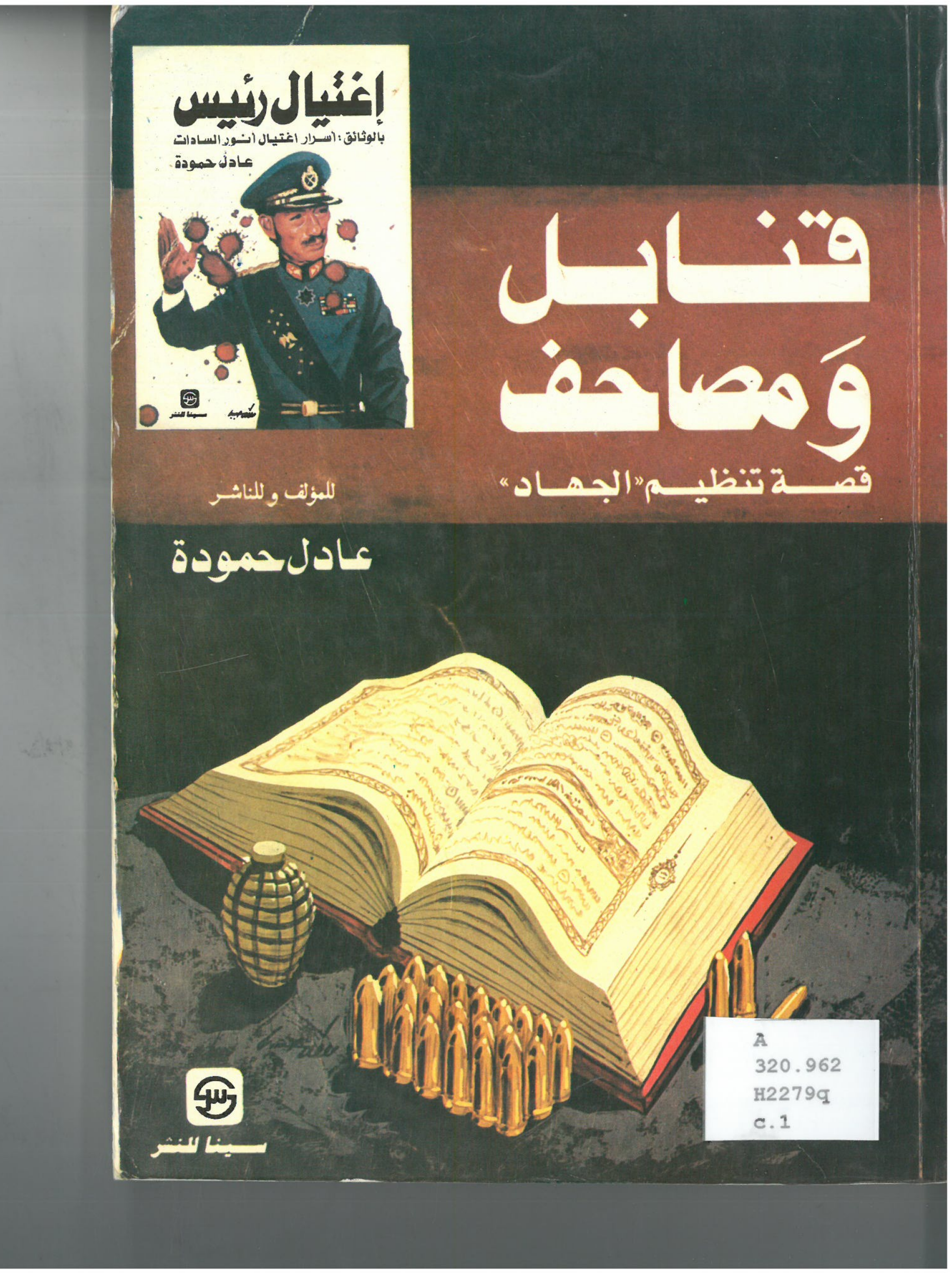

إغتيال رئيس
بالوثائق: أسرار اغتيال أنور السادات
عادل حمودة
قنابل ومصاحف
قصة تنظيم «الجهاد»
للمؤلف وللناشر
عادل حمودة
سينا للنشر

الغلاف للفنان
مصطفى حسين

الناشر
سينا للنشر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم
٥٠ شارع الجمهورية ص . ب ٢٦٧٤ القاهرة
ج . م . ع تليفون ٩١٥٦٠٧

الطبعة الأولى
ديسمبر ١٩٨٥

قنابل ومصاحف

قصة تنظيم «الجهاد»

عادل حمودة

اهــداء

إلى سلمى . .

إلى ابنتى الرضيعة التى استقبلت الحياة والكتاب بين رحى المطبعة . .

إليهـا . . حتى لاتتسـاءل فى استنكـار عندما تكبر وترى الظلام يحتل مساحة كبيرة من عقولنا : أين الشمعة التى أضأتموها لتبديد هذا الظلام ؟

عادل حمودة

بيـــن كتـــابين

من ٣٥ ألف صفحة كان هذا الكتاب

المؤلف



عندما صدر كتابى «اغتيال رئيس» لم أتوقع أن تبتلع الأسواق طبعته الأولى فى أقل من ٤٨ ساعة .. وأن تباع نسخ منه فى السوق السوداء بضعف ثمنها .. وأن يصدر الناشر الطبعة الثانية قبل مرور أقل من أسبوعين على الطبعة الأولى ..

ولم تكن مفاجأة أن يتعرض الكتاب إلى ما يمكن وصفه «بمؤامرة صمت» فى كل الصحف والمجلات «الحكومية» .. لم تشر صحيفة أو مجلة واحدة إليه .. لم تمدحه .. لم تهاجمه .. لم تصفق له .. لم تلعنه .. وكأنه مغص «كلوى» عليهم أن يتحملوه ليمر دون مضاعفات أخرى .. أو كأنه عاصفة اضطرارية من الأفضل أن ينحنوا لها لتنتهى .. وكان ذلك التصرف لايخلو من الذكاء .. فقد علمتهم التجربة أن فتح النيران على كتاب ما ، يضاعف من إنتشاره .. والهجوم عليه يجعل الناس تقبل عليه أكثر .. علمتهم التجربة أن الصمت خير اسلوب للتعامل مع هذا الطراز من الكتب ..

لكن ..

ورغم ذلك كان ذكاء القارىء أعلى .. وإحساسه بالكتاب أكبر .. وإقباله عليه لا حد له .. ففشلت مؤامرة «الصمت» هذه المرة ، كما فشلت مؤامرة «التشنيع» فى مرات سابقة ..

وكان هذا أمرا طبيعيا ..

فالصدق مثل الهواء لايستطيع أحد منعه ..

والصدق مثل الهواء لاتمنعه الأبواب الموصدة فى وجهه من الدخول ..



وقد دخل الكتاب كل بيت .. وفتح الأبواب الموصدة .. وجعل الحقيقة فى متناول الجميع .. وتحت يد الجميع ..

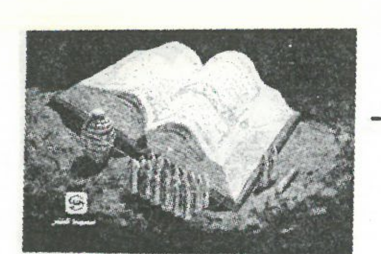
أكثر من ذلك أزال الكتاب «حاجز» الرعب النفسى من أمام الصحافيين والمؤرخين الذين كانوا يخشون الاقتراب من قضية اغتيال السادات .. ويتجنبون فتح ملفاتها .. فقد ناقشوا واقتربوا واقتحموا وتعاملوا مع السادات حيا .. لكنهم لم يفعلوا ذلك معه ميتا .. ناقشوا علاقته باليسار والانفتاح .. واقتحموا حياته الخاصة والشخصية .. وتعاملوا مع مواقفه الخارجية والداخلية .. لكنهم توقفوا عند حادث إغتياله ..

كانوا مع السادات مثل أسطورة ألف ليلة وليلة التى تحكى عن الأربعين غرفة التى من حق الشاطر حسن أن يفتحها جميعا ماعدا الغرفة الأخيرة .. وقد كانت هذه الغرفة الأخيرة هى الغرفة التى فيها ملفات وأسرار ووثائق إغتيال السادات ..

وهى الغرفة التى استخرت الله وفتحتها ..

وهى الغرفة التى أصبح من السهل على غيرى دخولها ، والجلوس فيها ، والاستغراق فى النوم العميق إذا استدعى الأمر ..

وقد اتهمنى البعض بالجنون .. واتهمنى البعض الآخر بالتهور .. ولم أشعر لا بالتهور .. ولا بالجنون .. لكنى أحسست أننى مشدود .. مسحور .. مندفع إلى منجم مهجور .. فيه الذهب وفيه الأفاعى .. فيه الأسرار وفيه الأخطار .. فيه حلم التاريخ وعقاب الواقع .. ويحاصره «المجهول» من كل جانب ..



وعشت شهورا من التوتر والانفعال والأعصاب الملتهبة .. عشتها وأنا أجمع مادة الكتاب .. وعشتها وأنا أكتبه .. وعشتها وأنا أعيد كتابته أكثر من مرة .. وعشتها وأنا أترقب صدوره .. وعشتها وأنا أترقب إعادة طباعته ..

ثم ... رحت فى سبات عميق ..

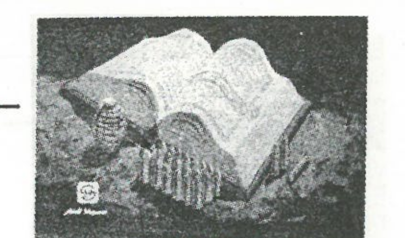
وعندما استيقظت .. أحسست كأن شيئا لم يكن .. وأحسست أن الملف الذى فتحته لاتزال أوراقه المجهولة متضخمة .. وأسراره المجهولة مغلقة .. فقد كتبت فى «اغتيال رئيس» عن الجماعة التى قتلت السادات .. ولم أكتب عن التنظيم الكبير الذى اتفقت معه هذه الجماعة على قتله .. لم اكتب قصة تنظيم «الجهاد» .. كيف بدأ ؟ .. من أى تنظيم خرج ؟ .. من هم قادته ؟ .. ما شروط عضويته ؟ .. ماذا كان يريد بالضبط ؟ .. كيف كان يحصل على المال والسلاح ؟ .. مأأشهر عملياته ؟ .. وكيف كانت نهايته ؟

لم أكتب ذلك .. ولم يكتبه غيرى ..

ورغم ما نشرته الصحف عن هذا التنظيم .. وعن محاكمته .. فإن أحدا لم يفكر فى أن يروى القصة من أولها إلى آخرها .. من بدايتها إلى نهايتها ..

وقررت أن أكمل المشوار وأروى هذه القصة ..

ومرة أخرى اتهمنى البعض بالجنون .. واتهمنى البعض الآخر بالتهور .. ومرة أخرى لم أشعر لا بالجنون ولا بالتهور .. وأحسست من جديد أننى مسحور .. مشدود .. مندفع إلى منجم مهجور .. فيه الذهب وفيه الأفاعى ..

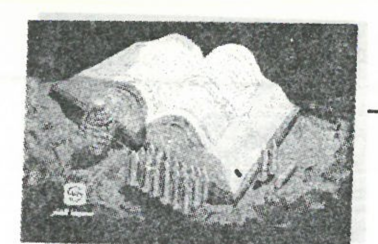


فيه الأسرار وفيه الأخطار .. فيه حلم التاريخ وعقاب الواقع .. ويحاصره «المجهول» من كل جانب ..

بل .. إنى أعترف أن احساسى بالأفاعى والأخطار والخوف من المجهول كان بالنسبة لى هذه المرة أكثر ..

ورغم ذلك لم أتراجع .. ورحت أنشط ذاكرتى لأعيد تفاصيل ما شاهدته بأم رأسى فى أسيوط بعد محاولة تنظيم «الجهاد» فى السيطرة عليها بعد ٤٨ ساعة فقط من نجاحه فى إغتيال السادات .. ورحت أتابع ملفات التحقيق .. وجلسات المحكمة .. وأوراق القضية التى وصل عددها ـ صدق أو لا تصدق ـ إلى ٣٥ ألف ورقة .. ورحت أجمع الوثائق التى تجعل ما أكتبه واقفا على أرض صلبة ، لايمكن أن تهتز .. ولايمكن أن تهوى من تحتى ولا من تحت كتابى الذى اخترت له هذا العنوان : «قنابل .. ومصاحف» وهو عنوان لاأتصور أنه فى حاجة إلى شرح .. أو تعليق .

وعندما رحت أصوغ المادة التى حصلت عليها ، اكتشفت أن حجم الكتاب سينافس حجم دليل تليفونات القاهرة الكبرى .. وانزعجت .. ورحت أعيد الصياغة حتى أصبح الكتاب فى حجم دليل تليفونات مدينة الاسكندرية .. ولم يتلاش انزعاجى .. ورحت أعيد الصياغة حتى أصبح الكتاب فى حجم دليل تليفونات مدينة أسيوط .. ولم يختف انزعاجى .. ورحت أعيد الصياغة حتى وصلت إلى الحجم الذى بين يديك .. وهو حجم لايختلف عن حجم كتاب «اغتيال رئيس» .. ولعل السر فى ذلك أننى اعتبر الكتابين معا : توءماً .. كل



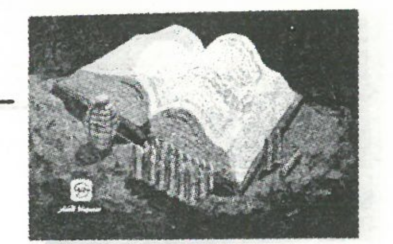
منهما منفصل عن الآخر .. مستقل عنه .. وفى نفس الوقت بينهما علاقة قوية لايمكن قطعها ولا فصلها .. وكأنهما كيان واحد ..

وقد حرصت وأنا أعيد صياغة حجم الكتاب ليصل حجمه إلى الحجم المعتاد ـ ألا أخل بأى شىء .. لا الفكرة الأساسية ولا التفاصيل المهمة .. لا العمود الفقرى لقصة التنظيم ولا تعليقاتى المستوحاة منها .. خاصة تلك التى تفضح كيف حاول أنور السادات استخدام التنظيمات والتيارات الدينية (المسلمة والمسيحية) لتحقيق أغراضه فى الداخل والخارج .. وكيف انقلبت هذه التنظيمات والتيارات عليه وأدت إلى نهايته على هذا النحو الذى لم يحدث لحاكم مصرى من قبل ..

وأيضا .. تلك التى تفضح انتهازية بعض من ركبوا الموجة الدينية فى مصر وتعاملوا مع نظام الحكم كحلفاء له ، وعقدوا صفقات ومحاور معه ، وعندما تضاربت مصالحهم معه ، راحوا يركبون موجة المعارضة ، وراحوا يقنعوننا بأنهم مقاتلون .. منذ اللحظة الأولى التى ولدتهم فيها أمهاتهم ..

كذلك .. تلك التى تحاكم الذين تركوا نيران التطرف الدينى تستشرى وتزيد وتهدد الجميع بالاحتراق .. والذين سكبوا البنزين على هذه النيران وأمدوها بالوقود والحجارة .. وراحوا يتفرجون .. أو .. راحوا يصفقون ..

إن الكل متهم .. والكل مدان .. والمذنبون خارج القفص أكثر من المذنبين داخله .. والذين لم تمتد لهم يد العدالة أضعاف أضعاف الذين حكمت عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .. أو المؤقته .. والقضية الاجتماعية هنا أخطر من



القضية الجنائية التى نظرتها محكمة أمن الدولة العليا . . والضحايا الذين راحوا ، قطرة فى محيط الضحايا الذين سيأتون . .

الضحايا . . نحن . . جميعا . . حاضرنا . . مستقبلنا . . عقولنا . . أرواحنا . . أفكارنا . . علاقتنا بالعلم . . بالدين . . بالمنطق . . بالعصر الذى نعيش فيه . . بالعصر القادم . . بالتخلف . . بالتنمية . . بالحياة الأفضل . .

الضحايا نحن جميعا . . سواء قبلنا أم رفضنا . . مالم نواجه ماحدث بشجاعة ونواجه أنفسنا أيضا . .

لانجامل أحداً على حساب آخر . .

ولا نتجاهل خطأ على حساب مستقبل . .

ولا نواجه قوة على حساب مناورة . .

و . . .

بعد هذه المقدمة التى طالت . .

ندخل فى الموضوع .

مع كل الإيمان بأن الله خير حافظ .

عادل حمودة

مصر الجديدة

٢٩ سبتمبر ١٩٨٥



١

مجزرة عيد الأضحى

«عملية السيطرة على مدينة أسيوط ، نفذت بأسلوب المحترفين»

مدير أمن أسيوط

اللواء محمود عيد

مساء الجمعة ٩ اكتوبر ١٩٨١ . .

بعد عشاء اليوم الثانى لعيد الأضحى . .

كان على أن أضع قلبى فى «ثلاجة» وقلمى فى «جيبى» . . ورأسى على كف «الخطر» وأسافر إلى المدينة الصعيدية المتزمتة ، الصارمة ، ناشفة الرأس : أسيوط !

قبل ٣٦ ساعة تقريبا .

صباح اليوم الأول للعيد .

تعرضت المدينة لهجوم مسلح . . مفاجىء . . شرس ، من احدى جماعات تنظيم «الجهاد» الذى قتل قبل أقل من يومين ، أنور السادات . . أرادت هذه الجماعة السيطرة على المدينة ، وانتزاعها من يد النظام الحاكم ، تمهيدا لإعلان «الثورة الإسلامية» المسلحة . . وقلب نظام الحكم .

أصيبت أسيوط بالتوتر ، والقلق ، والرعب . . وفقدت أعصابها من كثرة الرصاص الذى أطلق ، وكثرة القتلى والجرحى الذين سقطوا . . وكثرةالدماء التى سالت . . أحست بالفزع والذهول ، فسجنت نفسها وراء الجدران . . وأغلقت الأبواب والشبابيك عليها . . وخلت شوارعها من الحياة . . تماما . . تماما . .

فى هذه الظروف العصيبة ، والمستحيلة ، كان على أن أنزل أسيوط لمعرفة حقيقة ما يجرى لها . . وما يجرى فيها . . وكان رفيقى فى هذه الرحلة الصحفية المثيرة ، والخطرة ، المصور الهادىء : صلاح أحمد .

وقبل أن يشق الفجر ثياب الليل السوداء ، فاتحا صدره أمام ضوء الشمس ، نزلنا مدينة أسيوط .. كانت ـ من ساعتها ـ تحت الحراسة المشددة .. شوارعها الرئيسية مغلقة بالمتاريس .. حواريها الجانبية مسدودة برجال الأمن .. فى كل مكان سواتر من أكياس الرمل .. فى كل مكان بندقية جاهزة للضرب .. وكل خمسين مترا تقريبا ، نقطة تفتيش ، أو حراسة .. أو «كمين» خفى ..

كانت اجراءات التفتيش صارمة .. تتسم بالاستفزاز ، والعصبية .. وتفرض على كل من يتعرض لها ، النزول من السيارة رافعا يده على طريقة أسرى الحرب .. والاطلاع على أوراقه الشخصية التى يلقى بها على الأرض .. وتوجيه بعض الأسئلة السريعة والمناسبة له .. وكان أقل خطأ ، وأبسط تصرف غير محسوب ، يؤدى إلى عواقب وخيمة .. تماما .

وفى الحقيقة كانت هذه الإجراءات فى حجم المأساة المروعة التى عاشتها أسيوط ، ودفعت ثمنها غاليا .. ونيابة عنا .. وكانت استفزازات رجال الأمن رد فعل لما جرى لهم .. وللناس العاديين فى الشوارع .

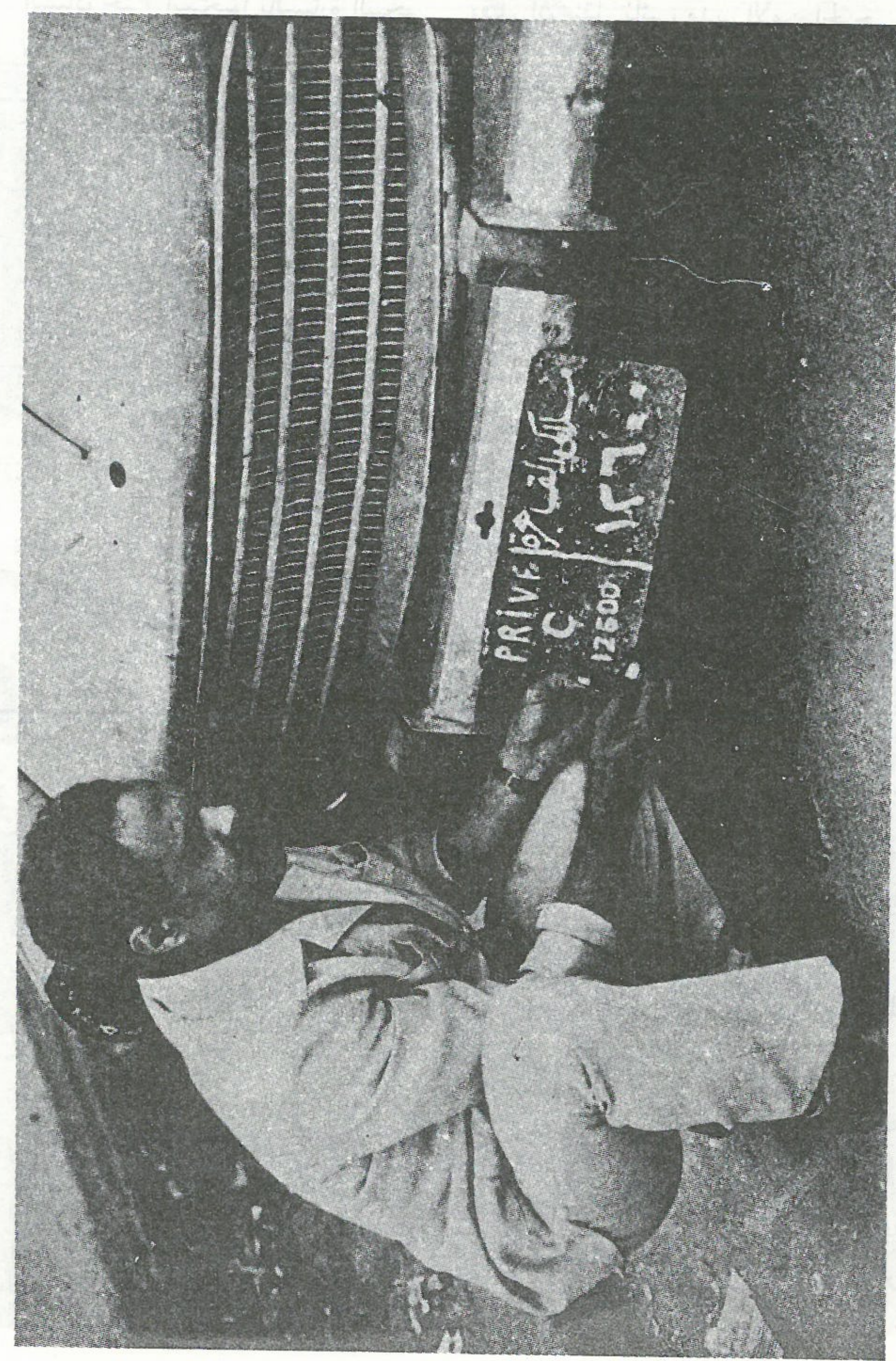
00

كانت صلاة العيد هى ساعة الصفر ..

قبل موعد الصلاة بنصف ساعة ، تقريبا ، انتشرت قوات الأمن ، وتفرقت على مساجد المدينة .. كان بعض الجنود مسلحا ببنادق آلية ، أو ببنادق من طراز «فيدرال» و «سافاج» .. وكان أغلبهم لايحمل سوى العصى والدروع .. أما ضباطهم فكانوا مسلحين بالطبنجات .

فى الساعة السادسة وخمس دقائق ، نزل بعض الشبان من سيارة بيجو (٤٠٤) ، بيضاء أصلا ، مدهونة بطلاء أزرق ردىء ، وتحمل أرقام (١٢٦٠٠ ـ ملاكى القاهرة) أمام جامع ناصر ، وراحوا يطلقون النيران على رجال الأمن ، الذين وصل عددهم فى هذا الموقع الى ١١٢ جنديا ، يقودهم أربعة ضباط من الأمن المركزى ..

من داخل الجامع ، سمع اللواء حسن على سليمان ، نائب مدير الأمن ، الرصاص ، فقفز من مكانه إلى الطريق .. ليشاهد على بعد ١٠٠ متر عدداً من الشبان ، يرتدون الملابس المدنية ، ويقفون بعرض الشارع ، ويطلقون أعيرة نارية



السيارة الملاكى التى استخدمت فى عملية أسيوط .

صوب قوات الشرطة . . فاتخذ ساترا ، وأخذ بندقية من أحد الجنود ، وتعامل مع الشبان حتى انسحبوا بالسيارة البيجو . . وقبل أن ينقل نائب مدير الأمن الجرحى ، وقبل أن يعيد ترتيب صفوف جنوده ، سمع نداء لاسلكيا ، يتضمن وقوع هجوم مسلح على مبنى مديرية الأمن ، فأسرع مع بعض القوات إلى هناك . .

قبل أن يصل نائب مدير الأمن إلى مبنى المديرية ، تلقى المقدم معاذ محمود الدسوقى قائد الدورية اللاسلكية بلاغا من أحد المواطنين بتعرض جنود الشرطة فى شارع «النميس» لضرب النار . . وبتعرض مديرية الأمن ، ومبنى مباحث التموين ، وقسم ثان ، لهجمات مسلحة . . مشابهة . . فقام على الفور بنقل البلاغ لمدير الأمن ، اللواء محمود يوسف عيد الذى كان بمنزله . .

وصل مدير الأمن ونائبه إلى مبنى المديرية . . لكنهما لم يستطيعا الإقتراب . . فقد كان على بابها أربعة شبان يطلقون النيران من بنادق آلية . . وكان فى الدور الثانى من يطلق النيران أيضا . .

يقول مدير الأمن :

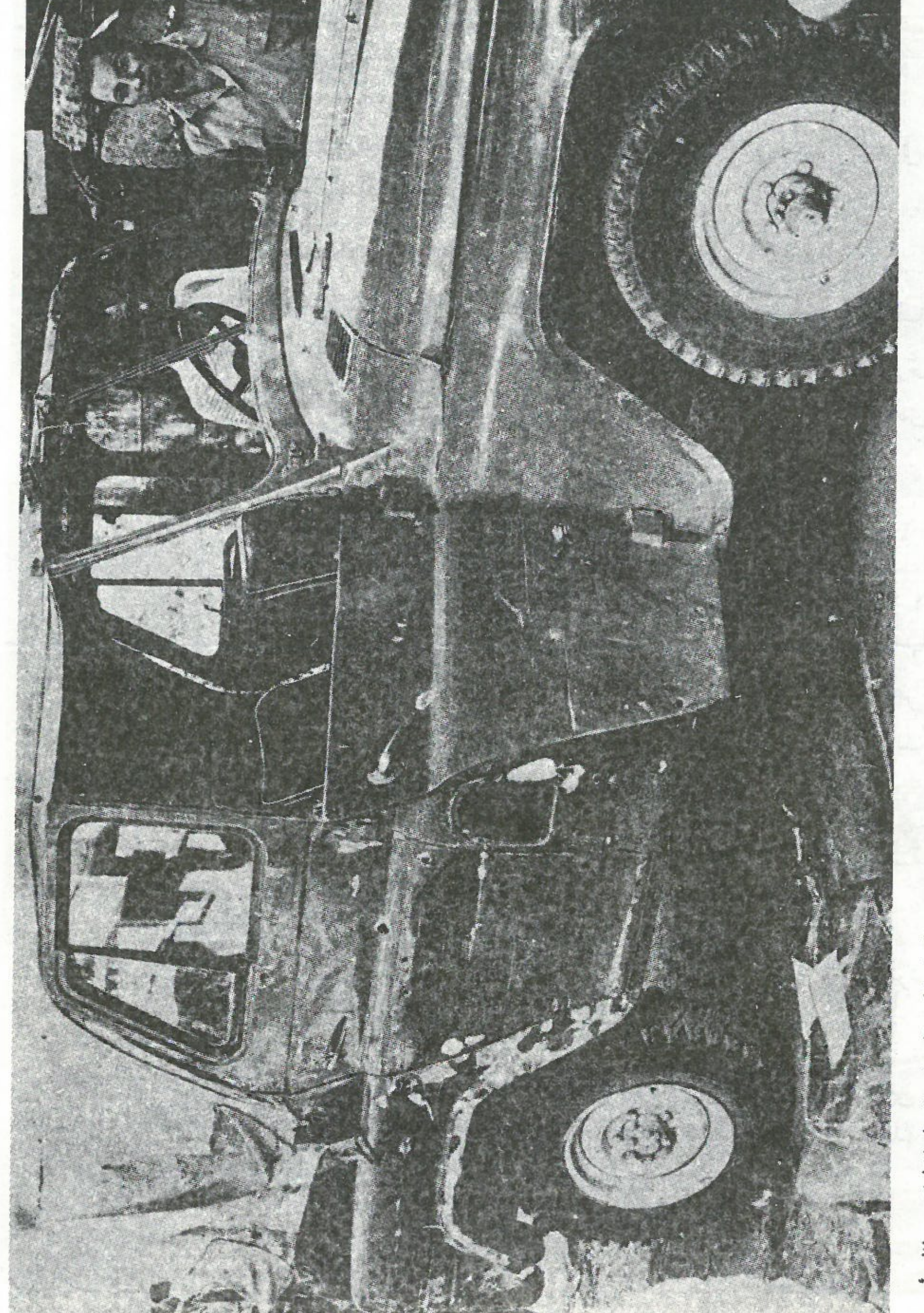
اتصلت باللواء عبد الرءوف سلطان قائد الأمن المركزى بأسيوط ، وكلفته باحضار القوات اللازمة لتطهير مبنى المديرية . . وحضرت القوات . . وحاصرت المبنى من الشرق ، والغرب . . ومن الخلف لمساعدة ضباط مباحث أمن الدولة ، والمباحث الجنائية الموجودين بالدور الأرضى فى مقاومة أى اعتداء يقع عليهم . . وركبت أنا وقائد الأمن المركزى سيارة مصفحة ، لنقتحم بها المبنى ، لكن السيارة تعطلت نتيجة اطلاق النيران عليها . .

وعندما شعر الجناة أننا مصرون على تطهير المبنى ، هربوا فى سيارة لورى ـ شرطة كانت تقف أمام المبنى ، تاركين السيارة البيجو التى حضروا بها . .

وفى الساعة الحادية‌عشرة والربع صباحا تمكنا من دخول المبنى والسيطرة عليه بعد هروب جميع الجناة منه . . وقد شاهدت بمجرد دخول المبنى ، جثث القتلى من الجنود والضباط ، وآثار طلقات الرصاص على السلم والحوائط . . وعندما صعدت الى الدور الثانى وجدت جثة العميد رضا شكرى الخولى (ضابط عظيم المديرية) ملقاة فى حجرة مازالت تحت البناء ومصابا بعدة أعيرة نارية .



مبنى مديرية أمن أسيوط بعد الهجوم عليه .



السيارة الجيب التى استولى عليها الجناة من مطافىء أسيوط .

قبـل الهجوم على مبنى مديرية الأمن ، كان فى داخله ضابـطان : العميد رضا شكرى ، والرائد حسن الكوردى ، و١٦ سائقا ، و٣٢ جندى خدمة مسلحين بالرشاشات . .

وبعد تطهير المبنى ، توجه معظم الضباط والجنود إلى باقى المواقع الأخرى التى تعرضت لهجوم مشابه . . قسم مباحث التموين (كان به ١١٤ جنديا و ٣ ضباط) . . قسم أول أسيوط (١١٢ جنديا و ٤ ضباط) . . دائرة قسم ثان أسيوط (١٧٤ جنديا و ٣٠ ضابطا)

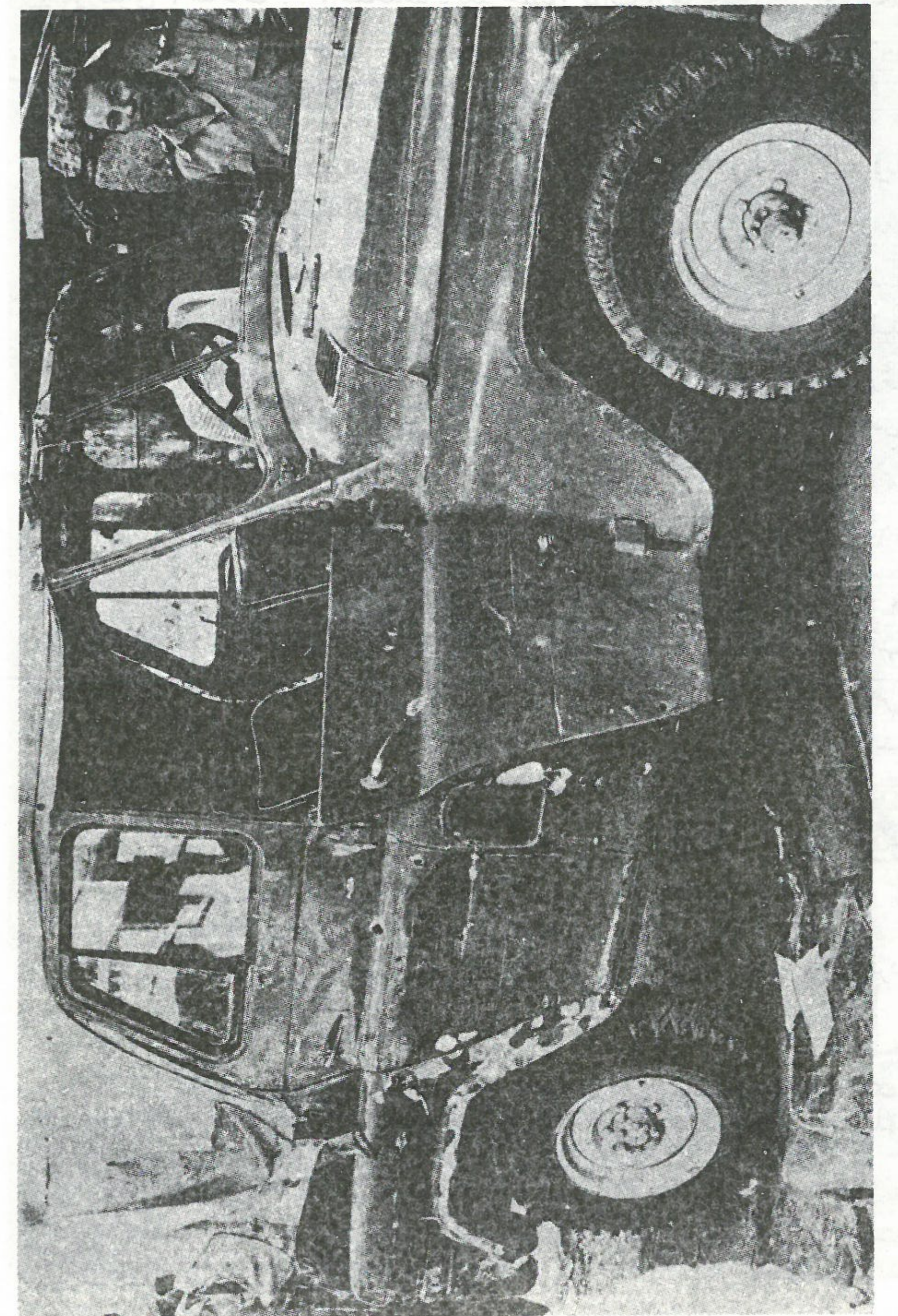
يقول النقيب مبروك فرغلى مبروك :

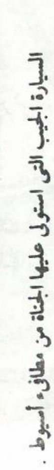
توجهت إلى قسم أول أسيوط فجر يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ ، للإشراف على توزيع خدمـة عيد الأضحى ، وبعـد حوالى السـاعـة تلقيت بلاغـا يفيد بأن مجموعـة من الأشخاص أطلقوا أعيرة نارية على تشكيل الأمن المركزى أمام مبنى مباحث التموين ، وقتلوا كثيراً من الجنود ، واستولوا على احدى سياراته ، وهم فى طريقهم الآن للقسم . .

فور تلقى هذا البلاغ ، وزعت السلاح والذخيرة على الجنود ، وأثناء ذلك سمعت صوت طلقات نارية تدوى داخل القسم ، وشاهدت مجموعة من الجناة تطلق النيران فى كل اتجاه . . وصعدت إلى سطح المبنى ، وتعاملت معهم إلى أن فرغت الذخيرة منى فزحفت على بطنى ، ثم قفزت إلى سطح مبنى المطافىء المجاور ، وظللت هناك حوالى خمس سـاعـات . . ثم قفـزت إلى مبنى الصحـة الملاصق ، وعندما حاولت استعمال التليفون ، انكشفت ، وأطلق على الرصاص .

ويقول لى مأمور القسم العقيد فتحى المسلمى :

- المجموعة التى هاجمتنا كانت ترتدى لباس عساكر الجيش . . كانوا فى البداية حوالى ٧ أفـراد . . جاء الهجـوم فى السادسة صباحا ، تقريبا . . قاومهم الملازم أول عصـام مخلوف ، ضابط مبـاحث القسم بطبنجـة لاتستخـدم إلا كتسليح شخصى للضباط . . كان من الصعب مواجهة البنادق الآلية بطبنجة . . استشهد الضابط فى لحظات . . تحركنـا بسرعـة لمواجهتهم . . أصبنا عجلات السيارة التى جاءوا بها . . عجـزوا عن التحـرك والهرب . . قتل واحد منهم وأصيب اثنان . . سحبوا القتيل ، وجروا إلى أقرب بيت يمكن أن يتحصنوا فيه . . جروا إلى بيت المواطن سعد محمد عم-





السيارة الجيب التى استولى عليها الجناة من مطافىء أسيوط .

قبل الهجوم على مبنى مديرية الأمن ، كان فى داخله ضابطان : العميد رضا شكرى ، والرائد حسن الكوردى ، و١٦ سائقا ، و٣٢ جندى خدمة مسلحين بالرشاشات . .

وبعد تطهير المبنى ، توجه معظم الضباط والجنود إلى باقى المواقع الأخرى التى تعرضت لهجوم مشابه . . قسم مباحث التموين (كان به ١١٤ جنديا و٣ ضباط) . . قسم أول أسيوط (١١٢ جنديا و ٤ ضباط) . . دائرة قسم ثان أسيوط (١٧٤ جنديا و ٣٠ ضابطا)

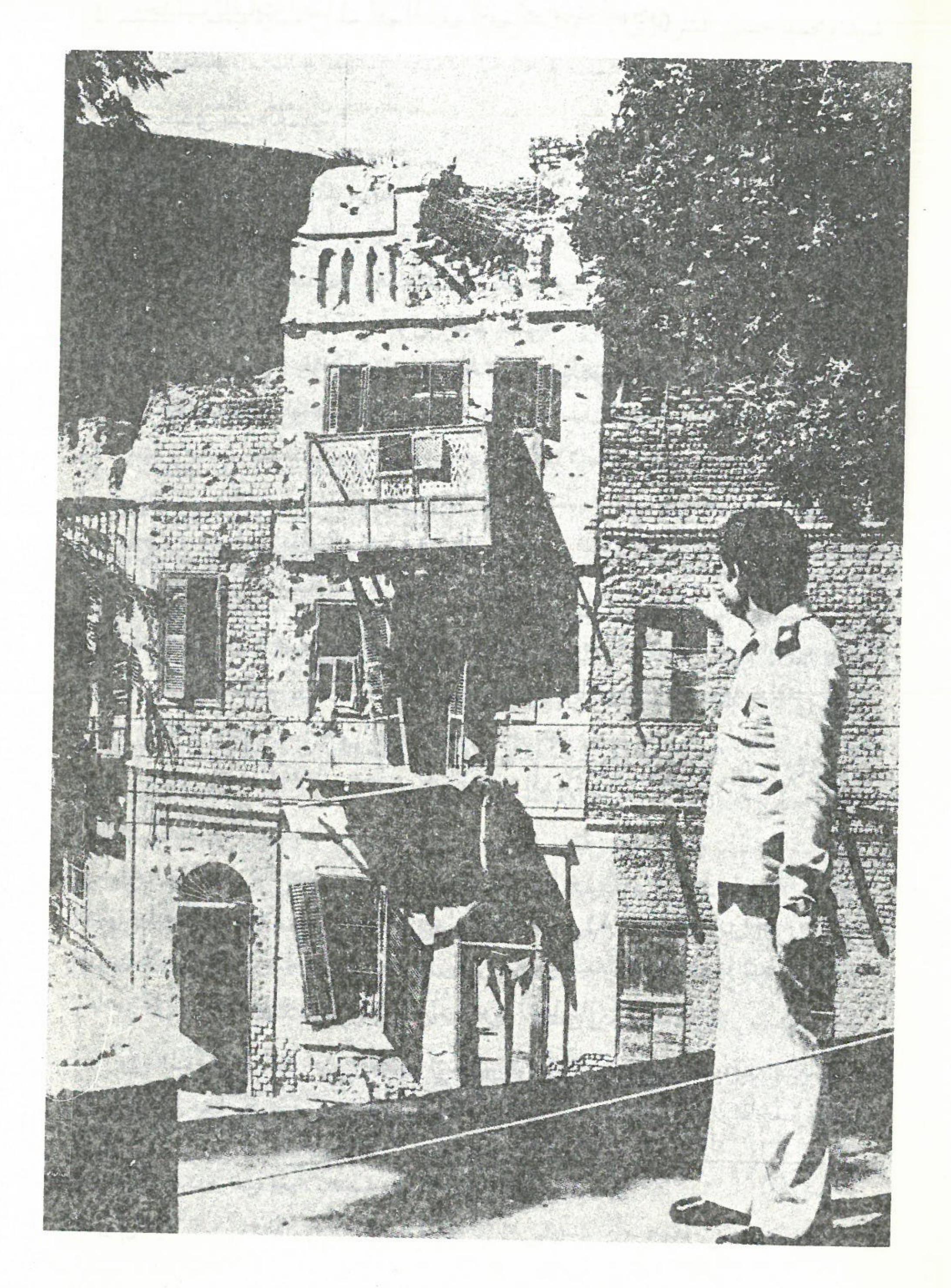
يقول النقيب مبروك فرغلى مبروك :

توجهت إلى قسم أول أسيوط فجر يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ ، للإشراف على توزيع خدمة عيد الأضحى ، وبعد حوالى الساعة تلقيت بلاغا يفيد بأن مجموعة من الأشخاص أطلقوا أعيرة نارية على تشكيل الأمن المركزى أمام مبنى مباحث التموين ، وقتلوا كثيراً من الجنود ، واستولوا على احدى سياراته ، وهم فى طريقهم الآن للقسم . .

فور تلقى هذا البلاغ ، وزعت السلاح والذخيرة على الجنود ، وأثناء ذلك سمعت صوت طلقات نارية تدوى داخل القسم ، وشاهدت مجموعة من الجناة تطلق النيران فى كل اتجاه . . وصعدت إلى سطح المبنى ، وتعاملت معهم إلى أن فرغت الذخيرة منى فزحفت على بطنى ، ثم قفزت إلى سطح مبنى المطافىء المجاور ، وظللت هناك حوالى خمس ساعات . . ثم قفزت إلى مبنى الصحة الملاصق ، وعندما حاولت استعمال التليفون ، انكشفت ، وأطلق على الرصاص .

ويقول لى مأمور القسم العقيد فتحى المسلمى :

- المجموعة التى هاجمتنا كانت ترتدى لباس عساكر الجيش . . كانوا فى البداية حوالى ٧ أفراد . . جاء الهجوم فى السادسة صباحا ، تقريبا . . قاومهم الملازم أول عصام مخلوف ، ضابط مباحث القسم بطبنجة لاتستخدم إلا كتسليح شخصى للضباط . . كان من الصعب مواجهة البنادق الآلية بطبنجة . . استشهد الضابط فى لحظات . . تحركنا بسرعة لمواجهتهم . . أصبنا عجلات السيارة التى جاءوا بها . . عجزوا عن التحرك والهرب . . قتل واحد منهم وأصيب اثنان . . سحبوا القتيل ، وجروا إلى أقرب بيت يمكن أن يتحصنوا فيه . . جروا إلى بيت المواطن سعد محمد عم-



المنزل الذى اعتصم به الجناة وآثار التخريب تبدو عليه .

الذى يقع فى مواجهة مبنى القسم على بعد حوالى ٢٥ مترا . . وظل تبادل النيران بيننا وبينهم حوالى ٣ ساعات . . واستخدمنا ـ بعد حضور قوات الأمن المركزى ـ الأسلحة الآلية ، والقنابل المسيلة للدموع . . وكانوا قد نجحوا فى أن تنضم اليهم مجموعة أخرى لتدعيمهم ، فزاد عددهم الى ٢٠ شخصا . .

ولم يستسلم أغلبهم مباشرة ، وانما قفزوا إلى سيارة «جيب» تحمل رقم ٦ مطافىء أسيوط . وحولوها إلى قاعدة يطلقون منها الرصاص .

وحسب ما قاله لى مدير الأمن : لم يحتل المهاجمون مديرية الأمن طويلا .. وتمت السيطرة الكاملة لرجال الأمن ، على الموقف مع غروب الشمس . . وبمجرد بدء تنفيذ العملية ، جرى اتصال عاجل مع وزير الداخلية (النبوى اسماعيل) ، الذى أجرى بدوره اتصالاته لاحضار طائرتى هيلكوبتر ، حامتا حول مبنى المديرية لإرهاب منفذى العملية ، وإفقادهم الأمل فى الاستمرار ، وتحطيم أعصابهم .

لكن . .

الذى لم يقله لى مدير الأمن ، أن هذه العملية أسفرت عن قتل عميد شرطة ، وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول ، و٦٢ جنديا ، و ٢١ شخصا من الأهالى . . وأنها أسفرت عن اصابة ١٥ ضابطا ، و ١٩٠ جنديا ، و٣٢ مواطنا . . وأنها أسفرت عن استيلاء الجناة على ١٧ بندقية (آلى ، وسافاج ، وسميث أندرسون) و٦ طبنجات (حلوان وبرتا) و ٤ سونكى ، و ٢١ خزنة آلى و ٩ مدافع رشاشة (تشيكى وبور سعيد) .

وحسب ماجاء فى محاضر معاينة النيابة العامة ، وتقرير اللجنة المشكلة برئاسة العقيد محمد أبو الفتوح جاد الله لحصر القتلى والمصابين والتلفيات :

إن قوات الشرطة ضبطت خمس بنادق آلية ، وأربع بنادق لى انفيلد وسبع فرد صناعة محلية تطلق الخرطوش ، وقنبلتين يدويتين وست قنابل دخان .

وضبطت السيارة رقم ٢٤٢٤ ملاكى المنيا (بيجو ٤٠٤) ملك فؤاد محمود حنفى وكان عليها رقم ١٢٦٠٠ ملاكى القاهرة) والسيارة رقم ١١٧٢ ملاكى سوهاج ، ملك خالد على حنفى .

وأنه حدثت تلفيات فى ٤٨ سيارة شرطة ومطافىء ، وقدرت الخسائر التى لحقت بسيارات الأمن المركزى بحوالى ٣١٦٤ جنيها .

وحدثت تلفيات أيضا فى كل المبانى التى تعرضت للهجوم .

00

من الذى نفذ العملية ؟

ولماذا ؟

إن هناك حوالى ٨٤ شابا ، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٦ سنة هم الذين نفذوا هذه العملية . . منهم ٤٥ طالبا بالجامعة والثانوى ، و ٣ تجار ، و ٣ مدرسين ، و ٩ من الحرفيين . . وقد تولى قيادتهم أمراء تنظيم الجهاد : محمد عصام دربالة (٢٤ سنة ـ طالب بهندسة أسيوط) وفؤاد أحمد حنفى (٢٨ سنة ـ تاجر موبيليا) وهما أميرا التنظيم فى المنيا . . وعاصم عبد الماجد (٢٤ سنة ـ طالب بهندسة أسيوط) وأسامة ابراهيم حافظ (٢٧ سنة ـ طالب بهندسة أسيوط) وناجح عبد الله (٢٧ سنة ـ طبيب) وهم أمراء التنظيم فى أسيوط . . وحمدى عبد الرحمن (٢٨ سنة ـ هندسة أسيوط) وهو أمير التنظيم فى سوهاج . . وطلعت فؤاد قاسم (٢٤ سنة ـ هندسة المنيا) وعلى الشريف (٢٥ سنة ـ طالب مفصول من هندسة أسيوط) وهما أميرا الجماعة فى نجع حمادى .

وقد اتفق هؤلاء جميعا على السيطرة على مدينة أسيوط ، بعد قتل السادات ، تنفيذا لتعليمات قيادة التنظيم . . وكانت خطتهم تستهدف : الخروج فى مجموعات لقتل ضباط وجنود الشرطة واحتلال المبانى العامة بالقوة وتخريبها ونهب مابها من أسلحة ، وعزل مدينة أسيوط وقطع الاتصال عنها ، ثم الزحف إلى باقى المحافظات والإستيلاء عليها بنفس الطريقة .[١]

وفور سماعهم نبأ إغتيال السادات عقدوا اجتماعا فوريا ، حددوا فيه موعد تنفيذ ما اتفقوا عليه أثناء صلاة عيد الأضحى ، يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ ، وكان اختيارهم لهذا الموعد لاستغلال فرصة خروج المصلين من صلاة العيد ليكونوا تجمعا شعبيا اسلاميا يساعد على نجاح الثورة الإسلامية التى يسعون اليها .[٢]

وفى الموعد المحدد خرج أعضاء التنظيم من مخابئهم ، فى مجموعات صغيرة . . كانت الأولى منها مكونة من فؤاد حنفى ، وعلى الشريف ، وعاصم عبد الماجد وغضبان

(١) حيثيات الحكم فى قضية الجهاد ـ القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا .

(٢) المصدر السابق .

سيد ومحمد حسن الشرقاوى . . وقد خرجت هذه المجموعة فى سيارة بيجو ، قادتهم الى شارع النميس ، وجامع ناصر ، وبعد أن انتهت مهمتهم هناك ، انطلقوا إلى مبنى مديرية الأمن ، وهناك انضم لهم آخرون . . وأثناء الهجوم على مبنى المديرية ، أصيب عاصم عبد الماجد بثلاثة أعيرة نارية بركبته اليسرى وبالساق اليمنى ، فعجز عن الحركة ، وتولى القيادة من بعده على الشريف ، الذى أصيب بدوره بثلاث رصاصات ، نفذ منها اثنتان بالجانب الأيسر من الجذع ، وعجز عن الحركة ، فتولى القيادة من بعده فؤاد حنفى . وعندما شعر فؤاد حنفى بخطورة الموقف قرر الانسحاب من مبنى المديرية والهرب إلى مكان أمين ، فاستولى على سيارة لورى ـ شرطة ، وتمكن مع زملائه من نقل المصابين إلى داخلها ، وارتدى وغيره السترات العسكرية ، واتجهوا إلى قسم ثان أسيوط . . فألقوا عليه القنابل المسيلة للدموع . وأطلقوا دفعات متتالية من الرصاص . .

فى نفس الوقت ، تجمعت مجموعة أخرى بقيادة ناجح عبد الله ، ومكونة من ٩ أفراد ، ثم توجهوا مترجلين إلى مباحث التموين ، وراحوا يطلقون النيران . . ثم توجهوا إلى قسم أول أسيوط ، واستولوا على ما به من أسلحة وذخائر ، وهناك أصيب ناجح عبد الله ، وبعض زملائه . . وعندما شعر ناجح بتدهور الموقف قرر الهرب ، وفعلا نجح فى ذلك بواسطة دراجة بخارية ، أحضرها له أحمد السيد حرب .

وفى نفس الوقت استقل كرم زهدى وعصام دربالة وغيرهما سيارة فيات ١٢٥ يقودها خالد حنفى ، وتوجهوا الى منطقة الجمعية الشرعية ، حيث شاهدوا التحاما بين بعض جماعات التنظيم ورجال الشرطة ، فانضموا إلى زملائهم . . وحاول عصام دربالة القاء قنبلة ، فانفجرت فى يده ، وتناثرت شظاياها فى جسده ، فنقل إلى السيارة ، وتوجهوا إلى طريق الغنايم ولجأوا إلى الجبل ، لكن السيارة «غرزت» ، فحاولوا البحث عن وسيلة أخرى لانقاذ زميلهم ، إلا ان الشرطة شعرت بوجود السيارة ، فجاء النقيب أحمد جابر مكارم وقبض على كرم زهدى وعصام دربالة وأرسلهما إلى المستشفى .

يقول اللواء حسن على سليمان نائب مدير أمن أسيوط :

ـ إن الحوادث التى وقعت بمدينة أسيوط سى امتداد للتخطيط المدبر لما وقع يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ من أحداث .[٣]

واستخلص المقدم أحمد كدوانى : إن هناك تنسيقا وتدبيرا واحدا لهذا الهجوم يهدف

إلى سيطرة الجناة على مدينة أسيوط والاستيلاء عليها بالقوة المسلحة ، وقلب نظام الحكم عن طريق الثورة الشعبية[٤] .

00

ولابـد من الاعـتراف ، أن خطة الهجـوم كانت محكمـة . . وتنفيذ العملية كان مدروسـا ، ومـا حدث من أولـه إلى آخـره كان من تدبـير محترفين ، يعرفون جيدا ما يفعلون . . وليست المسألة ، كما تصورنا فى البداية ، مجرد حادث أقدمت عليه مجموعة من الهواة . .

وكل ضباط الشرطة الكبار الذين قابلتهم بعد الحادث ، فى أسيوط ، يتفقون معى فى هذا الرأى .

ومـدير الأمن لا يوافقنى فى هذا الـرأى فقط ، وانـما يملك من تحليل الحـادث عسكـريا ، أكثـر من دليل على صحتـه . . وفى مكتبـه الذى تحول زجاج نوافذه إلى «غربال» من ثقوب الرصاص ، قال لى :[٥]

ـ فعلا الحادث نفذ بأسلوب المحترفين ، وقطعا هناك تنظيم وراء المجموعات التى نفذته ، فقد اختاروا التوقيت بدقة ، اختاروا وقت الصلاة ، حيث ينتشر أغلب الجنود بلا سلاح ، بالقرب من المساجد . . واستفادوا من عنصر المفاجأة وعدم التوقع ، فوقوف سيارة ملاكى أمام مبنى المديرية أمر طبيعى ، وعادى ، يحدث كل لحظة ، ولا يثير الريبة .

والسلاح الذى كان معهم من النوع غالى الثمن ، فإذا كان معهم ١٨ بندقية آلية ، وإذا كان سعر هذه البندقية ، هنا فى الصعيد حوالى ألفين جنيه ، فمن أين جاءوا بحوالى ٤٠ ألف جنيه وهم طلبة ، ومن أسر فقيرة ، متواضعة ؟ .

والمشـتركـون فى العملية ، من أكثـر من محافظة : من سوهاج ، وقنا ، والمنيا ، بخلاف أسيوط . . وهذا التنوع الجغرافى لابد أن يكون له معنى . .

وكل هذا يوضع فى كفة ، وقدرتهم الفائقة على ضرب النار ، واستخدام السلاح ،

(٣) و (٤) تحقيقات النيابة والمحكمة .

(٥) اقرأ تغطيتى للحادث فى مجلة روز اليوسف ـ عدد ١٩/ ١٠/ ١٩٨١ .

فى كفة أخرى . . صحيح أنهم طلبة وشبان صغار ، لكن صحيح أيضا أن مستواهم فى استخـدام السـلاح يؤكد أنهم تلقوا تدريبا عاليا ومستمرا عليه . . من يصل إلى هذا المستوى من الكفاءة فى ضرب النار لابد أن يكون قد تدرب بما لايقل عن ١٠ آلاف طلقة . . على الأقل لابد أن يكون قد أطلق ما بين ٥٠ ـ ٦٠ طلقة فى التدريب الواحد .

والذى لم يقله لى مدير الأمن ، أن مستواهم فى الرماية وصل إلى حد اصابة كعب حذاء أحد رجاله . . وإلى حد إصابة ماسورة بندقية كان يختبىء صاحبها وراء حائط . .

والـذى لم يقله لى أيضا : أنهم عطلوا سيارات الشرطة بطريقة شديدة الخبث ، وذلك بضرب الردياتيرات ، وثقبها بالرصاص ، لضمان عدم إستخدامها قبل وقت طويل . .

والذى لم يقله لى كذلك : أن رجاله لم يكونوا يعرفون الكثير عن هذا التنظيم . . بل انهم لم يكونوا يعرفون أن هناك تنظيما أصلا . . وكانت كل معلوماتهم عن الجناة هى أن بعضهم فى الجماعات الإسلامية . .

00

ولم تتوقف المأساة المروعة عند هذا الحد . .

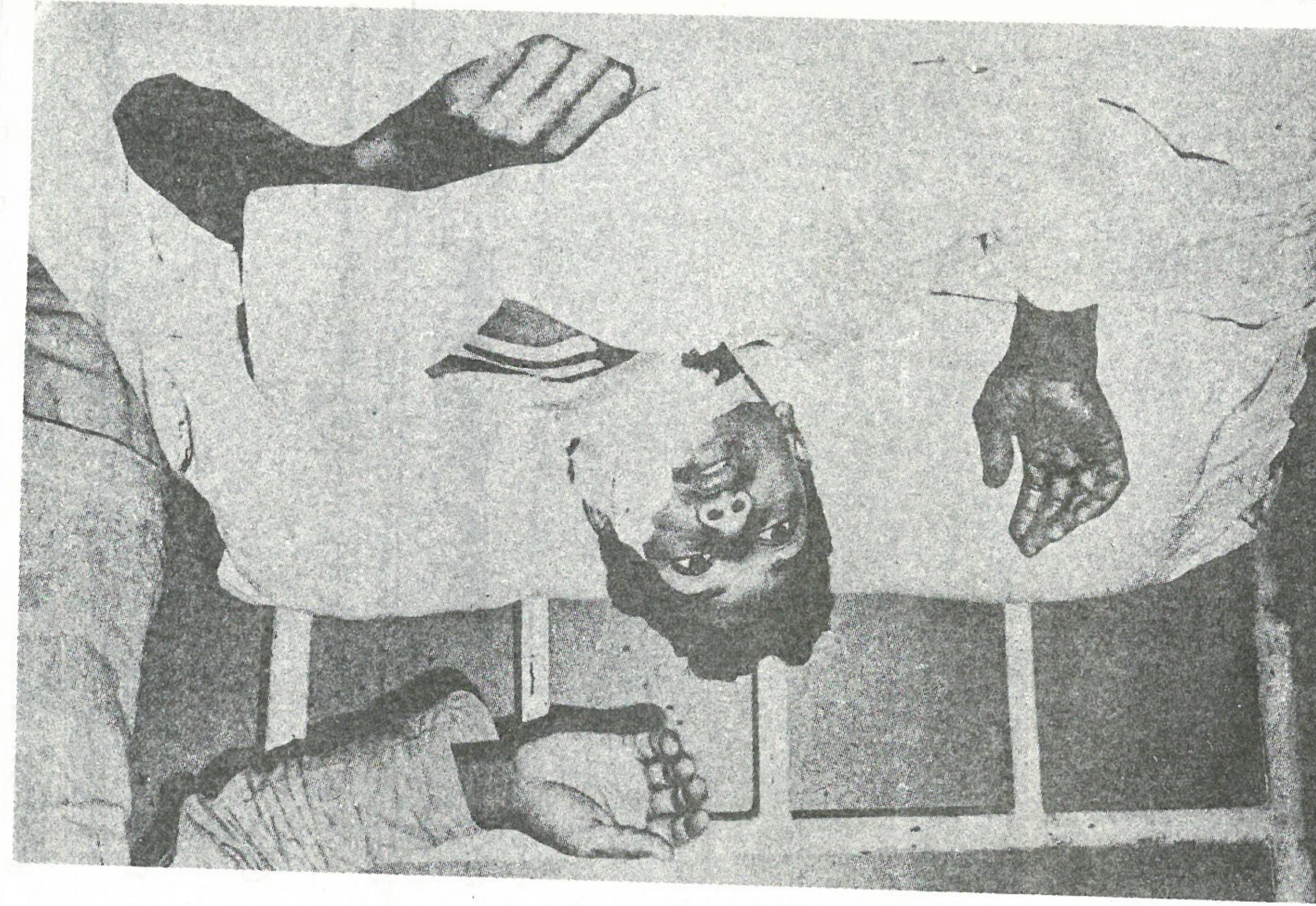
فعندما راح الضباط يفتشون عن الهاربين من الجناة ، تعرضوا من جديد لرصاصهم . .

وفى مستشفى أسيوط الجامعى قال لى الرائد محسن بدارى رئيس مباحث قسم ثان أسيوط والذى كان يعالج من اصابات خطرة :

ـ أنا أصبت أثناء القبض على أحد الجناة ، وهو ماجد العطفى . . أخذت قوة وهاجمت بيت والده محمد العطفى فى منطقة شركة «كدوانى» كان معى معاون المباحث الملازم أول محمـد عبـد المجيد ، وصعـدنا للدور الثالث ، وبعد أن فتحوا الباب ، ودخلنا ، دخل أخوه طارق العطفى إلى حجرة جانبيه ، فدخلت وراءه ، فإذا بى أفاجأ بستة رشاشات آلية تطلق علينا . . فتراجعت . . وعند نزولنا السلم ، ألقوا علينا قنابل يدوية وأصبت بدفعات من النيران فى بطنى ، وقدت سيارتى إلى المستشفى وانا أمسك أمعائى فى يدى !!



ضابط المباحث محسن بدارى مصابا فى المستشفى .



احد الضحايا .

وفى نفس المستشفى ، قال لى طالب صغـير ، اسمـه على حسن ، بمـدرسة الفرنسيسكان الاعدادية :

- كنت خارجا من جامع «اليوسفى» بمنطقة «العتبة الزرقاء» ، فأصبت برصاصة فى رقبتى ، ورصاصة أخرى فى كتفى !

وتكفى هذه العينات من المصابين !

○○

ما حدث فى أسيوط كان فصل «الختام» فى مسلسل درامى ، دامٍ ، عاشته مصر ، واسمه : «تنظيم الجهاد» وهو مسلسل دارت أحداثه فى أماكن متفرقة من هذا البلد . الاسكندرية . . المعادى . . شبرا الخيمة . . نجع حمادى . . الواحات . . وغيرها . . وهو مسلسل اختلط فيه المصحف بالخنجر . . والدم بالفكر . . والفقر بالعنف . . والعجز بالتعذيب . . والسلاح بالذهب والدين بالسياسة والدولار بالمسجد .

كان ما حدث فى أسيوط : النهاية !!

فكيف كانت البداية ؟!

٢

تنظيمات الصيف الساخن

«العيل بتاع بولاق عاوز يعمل أمير»

سالم الرحال

عن محمد فرج

البداية : مهندس ـ كهربائى شاب اسمه محمد عبد السلام فرج !

فى الثلاثين من عمره . . من قرية «الدلنجات» . . تخرج فى هندسة القاهرة . . قرأ الكثير من كتب السلف . . يؤمن بأنه لاسبيل إلى تغيير حال البلاد الإسلامية إلا بالعنف . . بالقوة . . بالسلاح . .

فى أوائل عام ١٩٧٨ ، كان يعمل بشركة تسمى «هايدلكو» بالاسكندرية . . وفى تلك الفترة تعرف على شخص اسمه على محمد ابراهيم سلامة . . ونجح هذا الشخص فى ضمه إلى تنظيم دينى ، سرى ، يسمى : تنظيم «الجهاد» . .

إن هذا التنظيم لم يعش طويلا . . ولم يفعل ما يثير الانتباه اليه ، كما فعل «حزب التحرير الاسلامى» الذى قاده الدكتور صالح سرية للإستيلاء على الحكم فى العملية التى عرفت باسم «عملية الفنية العسكرية» وكما فعل تنظيم «التكفير والهجرة» الذى رأسه شكرى مصطفى ، واشتهر بخطف وقتل وزير الأوقاف الأسبق : الشيخ محمد الذهبى .

لم يلفت تنظيم «الجهاد» الانتباه . . وقبض على قياداته قبل أن تتحرك . . وقبل أن ينمو التنظيم . . وكان ذلك عام ١٩٧٩ . .

لم يقبض على محمد عبد السلام فرج لأنه لم يكن من قياداته . . بل ولم يكن من أعضائه البارزين . . لم يكشف أمره . . ولم يبلغ عنه أحد . . فكان أن قطع صلته بالتنظيم . . وساعده على ذلك أنه ترك الاسكندرية ، وعين مهندسا بإدارة جامعة القاهرة . .

فى القاهرة ، فكر عبد السلام فرج فى انشاء تنظيم جديد ، يحمل نفس الاسم : «الجهـاد» . . كان يرى أن البلاد فى حاجة اليه . . وكان يرى ضرورة أن يقوم «على استخدام القوة لتطبيق شرع الله ، وحكمه فى الأرض ، بعد أن لاحظ أنه نتج عن غياب شرع الله انتشار الفساد من سرقة وإختلاس ورشوة وتبرج النساء فى المجتمع» .[1]

ووضع عبد السلام فرج هذه الآراء ، بمزيد من التفصيل فى كتابه : «الفريضة الغـائبـة» ، وطبع منه ٥٠٠ نسخة . . فى مطبعة بامبابة . . وزع منها ٥٠ ، أو ٦٠ نسخة . . إلا أن البعض نصحه بعدم التوزيع خشية افتضاح أمره ، فأحرق باقى النسخ . .

ويقول محمد عبد السلام :

ـ إننى لم أؤلف هذا الكتاب من عندى ، وكل ما فعلته هو أننى جمعت محتوياته بنفسى من كتب السلف .[2]

ومعظم الأفكار الواردة فى هذا الكتاب تدور حول :[3]

١ ـ أن علماء الدين اليوم ، تجاهلوا الجهاد فى سبيل الله ، بالرغم من علمهم أنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الاسلام من جديد ـ وأن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف .

٢ ـ أن الـرســول صلى الله عليه وسلم بشر باقـامـة الـدولـة الاسـلامية ، واعادةالخلافة ، فضلا عن كونها أمراً من أوامر المولى ـ عز وعلا ـ واجب على كل مسلم بذل قصارى جهده لتنفيذه .

٣ ـ أن اقامة حكم الله على هذه الأرض ، فرض على المسلمين ، وبالتالى قيام الدولة الاسلامية فرض على المسلمين لأن ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وأنه إذا كانت الدولة الاسلامية لن تقوم إلا بالقتال فهو واجب .

٤ ـ إن الأحكـام التى تعلو المسلمين اليوم هى أحكام الكفر ، بل هى قوانين وضعها كفار وسيروا عليها المسلمين . . وأن حكام العصر ، تعددت أبواب الكفر التى

(١) حيثيات الحكم فى القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ـ أمن دولة عليا .

(٢) تحقيقات النيابة العسكرية فى قضية مقتل السادات ـ القضية ٧/ ١٩٨١ أمن دولة ، عسكرية عليا .

(٣) الفريضة الغائبة .

خرجوا منها عن ملة الاسلام ، وأن ابن تيمية يقول فى كتاب «الفتاوى الكبرى» : من سوغ اتباع دين غير دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر .

٥ ـ إن حكـام هذا العصر فى ردة عن الاســلام ـ تربـوا على موائـد الاستعمار والصليبية والشيوعية والصهيونية ـ فهم لا يحملون من الإســلام إلا الأسـمـاء ، وإن صلوا ، وصاموا ، وادعوا أنهم مسلمون . . إنهم مرتدون عن الاسلام ، وحكم المرتد أسوأ من حكم الكافر .

٦ ـ أن ابن كثير لم يفرق بين كل من خرج عن الحكم بما أنزل الله أيا من كان ، وبين التتار الذين حكموا بشرائع متعددة غير شرع الله .

٧ ـ إن حكام اليوم أعظم خروجا عن شريعة الإسلام من مانعى الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا ، فمن شك فى قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام .

٨ ـ إن الآراء التى يتبناها بعض المسلمين من اقامة جمعيات خيرية تدفع الناس لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأعمال الخير ، أو . . . الخ ـ كل هذه الآراء لن تؤدى إلى ازالة حكام اليوم .

٩ ـ إن ابن تيمية يقول : إن كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الـظاهرة ، فإنه يجب قتالها ، باتفاق أئمة المسلمين ، وإن تكلمت بالشهادتين ـ وأن الإمامة لا تنعقد لكافر ، وإنه لو طرأ عليه الكفر ، انعزل .

١٠ ـ إن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد ، وأن الأساس فى وجود الاستعمار فى بلاد الإسلام هم هؤلاء الحكام ، وعليه فالبدء فى قتال الاستعمار عمل غير جاد ، وغير مفيد ، وإن على المسلمين أن يركزوا على القضية الإسلامية وهى إقامة شرع الله أولا وجعل كلمة الله هى العليا ، وأن ميدان الجهاد الأول هو إقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الإسلامى الكامل .

١١ ـ إن من أخرجهم الحكام للقتال فى صفوفهم كرها ، فإنهم يثبتون على نيتهم وإن على المسلمين قتال العساكر جميعا اذا لم يميزوا بين المكروه وغيره .

١٢ ـ إن الجهاد فى الإسلام هو لرفع كلمة الله فى الأرض ، سواء أكان هجوما أو

دفاعا ، وإن الإسلام انتشر بالسيف فى وجه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر ، وبعد ذلك لا يكره أحد ، وإنه واجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف فى وجه القادة الذين يحجبون الحق ، ويظهرون الباطل .

١٣ ـ إن القتال الآن فرض على كل مسلم . وإنه بالنسبة للأقطار الإسلامية فإن العدو يقيم فى ديارهم ، بل أصبح العدو يمتلك زمام الأمور ، وذلك العدو هو الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين ومن هنا فجهادهم فرض عين . واذا كان الجهاد فرض عين فليس هناك استئذان للوالدين فى الخروج للجهاد ، فمثله كمثل الصلاة ، والصوم .

١٤ ـ إن أمر الجهاد لا يحتاج إلى أمير أو خليفة ، لأن ذلك يؤدى إلى وقف مسيرة الجهاد ، وأن على المسلمين أن يخرجوا من أنفسهم القيادة .

١٥ ـ إن ترك الجهاد هو السبب فيما يعيشه المسلمون اليوم من ذل ومهانة ، وتفرق وتمزق .

هذه الأفكار ، التى تبناها محمد عبد السلام ، كانت الأساس الفكرى لتنظيم «الجهاد» الجديد الذى راح يدعو له ، بعيدا عن أعضاء تنظيم «الجهاد» القديم .. خوفا من أن يكونوا مراقبين من البوليس ، بعد القبض على قياداته ..

وركز عبد السلام فى دعوته على الشبان ما بين العشرين ، والثلاثين .. فالشبان فى هذه السن ، قلوبهم نظيفة .. وفطرتهم صافية .. وقيادتهم سلسة .. بعكس الشيوخ الذين أصبحت قلوبهم «منكوسة ، غير قابلة للحق» ..

وفى صيف ١٩٨٠ ، بدأ عبد السلام يتردد على المساجد القريبة من مسكنه ببولاق الدكرور والمساجد القريبة منها . كان يلقى الخطب .. والدروس .. والمواعظ .. ويجند الشباب لتنظيمه .. إن وسيلته فى التجنيد ، كانت التعارف ، ثم المناقشة .. يتعرف على الشاب . ثم يناقشه فى أفكاره الدينية ، ويتعرف على مدى قابليته لفكر الجهاد .. فان كان متقبلا ضمه للتنظيم ، وعرض عليه أمر التدريب ، واعداد العدة للجهاد ، بعد أن يخبره : أن الهدف هو اقامة الدولة الإسلامية عن طريق قتال الحكومة وقلب نظام الحكم .

وبمجرد دخول الشاب التنظيم ، يبدأ على الفور فى تثقيفه ، ثم تدريبه عسكريا .. وكان اختياره يشترط توافر صفات معينة هى الشجاعة ، والاقدام والمحافظة على السرية ، والحذر ، ثم الارتباط تنظيميا بزملائه فى نفس البلد .

وأثناء تردد عبد السلام على مسجد «الفتح» ببلدة «ناهية» القريبة من امبابة ، تعرف على طارق عبد الموجود الزمر .. ان طارق الزمر كان فى ذلك الوقت طالبا بزراعة القاهرة ، ولايزيد عمره على ٢١ سنة .. وكان أيضا قد أكثر من قراءة الكتب الدينية ، لكنه لم يكن يعرف ماذا يفعل بعد هذه القراءة ، ولا إلى أين يتجه ؟!

وعندما تعرف طارق الزمر بعبد السلام لم يتردد فى الانضمام إلى تنظيمه .. بل .. لم يتردد فى أن يدعو آخرين لدخوله .. وقام بتشكيل مجموعة تضم كلا من عبد الله محمد سالم (٢٠ سنة ـ طالب بكلية أصول الدين) ، وعبد الله الحسين عبد الغنى (٢١ سنة ـ دبلوم زراعة) ، ومحمد عادل عبد المجيد (٢٠ سنة ـ طالب بكلية أصول الدين) ..

وفى احدى زيارات عبد السلام فرج لطارق الزمر ، تصادف وجود عبود عبد اللطيف الزمر ، المقدم بالمخابرات الحربية وزوج شقيقة طارق الزمر ..

والتقى عبد السلام بعبود الزمر ، ووضع كل منهما يده فى يد الآخر من أجل أن يقوم تنظيم الجهاد ، الثورة الاسلامية المسلحة ..

إن عبود الزمر قبل عام من هذا اللقاء التاريخى فى صيف ١٩٨٠ ، كان قد اقتنع ـ من قراءاته فى كتب السلف ـ بضرورة الجهاد والقتال فى سبيل الله لتحرير البلاد من قبضة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ..

ويقول عبود الزمر :[٤]

ـ لقد فكرت فى الخروج على الحكومة القائمة وقتالها وخلعها وتنصيب إمام مسلم .. وعندما التقيت بمحمد عبد السلام تولدت بيننا فكرة تأسيس التنظيم بهدف إقامة الدولة الإسلامية لتحكم شريعة الله .

فى نفس الصيف .. صيف ١٩٨٠ الساخن .. وقعت مفاجأة أخرى .. جاء جار عبد السلام فى بولاق وهو شعبان عبد اللطيف ، وقال له :

ـ إن كرم زهدى هارب من القبض عليه بعد حوادث الفتنة الطائفية بالمنيا ، ومختبىء بالمدينة الجامعية بالقاهرة .

وكرم زهدى هو أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا ، وطالب بنهائى المعهد التعاونى العالى

---

(٤) تحقيقات النيابة العسكرية فى قضية اغتيال السادات .

بأسيوط . . وقد اشتهر بالهجوم العلنى على السادات ، خاصة بعد استضافته لشاه ايران ، وبعد زيارته الشهيرة لإسرائيل . .

ولم يكن محمد عبد السلام يعرفه ، لكنه كان قد سمع عنه . . فسارع فى نفس اليوم الى مقابلته . . وتعرف عليه . . ودعاه لزيارته فى بيته . . واستجاب كرم زهدى للدعوة ، وتردد على منزل عبد السلام أكثر من مرة . . وفى احدى هذه المرات قال له عبد السلام :

- يا أخى كرم أريد أن أفاتحك فى موضوع هام .

قال كرم زهدى :

- خيرا !

قال عبد السلام :

- اننا نريد إقامة الدولة الإسلامية عن طريق الثورة الشعبية !!

سألة كرم زهدى :

- كيف ؟

قال :

- إننى فى سبيل تأسيس تنظيم سرى ذى طابع عسكرى . . هذا هو الطريق !

ووافق كرم زهدى . .

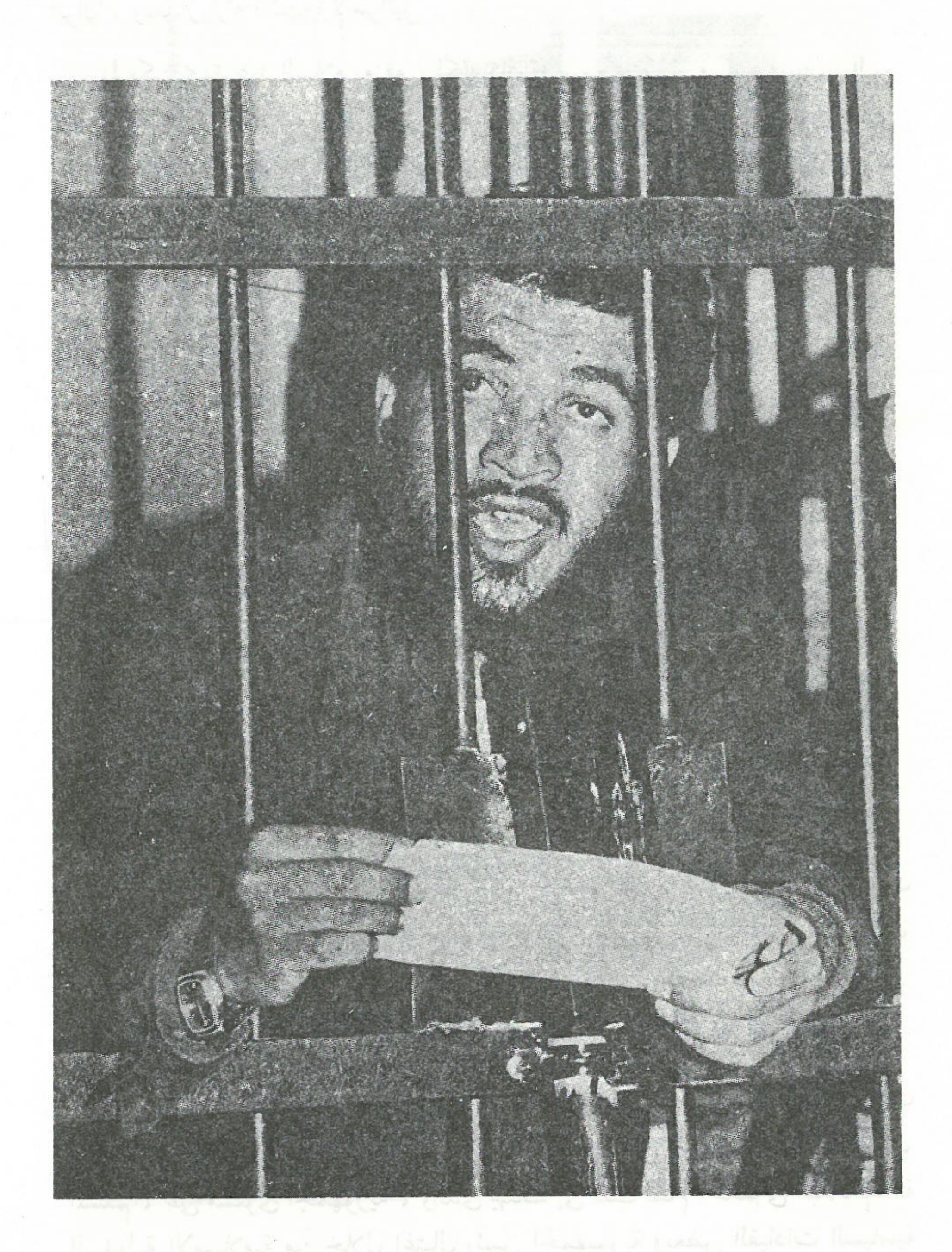
ثم . . سافر إلى أسيوط ، وعرض فكرة التنظيم السرى على قيادات الجماعات الإسلامية فى الوجه القبلى وهم : ناجح عبد الله ، وفؤاد حنفى ، وعلى الشريف ، وعاصم عبد الماجد ، وحمدى عبد الرحمن ، وأسامة حافظ ، وطلعت قاسم ، فقبلوا . .

يقول كرم زهدى :

- فهمت من حديث محمد عبد السلام أنه محب للجهاد وملتزم بالسنة . . فنشأت بيننا علاقة روحية جعلتنى أتردد على منزله ، حتى اتفقنا على تأسيس التنظيم السرى ، المسلم ، على مستوى الجمهورية ، والذى يهدف إلى قلب نظام الحكم فى البلاد لإقامة الدولة الإسلامية من خلال اغتيال رئيس الجمهورية وبعض القيادات السياسية



عبود الزمر .



كرم زهدى .

والإستيلاء على غرفة عمليات القيادة العامة بوزارة الدفاع ومبنى الاذاعة والتليفزيون ، واذاعة بيان باسم الثورة الإسلامية ، وتحرك عناصر الوجه القبلى للسيطرة على مدينة أسيوط ، ونقل هذه السيطرة إلى باقى المحافظات .

وفى أواخر عام ١٩٨٠ ، تعرف عبد السلام بنبيل عبد المجيد المغربى . .

إن نبيل المغربى عمره ٣٠ سنة . . وكان يعمل أخصائيا بالثقافة الجماهيرية . . وقد توصل إلى أفكاره مثل الآخرين ، بقراءة كتب السلف . .

وبعد أكثر من لقاء فى مسجد «عمر بن عبد العزيز» ، عرض عبد السلام على نبيل المغربى الإشتراك فى تأسيس التنظيم . . فوافق . . وصحبه إلى محافظة المنيا حيث قدمه إلى زعماء التنظيم هناك . . وصحبه إلى عبود الزمر وقدمه له . .

وتولى نبيل المغربى بعد ذلك مهمة تجنيد الشباب الذين يقتنعون بفكر الجهاد . . ونجح فى ضم العدد الأكبر من أعضاء التنظيم !

00

بعد أن انتهى محمد عبد السلام من إختيار الأشخاص الذين سيعاونونه فى إدارة التنظيم السرى اجتمع معهم فى بيته . .

كان فى هذا الاجتماع : عبود الزمر . . وكرم زهدى . . وفؤاد حنفى . . ونبيل المغربى . . وفى هذا الاجتماع ، وضعوا الهيكل التنظيمى ، والقيادى للتنظيم . . وبعد مناقشات طويلة ، اتفقوا على أن يكون للتنظيم «مجلس شورى» يكون بمثابة المجلس الأعلى للتنظيم . . واستقر رأيهم على أن يتكون مجلس الشورى من : محمد عبد السلام ، وعبود الزمر ، وكرم زهدى ، وناجح عبد الله ، وفؤاد حنفى ، وعلى الشريف ، وعصام دربالة ، وعاصم عبد الماجد ، وحمدى عبد الرحمن ، واسامة حافظ ، وطلعت قاسم . . أى من ١١ عضوا ؟

واتفقوا على أن يختص «مجلس الشورى» بادارة شئون التنظيم ، ومتابعة الأحداث ، ومواجهتها بالقرارات اللازمة . . التى تؤخذ بالأغلبية المطلقة . .

واتفقوا على أن ينبثق من مجلس الشورى ثلاث لجان (كل منها مكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص) . . الأولى : لجنة «العدة» ومهمتها إعداد الأسلحة والذخائر



عمر عبد الرحمن وصفوت الأشوح ونبيل المغربى .

والسيارات . . والثانية اللجنة «الاقتصادية» : ومهمتها تدبير الأموال . . والثالثة : لجنة «الدعاية» ومهمتها توزيع المنشورات لخلق البلبلة بين الناس . .

واتفقوا على أن يكون عبد السلام فرج هو مسئول القاهرة والجيزة . . وأن يكون عصام دربالة ، وفؤاد حنفى ، مسئولين عن المنيا . . وأن يكون عاصم عبد الماجد ، وأسامة حافظ ، وناجح عبد الله مسئولين عن أسيوط . . ويختص طلعت قاسم ، وعلى الشريف بمسئولية نجع حمادى وقنا . .

وهؤلاء الأمراء عليهم اختيار مساعديهم . . وعليهم تولى كل الأمور فى محافظاتهم : من التجنيد إلى التثقيف . . ومن التدريب العسكرى إلى جمع الأموال . .

وبهذا التقسيم أصبح التنظيم حقيقة قائمة فى مصر !

فراحت القيادات تجند المزيد من الشبان . . وراح الأعضاء يتدربون على الرياضة البدنية ، والرماية ، واختراق الضاحية . . وراح مجلس الشورى يضع خطته . وفى مارس ١٩٨١ انتهى عبود الزمر من وضع خطة التنظيم «لتحقيق أغراضه وهى مناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى مصر والتحريض على مقاومة السلطات العامة بهدف اقامة الدولة الاسلامية»[٥]

وتتلخص هذه الخطة فى إعداد مجموعة من الأفراد المدنيين وتدريبهم إلى مستوى معين مع اعداد عدة من الأسلحة تمكن من القيام بعمليات إحكام على بعض الأهداف الرئيسية ، والقيام باغتيال بعض القيادات السياسية وتفجير الثورة الشعبية من خلال توجيه مظاهرات شعبية ـ ثم بعد ذلك اختيار مجلس علماء ومجلس شورى من علماء المسلمين يخطرون بعد تفجير الثورة ليتولوا أمر البلاد»[٦]

وعرض عبود الزمر خطته على قيادات التنظيم ، فوافقوا عليها . .

يقول عبود الزمر :[٧]

ـ اقترحت لأنى عسكرى ضرورة عمل خطة بإحكام . . أى السيطرة على

---

(٥) حيثيات الحكم فى قضية الجهاد .

(٦) حيثيات الحكم فى قضية الجهاد .

(٧) تحقيقات النيابة العسكرية فى قضية اغتيال السادات .

الأهداف الحيوية ، مثل مبنى وزارة الدفاع ، ومبنى الاذاعة وقيادة الأمن المركزى ووزارة الداخلية ، وقتل بعض الشخصيات الهامة بحيث يؤدى هذا القتل إلى إرباك القيادات وفقد السيطرة على الدولة . . مثل وزير الداخلية وقائد الأمن المركزى ووزير الدفاع ووزير الخارجية . . أو بشل حركتهم وافقادهم السيطرة على أمور الدولة . . فضلا عن قتل الشخصيات المؤثرة من الأحزاب الشيوعية حتى لا تركب الموجة وتستغل الحركة الإسلامية لصالحها ، مثل خالد محيى الدين ، علاوة على شل شبكة المواصلات فى القاهرة والجيزة .

كذلك كنت أفكر ضمن الخطة الشاملة فى اخراج الشعب المسلم فى مظاهرات لتأييد الثورة الشعبية بعد اعلان البيانات الخاصة بتفجير الثورة الإسلامية فى الاذاعة ، مع اجراء مواجهات محدودة مع عناصر الأمن المركزى . .

وكذلك فقد اتزان القوات المسلحة باعلان بيانات وهمية فى الاذاعة بوصول تأييد بعض قادة الفرق والتشكيلات .

وفى سبيل تنفيذ هذه الخطة ، قام عبود الزمر بالإشراف على تدريب أعضاء التنظيم . . ثم بدأوا فى جمع البيانات اللازمة عن بعض الشخصيات القيادية . .

قام الزمر بجمع معلومات عن تحركات انور السادات ، ومكان استقراره فى استراحة القناطر الخيرية . .

وكلف الزمر ، نبيل المغربى بجمع المعلومات عن مبنى الاذاعة والتليفزيون . . فقام بذلك ، بعد أن تمكن من دخول المبنى بحجة زيارة صديق ، وعاين المبنى من الداخل . كما اتصل بالمذيع محمد زهران البلتاجى وحصل منه على بعض المعلومات ، نقلها إلى عبود الزمر . .

وقام نبيل المغربى أيضا بجمع المعلومات عن مبنى وزارة الدفاع ، ومقر مباحث أمن الدولة ، ومقر الأنبا شنودة بالكاتدرائية .

وكلف عبود الزمر ـ طارق الزمر بجمع المعلومات عن بعض الشخصيات القيادية (مثل أبو غزالة ، وكمال حسن على ، والنبوى اسماعيل ، وفؤاد محيى الدين) ، فقام بدوره بتكليف عبد الله سالم ، ومحمد عادل عبد المجيد بهذه المأمورية ، فقاما بها ، وأوصل المعلومات لعبود الزمر .

وكلف عبود الزمر ـ محمد إمام حسن ، أمير مجموعة ناهيا ، بجمع معلومات عن محل اقامة قائد الحرس الجمهورى ، وقائد الأمن المركزى ، ومنزل نائب رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) فأسند هذه المأمورية إلى فتحى أحمد البندارى وكمال عبد العزيز سنوسى . ومحمد رفعت منصور الذين قاموا بعمليات الاستطلاع المناسبة . .

إن عبود الزمر كان ـ بحكم خبرته فى جهاز المخابرات الحربية ـ يتعامل مع التنظيم باحتراف ، وأصول . .

وكانت أهم هذه الأصول هى : السرية !

وحتى يحافظ عبود الزمر على سرية التنظيم كان يلقى محاضرات فى الأمن على أعضاء التنظيم . .

وكان يقول لهم :

«إن من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه» . . أى أن كل عضو فى التنظيم غير مطلوب منه أن يعرف أكثر من نفسه ، والموضوعات المكلف بها . . وليس له أن يسأل عن زميله ، أو يتعرف عليه . . وليس له أن يتحدث بأى معلومات عن التنظيم مع أى شخص مهما كان قريبا منه . . حتى أهله وأقاربه . . وليس له أن يتحدث حتى فى المساجد ، لاحتمال وجود ميكروفونات مزروعة فى هذه المساجد .

كما انه من غير المسموح به ، وقوع لقاءات جماعية . . فكل اللقاءات ، بما فيها لقاءاته هو مع اعضاء التنظيم كانت لقاءات فردية . . وليست جماعية . .

كما استخدم عبود الزمر شفرة خاصة للاعضاء ، وأعطى اسماء حركية لقيادات التنظيم ، فكان اسمه هو الرمزى : منصور . . وكان اسم نبيل المغربى : بركات . . واسم خالد الاسلامبولى : ظافر !

وأعد عبود الزمر منهجا مبسطا للأمن ، قدمه لمسئولى الجماعات ، ونصحهم بحرقه بعد حفظه جيدا . .

كما أعد عبود الزمر شفرة خاصة بالتنظيم لاستخدامها فى تبادل الرسائل . . ضبطت فيما بعد فى منزله . . كما ضبطت أوراق بها تكليفات إلى أشخاص يرمز اليهم

برمـوز معينة . . مثل : حرف «ن» يعنى نبيل المغربى . . وحرف «ط» مثلا يرمز إلى طارق الزمر . . وهكذا .

00

قبل شهرين من إعداد خطة «عبود الزمر» ، انضم خالد الإسلامبولى للتنظيم . .[٨]

ان هناك اكثر من قصة لدخول خالد التنظيم . . أو لتعرفه على عبد السلام فرج . .

فهناك من يقول :[٩]

ان خالـد كان يتجـول فى بعض الأحياء بحثا عن شقة خالية لأنه كان يفكر فى الزواج . . لم يكن فى ذهنه فتاة معينة يريد أن يتقدم للزواج منها ، لكنه كان يبحث عن شقة باعتبار انه سوف يكمل نصف دينه فى وقت من الأوقات .

وفى رحلة البحث عن الشقة ، قصد ذات يوم حى بولاق الدكرور . . وأحس خالد أثناء تجواله فى حى بولاق الدكرور بالتعب ، وحان موعد الصلاة فدخل إلى أحد المساجد ليصـلى ، ويسـتريح . وهناك وجد عبد السلام فرج يتوسط حلقة من الشباب ـ راح ينـاقش معهم بعض أفكاره . . وتأثر خالد الاسلامبولى بما كان يسمع ، وانضم إلى الحلقة ، وبعدها بقى مع فرج لبضع دقائق سأله فيها اذا كان يستطيع أن يدله على عمارة فى المنطقة يجد فيها شقة خالية . . ويحتمل أن يكون عبد السلام فرج الذى عرف بأن محدثه الجديد ضابط فى الجيش ـ قد وجد فيه عنصرا صالحا ، وهكذا فان عملية البحث عن شقة خالية كانت وسيلة تعززت بها معرفة الاثنين ثم صداقتهما ، الأمر الذى جعل فرج يعطى لخالد نسخة من «الفريضة الغائبة» كما أعطاه بعض كتابات ابن تيمية ، وابن كثير ، وعدد آخر من الفقهاء الذين أثروا فى الفكر الأصولى الإسلامى .

هذه هى القصة الأولى . .

---

(٨) ذكرت حيثيات الحكم فى قضية الجهاد أن خالد الإسلامبولى انضم إلى التنظيم ، بينما اكدت أوراق قضية اغتيال السادات أنه لم يكن عضوا فى التنظيم . . والمرجح انه كان متعاطفا مع التنظيم لأنه لم يفعل أى شىء يثبت عضويته للتنظيم قبل اغتيال السادات .

(٩) هيكل : خريف الغضب .



عبود وطارق الزمر .



فؤاد حنفى (الشهير بفؤاد الدوالبيى) .

أما القصة الثانية فتقول :[١٠]

إن السيدة قدرية والدة خالد جاءت إلى زيارة ابنها فى القاهرة ، وحملت معها نبأ إختيار عروس له بمعرفة أبيه . .

واعترض خالد على هذا الزواج بسبب صعوبة الحصول على شقة . .

فعادت الأم إلى الصعيد وهى حزينة على ابنها . .

وعندما روت الأم سر رفض خالد للزواج ، تطوع أخوه «محمد» بإرسال خطاب له ، يقنعه فيه بأهمية الزواج بالنسبة للشاب المسلم ، ويطلب منه فيه ـ أيضا ـ اللجوء إلى صديقه عبد السلام فرج لمساعدته فى العثور على شقة لأنه «رجل طيب ويحب مساعدة إخوانه» . .

وقال له فى الخطاب :

«وتستطيع أن تقابله بعد صلاة الجمعة فى مسجد «الإخوان» فى بولاق الدكرور» .

وذهب خالد ـ عملا بنصيحة شقيقه ـ إلى عبد السلام فرج . .

التقيا . . تعارفا . . اشتدت أواصر العلاقة بينهما . . وأصبحا صديقين !

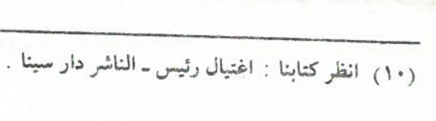
هذه هى القصة الثانية . . وهى كما تبدو أكثر إحكاما من القصة الأولى . .

أما القصة الثالثة ، والأخيرة فتقول : إن كرم زهدى طلب من خالد مقابلة فرج فى القاهرة وأعطاه عنوانه ومعلومات تفيد انه يعتنق فكر الجهاد ، فالتقى خالد به ، وتحدث معه ، فوجد أن فكره يتفق معه فبدأ يتردد عليه أسبوعيا . .

والقصة الأخيرة هى القصة الرسمية التى وردت فى حيثيات حكم قضية الجهاد . .

وبعد . .

إن تعرف خالد على فرج ، وتردده عليه باستمرار ، جعله يعلم منه أنه يقوم بتنظيم أفراد للجهاد من العسكريين والمدنيين ، وأنه أنشأ تنظيما سريا يقوم على فكرة الجهاد ، وهدفه قلب نظام الحكم بالقوة عن طريق الثورة الإسلامية (الشاملة) ، وأنه جارٍ توسيع قاعدة التنظيم . .



(١٠) انظر كتابنا : اغتيال رئيس ـ الناشر دار سينا .

قال عبد السلام فرج ذلك ـ حسب ما قالته محكمة الجهاد فى أسباب حكمها ـ فانضم خالد الإسلامبولى له ، وهو مقتنع بفكره وهدفه وأسلوبه .

وبواسطة عبد السلام فرج تعرف خالد الإسلامبولى على المقدم عبودالزمر . . وفى لقاء التعارف بين الضابطين العاملين بالقوات المسلحة ، قال خالد للزمر :

ـ انك عليك الأمر ، وأنا على الطاعة !

وعلى ما يبدو لم يكن الزمر معجبا بالإسلامبولى . . وكان يعتبره متهورا ومندفعا اكثر من اللازم . . وكانت ملاحظته الدائمة له : كن أكثر هدوءاً وروية عما أنت عليه !

ولا نعرف : هل ظل المقدم الزمر على رأيه بعد أن أدى تهور خالدالإسلامبولى إلى اغتيال السادات . . أم أنه غير رأيه فيه ، واعتبر هذا التهور شجاعة ؟!

وبواسطة عبد السلام فرج ، انضم عطا طايل حميدة رحيل للتنظيم . . إن فرج ورحيل من بلدة واحدة . . وكانا معا فى مدرسة ثانوية واحدة . . ودخل كل منهما كلية الهندسة ، لكن فى جامعتين مختلفتين . . ثم فرقت بينهما الأيام ولقمة العيش . . وقد التقيا فى ذلك الصيف الساخن فى مسجد «المحطة» بالدلنجات ، وسأل فرج زميله القديم عن أخباره ، وعرف منه أنه دخل الجيش كضابط احتياط ، وأنهى مدة خدمته فيه . . وعرف منه أشياء خاصة أخرى لاتفيدنا الآن فى شىء . . وتطرق الحديث بينهما لأوضاع البلد ، وما يفعله حكامها الذين لا يطبقون شرع الله ، ولا يحكمون بما أنزل به . . وكان طبيعيا أن يسأل عطا طايل عن الحل ، والمخرج ، والخلاص ، مما يعيش المسلمون فيه . . وكان طبيعيا أن يجد محمد عبد السلام فرج فى هذا السؤال فرصته ليحدثه عن الدولة الإسلامية ، والثورة الإسلامية . . وتنظيم الجهاد . . والقتال فى سبيل الله . .

وعرض عبد السلام فرج على عطا طايل أن ينضم للتنظيم . .

ولم تكن مفاجأة لفرج أن يعلن عطا طايل موافقته !

وبواسطة خالد الإسلامبولى ، دخل عبد الحميد عبد السلام ، التنظيم . .
إن عبد الحميد عبد السلام هو رفيق الصبا والشباب لخالد الإسلامبولى . . وهما شقيقان فى الرضاعة . . فأم خالد هى أم عبد الحميد بالرضاعة . . ولذلك أطلقوا عليها فيما بعد اغتيال السادات لقب : ذات الفطامين . .

تربى خالد وعبد الحميد معا . . وكان طريقهما واحدا . . المدارس العادية ، ثم الكلية الحربية . . وقد تخرج عبد الحميد ضابطا فى الدفاع الجوى . . لكنه لم يستمر فى الخدمة طويلا ، إذ أحس أنه لايمكن ـ كما قال ـ أن يخدم فى صفوف التتار . . أى الحكام المسلمين الذين يتصرفون مثل التتار . . فقدم استقالته من الجيش ، وسافر للعمل فى السعودية ، واشترى سيارة فيات «١٢٤» راح يعمل عليها كتاكسى بالنفر . . ثم فتح مكتبة لبيع الكتب الإسلامية اسماها مكتبة «ابن كثير» . . وأقام فى نفس البيت الذى تقيم فيه شقيقة خالد . . فى الدور العلوى . .

وبعد أن انضم خالد الاسلامبولى للتنظيم ، قال لعبد الحميد :

ـ ان هدف هذا التنظيم إسقاط النظام القائم ، وقتل رئيس الجمهورية ، واعلان الثورة الإسلامية !

(جاء ذلك فى حيثيات حكم قضية الجهاد) . .

وكأنما جاء كلام خالد الإسلامبولى على هواه تماما . . إذ أنه قال له :

ـ لا تكمل . . أنا معكم !

وبواسطة نبيل المغربى ، انضم حسين عباس إلى التنظيم . .

إن حسين عباس ، رقيب متطوع فى القوات المسلحة . وهو شقيق زوجة نبيل المغربى ، وحاصل على بطولة الجيش فى الرماية ، ولأنه أصيب بلغط فى القلب ، فقد نقلوه إلى الدفاع الشعبى . . وقد قدمه نبيل المغربى إلى عبد السلام فرج ، وأفهمه أنه ضمه إلى التنظيم . .

وفيما بعد سيدبر القدر نهاية أنور السادات على أيدى هؤلاء الأربعة . . وفيما بعد سيكون مصير هؤلاء الموت . . إما شنقا . . وإما ضربا بالرصاص !

00

فى الوقت الذى كان عبد السلام فرج يدعو فيه إلى تنظيمه الحزبى ، السرى . . تنظيم «الجهاد» الجديد . . كان هناك شخص آخر يفعل نفس الشىء . . ويدعو إلى تنظيم حزبى سرى ، جديد يحمل نفس الاسم : «الجهاد» . .

هذا الشخص الآخر هو محمد سالم الرحال . . وهو أردنى الجنسية . . كان يدرس بجامعة الأزهر . . وكان يعيش فى «رواق الشوام» . .

إن سالم الرحال ، كان مثل محمد عبد السلام ، عضوا فى تنظيم الجهاد القديم ، ولم يقبض عليه هو الآخر . .

ويقال إنه كان بين الرحال وفرج نزاع حاد حول البروز والنمو داخل التنظيم القديم . . وهذا النزاع جعلهما لا يلتقيان - بعد ذلك - فى تنظيم واحد ، جديد . . وجعل كلا منهما يسعى لإقامة تنظيم مستقل بمفرده . .

وقد رفض «الرحال» مقابلة عبد السلام فرج . .

وقال :

- «العيل بتاع بولاق عاوز يعمل أمير» !

وراح «الرحال» يكون تنظيمه ، على ذات الفكر الذى يدعو اليه عبد السلام فرج ، لكن أسلوبه كان مختلفا . . إن أسلوب عبد السلام كان يتلخص فى القيام بثورة عسكرية ، شعبية . . أما أسلوب «الرحال» فكان يقوم على «الإنقلاب العسكرى» . .

وقد بدأ «الرحال» فى وضع أسس تنظيمه ، ومقوماته ، ولائحته ، ومنهاجه للوصول إلى الحكم وتجميع معلومات عن بعض الشخصيات العامة فى أجهزة الدولة . .

كما اتصل «الرحال» بعدد من الشباب عارضا عليهم فكره وهدفه ، فاتصل بكمال السعيد حبيب (٢٤ سنة - خريج كلية الإقتصاد والعلوم السياسية) وعرض عليه فكره ، الذى يتلخص فى «تكفير الحاكم الذى لا يحكم بما أنزل الله ، وتكفير الهيئات المعاونة له ، لأنهم موالون للحاكم الكافر» . . وعرض عليه مشاركته فى تأسيس التنظيم . . فوافق .

وواصل «الرحال» اتصالاته بالشباب ، ونجح فى ضم البعض إلى تنظيمه . .

لكن . .

رجال الأمن انتبهوا اليه ، وإلى نشاطه ، فأمروا بترحيله خارج البلاد فى شهر يوليو ١٩٨١ . . فاستكمل كمال السعيد حبيب مهمته ، وساعده فى ذلك موظف بميناء القاهرة الجوى اسمه أحمد رجب سلامة . .

وقد ركزت قيادة هذا التنظيم ، فى تجنيدها لعضوية التنظيم ، على أفراد القوات المسلحة ، وذلك لأنهم كانوا يسعون لخلق قاعدة للتنظيم داخل الجيش ، تكون قادرة فى الوقت المناسب على القيام بالإنقلاب العسكرى . .

وفعلا ، نجحت هذه القيادة فى تجنيد رائد فى المدرعات ، وعدد من الرقباء المتطوعين ، وعدد آخر من المجندين . .

وكان رائد المدرعات هو عصام الدين القمرى . .

ثم . . بدأت قيادة التنظيم فى جمع الأسلحة والذخائر والقنابل والمفرقعات ، وتخزينها ، لاستعمالها فى الوقت المناسب . .

لكن . .

فى شهر مارس ١٩٨١ وصلت معلومات للمخابرات الحربية عن تنظيم ارهابى داخل القوات المسلحة . . وقبضت سلطات الأمن الحربى على بعض ضباط القوات المسلحة ، من بينهم أصدقاء لعصام الدين القمرى . . وعندما تأكد القمرى أن المخابرات الحربية تشك فيه ، وأن فى نيتها القبض عليه ، هرب من الخدمة فى شهر ابريل ١٩٨١ ، وظل مختبئا إلى أن قبض عليه أثناء تأديته فريضة الصلاة فى زاوية بجوار الكيت كات فى امبابة ، يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٨١ . .

لقد استمر كمال حبيب على نفس طريق سالم الرحال . . وراح يكون مجموعات صغيرة تابعة للتنظيم بعد أن أعد لهم منهاجا فى علم العقيدة ، وفكر الجهاد . . وكان يعقد لهم ندوات فى مسجدى «ابن تيمية» و «الهدى» بالطالبية . . وفى منزله أيضا . .

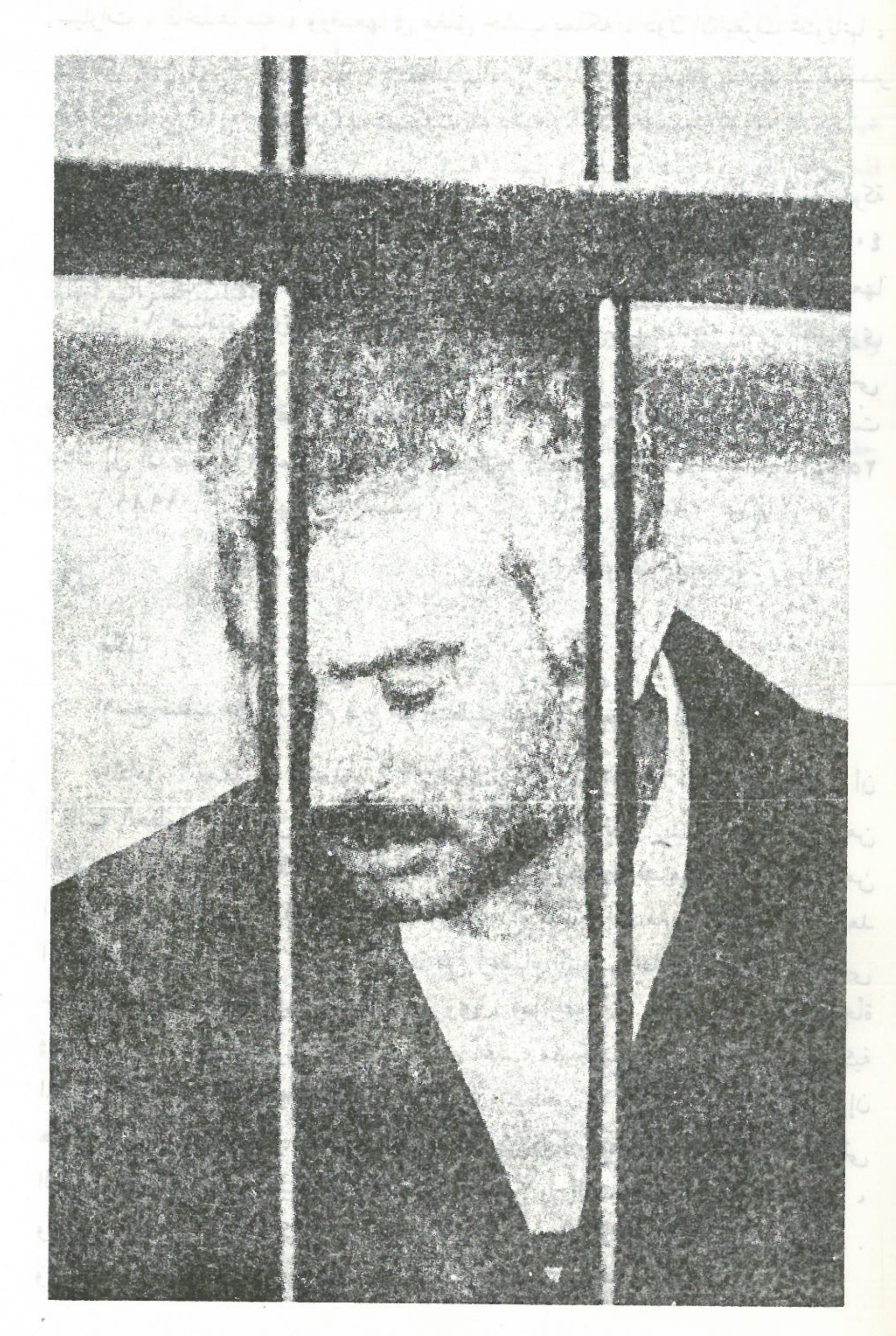
وفى شهر سبتمبر ١٩٨١ ، اتصل طارق الزمر بكمال حبيب ، وتعرف عليه ، وتمكن من اقناعه بالإنضمام ، هو وأعضاء تنظيمه إلى تنظيم عبد السلام فرج . .

وقال له طارق الزمر :

- ان هدفنا واحد . . وسنكون أقوى معا فى مواجهة السلطات العامة !

ووافق كمال حبيب . .

إن كل الظروف ضده . .



عصام القمرى .

سالم الرحال . . رحلوه . . القمرى وغيره من الضباط قبضوا عليهم ، أوهربوا . . اذن لامفر من الانضمام لتنظيم محمد عبد السلام . .

وفعلا انضم كمال حبيب ومجموعاته إلى تنظيم محمد عبد السلام . . ومن أبرز أعضاء هذه المجموعات : محمد طارق ابراهيم (طبيب أسنان) ، وانور عبد العظيم عكاشه (طالب بكلية التربية) ونبيل أحمد فرج (مزارع) ومحمد الأسوانى (طالب بحقوق عين شمس) وأحمد سعد عثمان (طالب منازل) وأحمد هانى الحناوى (تاجر) وعادل عبد المطلب حيدر (تاجر) .

وبعد هذا الانضمام الذى كان يحلم به عبد السلام فرج لم يبق من نشاط باقى أعضاء تنظيم «الرحال» (وهم نبيل نعيم ، وأحمد راشد ، وعصام القمرى) سوى اخفاء عصام القمرى عن سلطات الأمن ، واخفاء ما جمعوه من أسلحه وذخائر وقنابل ، وكذا أرشيف التنظيم الذى تركه «الرحال» لأحمد راشد . . وقد ظل أحمد راشد يحتفظ به حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨١ ، بالتحفظ على ١٥٣٦ شخصا ، فخشى أحمد راشد أن يفتش بيته ، فوضع وثائق التنظيم داخل حقيبة «سمسونايت» وأغلقها بأرقام سرية ، وسلمها لصديقه مدحت الشاذلى دون أن يخبره عن محتوياتها ، طالبا منه حفظها عنده كأمانة ، فاستلمها مدحت الشاذلى ووضعها فى منزل والده دون أن يفتحها لأنها كانت مغلقة بأرقام سرية ، وظلت هناك إلى أن ضبطها العقيد كمال قاسم محمد ، الضابط بادارة المباحث العامة ، فى ٣ ديسمبر ١٩٨١ .

وكان أحمد راشد يخبىء فى منزله أيضا أسلحة وذخائر للتنظيم منها : عشرة ونصف كيلو من قوالب ت . إن . ت وعدد ٨ أعود كبريت هواء ، و ٤ أمتار فتيل أمان ، و٢٢ طلقة آلى ، وبعد صدور قرار التحفظ ، خشى تفتيش منزله ، فوضع هذه الذخائر فى حقيبة يد «أديداس» زرقاء ، مغلقة بسوسته ، وسلمها لصديقه مدحت الشاذلى . . وكان مصيرها مثل مصير شنطة الوثائق .

وكان نبيل نعيم يحرز بدوره ـ فى منزله ـ من أسلحة التنظيم : ١١ قنبلة دفاعية ، و١١ مشعلا لها ، وطبنجة حلوان عيار ٩ مللى و٧١ طلقة آلى ، وأربع علب داخل كل منها ٥٠ طلقة آلى ، و٨ طلقات ٨ مللى وغيرها .·. فوضعها فى حقيبة سمسونايت وسلمها لصديقه عصام الدين عبد الرءوف التاجر ببولاق ليحتفظ بها على أنها اكسسوار

سيارات ، فأخذها منه ، ووضعها فى مغلق خشب يملكه ، دون أن يعرف محتوياتها ، وظلت عنده فى المغلق إلى أن ضبطها الرائد ناجى فكرى عابدين فجر ٦ ديسمبر ١٩٨١ .

وكان عصام القمرى يحرز هو الآخر كمية من القنابل والمفرقعات والذخائر المملوكة للتنظيم عبارة عن ٢٤ قنبلة يدوية ، و ٣٠ جهاز تفجير و ١٠ قنابل هجومية ، و ٤٠ طلقة آر . بى . جى . وهيكل لغم للتدريب ، و ٩ علب طلقات آلى .. فوضعها داخل ١٠ صناديق كارتون متوسطة الحجم ونقلها إلى منزل صديقه أيمن الظواهرى بالمعادى بعد أن أخبره بمحتوياتها ، فاحتفظ بها الأخير فى منزله ١٥ يوما وعندما خشى افتضاح أمره أخبر صديقه نبيل محمد البرعى بما عنده ، فنقلها الأخير لمنزله ، وظلت هناك إلى أن ضبطها العميد محمد شوكت صلاح الضابط بمباحث أمن الدولة يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ .

OO

هكذا ...

أصبح تنظيم عبد السلام فرج هو التنظيم الوحيد الفعال فى الساحة ..

والمتأمل ، بعمق ، للمعلومات الشخصية عن اعضاء هذا التنظيم ، سيجد أن الغالبية العظمى منهم من طلبة الجامعات ، والمدارس الثانوية .. إن حوالى ٨٥٪ من أعضاء التنظيم وقياداته طلبه .. أعمارهم تقترب من الثلاثين بصعوبة .. وأغلبهم من الأسر الفقيرة ، التى لم تقطع صلتها بالريف ، أو بالمدن الصغيرة ، الفقيرة .. وبعد الطلبة يأتى أصحاب الحرف .. إن من أعضاء التنظيم حلاق ، وجزار ، وصبى جزار ، وخراط ، وخطاط ، وسباك ، وترزى ، ومزارعين .. وبقال .. وهذه مفاجأة فى زمن يكسب فيه الحرفى الكثير ، وينفق أغلب ما يكسبه على السلع الاستهلاكية المتنوعة .. وبعد الحرفيين يأتى المدرسون ، والموظفون ، والأطباء ، والتجار .. إن هؤلاء يأتون فى المرتبة الثالثة من حيث العدد ، والثقل .. وبعد ذلك يأتى العسكريون .. إن فى التنظيم عددا من المجندين ، والضباط ، والرقباء المتطوعين ، وأمين شرطة .. وهؤلاء كان لهم الدور الأكبر فى الحصول على الأسلحة والذخائر .. وفى التنظيم أيضا صحفى ، ومذيع ، وفنى تشغيل إذاعة ..

تشكيلة غريبة جدا ..

لايتصور من يتأملها ، إمكانية أن تقوم بتحقيق الأهداف الكبيرة التى تضعها أمام عينيها .. من يتأملها ويعرف أهدافها ، لابد أن يتهمها بالجنون .. فأين تذهب هذه المجموعة الضعيفة وسط «هيلمان» النظام الذى تسعى لإسقاطه ..

لكن ..

هذه المجموعة الضعيفة قتلت رئيس الجمهورية السابق ، وقتلت عشرات الجنود والمواطنين فى أسيوط ، وهددت الأمن والنظام بالفعل !

إن الإيمان بأى فكرة - سواء كنت توافق عليها أو ترفضها - هو سر تحويل الوهم إلى حقيقة .. والخيال إلى أمر واقع .

وهذا الإيمان كان سر قوة أولئك الشبان ، ومصدر أحلامهم ..

لهذا .. أزعجوا النظام كثيرا !

٣

الذهب من أجل السلاح

«اسرقوا محلات الصياغ المسيحيين على بركة الله»

قيادة التنظيم

لجماعات الصعيد

الرجال . . والمال . . زينة التنظيمات السرية التى تعيش تحت الأرض !

وقد كان من السهل على تنظيم «الجهاد» أن يجد الرجال . . ففى الجوامع والمعامل والمتاجر ، مناجم من الشبان الذين حرق المجتمع كل الجسور بينه وبينهم . . ومزق كل الحبال التى كانت تربطه بهم . . فراحوا يفتشون عن الوسائل التى يقضون بها عليه . . لتصبح كلمتهم . . هى الكلمة العليا . .

إن من المثير للانتباه أن يوافق بسهولة هذا العدد الضخم من الشبان والذى يزيد على الثلاثمائة ، على أن ينضم إلى تنظيم الجهاد ، وأن يقرر تنفيذ أهدافه ، والانقلاب على الحكم والمجتمع والسلطة وكل شىء فى شهور قليلة . .

إنـك تشعـر من تأمـل هذه الظاهرة أن كل واحد منهم كان مثل برميل البارود الساخن ، والمتوتر ، والذى يحتاج فقط لعود كبريت يشعل له الفتيل . .

كان يحتاج لمن يقول له : انفجر . . لينفجر !

إذن لم تكن هناك مشكلة فى أن يجد تنظيم «الجهاد» ـ الذى يرأسه محمد عبد السلام فرج ـ الشبان الذين يحتاجهم . .

لكن . .

كانت المشكلة فى المال . . فى التمويل . .

إن التنـظيم فى حاجة إلى سلاح . . وفى حاجـة إلى ذخـائر . . وفى حاجه إلى قنابل . . وفى حاجة لسيارات . . فمن أين يأتى بالمال اللازم لذلك ؟!

فى البداية . . كان التنظيم يعتمد فى تمويله على التبرعات . . تبرعات الناس والأصدقاء والمتعاطفين ، فى المساجد التى يصلى فيها الأعضاء . .

ولم تكن هذه الحصيلة تكفى بالطبع . . وخاصة أن ثمن بندقية آلية واحدة كان يحتاج إلى تبرعات شهرين على الأقل . .

فكان أن تبرع بعض أعضاء التنظيم بمبالغ لا بأس بها . . كما فعل عبود الزمر ، الذى تبرع للتنظيم بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، بخلاف الأسلحة النارية ، التى اشتراها من جيبه ، والتى ضبطت فى بيته ، فيما بعد ، وهى ٦ قنابل دخان ، و ٤ قنابل آر ـ بى ـ جى ، و ٧ قنابل روسى ، وبندقية روسى ، وطبنجة برتا ، وطبنجة ستار ، وطبنجة حلوان وعدد من الطلقات . . وهى أسلحة وذخائر لا يقل ثمنها عن ٥ آلاف جنيه أخرى ، على الأقل .[1]

لكن . .

رغم ذلك ، لم تكن هذه التبرعات الخاصة للأعضاء ، بالمال ، أو بالسلاح ، تكفى . . ان الهدف الكبير الذى يسعون اليه ، لايمكن تحقيقه بهذه الإمكانيات الشخصية . .

وفكر التنظيم فى أن يمول نفسه بواسطة «مشروع الأسواق الخيرية» . . وفعلا حقق هذا المشروع أرباحا لابأس بها . . إلا أنه سرعان ما صفى هذا المشروع بقرار رسمى من الدولة ، بعد أحداث الفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء . .

وعاد التنظيم من حيث بدأ . .

عاد خالى الوفاض ، يبحث عمن يموله . .

وخطرت فكرة «جهنمية» على رأس «على الشريف» ، عرضها على جماعة وجه قبلى أثناء اجتماعهم ـ ذات مرة ـ فى مدينة أسيوط . .

قال على الشريف :[2]

---

(١) التقريران ١٣٣ ، ١٤٠ لسنة ١٩٨١ ـ طب شرعى .

(٢) انظر أقوال كرم زهدى فى تحقيقات قضية الجهاد .

ـ ليس أمامنا سوى مهاجمة محلات «الصياغ» المسيحيين ، وقتل من فيها ، والاستيلاء على محتوياتها !

كانت الفكرة ـ مفاجأة ، فساد الصمت قليلا . .

ثم . .

قال ناجح عبد الله :

ـ هذا والله وحى السماء !!

فقال كرم زهدى :

ـ إنى أقترح أن نهاجم محلات الصياغ المسيحيين الذين يتأكد لنا أنهم يساعدون الكنيسة ويمولون نشاطها . .

ووافق الجميع . . وكلمة «الجميع» هنا ، تعنى : على الشريف ، وكرم زهدى ، وناجح عبد الله ، وفؤاد حنفى ، وعصام دربالة ، وعاصم عبد الماجد ، وحمدى عبد الرحمن ، وأسامة حافظ ، وطلعت قاسم .

وسافر كرم زهدى ، وفؤاد حنفى إلى القاهرة ، وهما يحملان هذا القرار إلى محمد عبد السلام فرج . . الذى قال لهما :

ـ موافق !

وحمل عبد السلام نفس القرار إلى عبود الزمر الذى قال :

ـ على بركة الله !

فبدأ التنفيذ . . .

توجه كرم زهدى ، وعاصم عبد الماجد إلى بلدة «الدلنجات» ، بصحبة عبد السلام فرج ، واشتروا بمعرفة السائق على زكى ناصر ، بندقيتين بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه ، ومسدسين بمبلغ ٦٠٠ جنيه . . وألف طلقة . .

وفور عودتهم بالأسلحة والذخائر ، التقى كرم زهدى ، بعلى الشريف ، وكلفه بوضع خطة سرقة المحل الأول من محلات الصياغ المسيحيين . .

وكان على الشريف قد حدد بعض المسيحيين فى نجع حمادى يتاجرون فى الذهب ، ليبدأ بهم ، بعد أن «وصلته معلومات تؤكد أنهم يساعدون الكنيسة ضد المسلمين»[٣]

وحتى يشرع على الشريف فى التنفيذ ، اتصل بكل من أبو بكر عثمان حسن ، ومحمود فرج دسوقى ، ومحمد عبد المنعم محمود ليشتركوا معه فى العملية ..

واختار يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ للتنفيذ ..

وفى هذا الموعد أرسل كرم زهدى من المنيا ، سيارة بيجو ، يقودها اسماعيل البكل ، لينقلهم فيها إلى مسرح الحادث بنجع حمادى ..

وفى الطريق ، وضعوا على وجوههم «جوارب» نسائية للتخفى .. وقفازات فى أيديهم لتلافى ترك البصمات .. وقد قال أحدهم : انهم فعلوا ذلك بعد الأفلام التى شاهدوها فى السينما وهم صغار ..

وتوقفت السيارة أمام محلين متجاورين يملكهما الصياغ : فؤاد صادق غالى ، وفوزى اسكاروس ، ونبيه اسكاروس ..

ونزلوا جميعا ، ما عدا السائق اسماعيل البكل الذى بقى فى السيارة ، حاملا سلاحه ، ومستعدا لحمايتهم عند إنسحابهم ..

ودخل الآخرون المحل ، وعندما قاومهم أصحابه ، أطلقوا عليهم النيران .. فأصيب فوزى اسكاروس بثلاث رصاصات فى عنقه ورأسه .. وظهره .. ومات على الفور .. وأصيب جرجس فوزى مسعود بثلاث رصاصات أخرى فى الظهر ، والفخذ ، ومات هو الآخر على الفور .. ومات ثالث كان فى المحل ، هو ظريف بشير شنودة .. ومات رابع هو سليم محمد على .. ومات خامس هو عبد الحميد أحمد جهلان .. وأصيب كل من نبيه مسعود اسكاروس وأفراح محمد على ..

يقول شاهد عيان للحادث ـ هو ميشيل عزمى تودرى ـ عن الحادث :[٤]

ـ أثناء وجودى ، ظهر يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ ، بمحل نبيه مسعود اسكاروس لتجارة الذهب ببلدة نجع حمادى . وكان بالمحل صاحبه وعماله وبعض الزبائن ، سمعت

(٣) حيثيات الحكم فى قضية الجهاد .
(٤) تحقيقات قضية الجهاد وجلسات المحكمة .

صوت اطلاق أعيرة نارية فى الطريق ، فاختبأت تحت المنضدة داخل المحل .. ورأيت من مخبئى اثنين يدخلان المحل ، ويضع كل منهما قناعا على وجهه ، وقفازات فى يديه ، ويحمل كل منهما بندقية آلية ، وأخذا يستوليان على المشغولات الذهبية ، والنقود الموجودة بالمحل ، على المنضدة ، وبالخزينة .. ووضعا المسروقات داخل كيس ، وأطلقا عدة أعيرة نارية على الموجودين بالمحل ، فأصيب نبيه اسكاروس ، وظريف شنودة .

وعلمت أن الجناة نهبوا فى ذات الوقت أيضا محتويات محل فؤاد وفوزى مسعود لتجارة الذهب وقتلوا ستة أشخاص وأصابوا اثنين !

إن الخطة التى نفذت .. كانت اختيار أكثر من محل فى مكان واحد .. على أن ينزل كل اثنين منهما ويقتحمان محلا .. ويستوليان على النقود والذهب منه .. بالقوة الجبرية .. وقد كانت فرصة السرقة دون قتل كبيرة أمامهم .. لكنهم أصروا على القتل ، دون مبرر واضح .. لأنهم لو أرادوا قتل المسيحيين ، أصحاب المحل ، فلماذا قتلوا المسلمين من زبائن المحل ؟!

بعد الانتهاء من جريمتهم ..

هربوا جميعا بالسيارة البيجو ..

وفى الطريق ، نزل كل منهم فى مكان قريب من بيته ، أما السائق اسماعيل البكل ، فقد أكمل سيره إلى المنيا ، بأمر من على الشريف ، لتوصيل المسروقات إلى كرم زهدى .. الذى تولى ـ فيها بعد ـ تصريفها ، وحصل على قيمتها ..

ويقول كرم زهدى :[٥]

ـ لقد اشتريت لحساب التنظيم بندقيتين ، وطبنجتين (حلوان) وألف طلقة .. لكننى لم أدفع ثمنها إلا بعد أن تصرفت فى حصيلة مسروقات صياغ نجع حمادى .. وبباقى الثمن ، اشتريت ٦ بنادق آلية ، و٣ آلاف طلقة ، و٣ قنابل ..

انتهت عملية نجع حمادى بنجاح .. وبدون خسائر .. وأحست قيادة التنظيم أن تكرار هذه العملية سيأتى لهم بالمال الوفير ..

(٥) تحقيقات قضية اغتيال السادات .

وكان على الشريف قد حدد بعض المسيحيين فى نجع حمادى يتاجرون فى الذهب ، ليبدأ بهم ، بعد أن «وصلته معلومات تؤكد أنهم يساعدون الكنيسة ضد المسلمين»[3]

وحتى يشرع على الشريف فى التنفيذ ، اتصل بكل من أبو بكر عثمان حسن ، ومحمود فرج دسوقى ، ومحمد عبد المنعم محمود ليشتركوا معه فى العملية ..

واختار يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ للتنفيذ ..

وفى هذا الموعد أرسل كرم زهدى من المنيا ، سيارة بيجو ، يقودها اسماعيل البكل ، لينقلهم فيها إلى مسرح الحادث بنجع حمادى ..

وفى الطريق ، وضعوا على وجوههم «جوارب» نسائية للتخفى .. وقفازات فى أيديهم لتلافى ترك البصمات .. وقد قال أحدهم : انهم فعلوا ذلك بعد الأفلام التى شاهدوها فى السينما وهم صغار ..

وتوقفت السيارة أمام محلين متجاورين يملكهما الصياغ : فؤاد صادق غالى ، وفوزى اسكاروس ، ونبيه اسكاروس ..

ونزلوا جميعا ، ما عدا السائق اسماعيل البكل الذى بقى فى السيارة ، حاملا سلاحه ، ومستعدا لحمايتهم عند إنسحابهم ..

ودخل الآخرون المحل ، وعندما قاومهم أصحابه ، أطلقوا عليهم النيران .. فأصيب فوزى اسكاروس بثلاث رصاصات فى عنقه ورأسه .. وظهره .. ومات على الفور .. وأصيب جرجس فوزى مسعود بثلاث رصاصات أخرى فى الظهر ، والفخذ ، ومات هو الآخر على الفور .. ومات ثالث كان فى المحل ، هو ظريف بشير شنودة .. ومات رابع هو سليم محمد على .. ومات خامس هو عبد الحميد أحمد جهلان .. وأصيب كل من نبيه مسعود اسكاروس وأفراح محمد على ..

يقول شاهد عيان للحادث ـ هو ميشيل عزمى تودرى ـ عن الحادث :[4]

ـ أثناء وجودى ، ظهر يوم ٢٦ يونيو ١٩٨١ ، بمحل نبيه مسعود اسكاروس لتجارة الذهب ببلدة نجع حمادى . وكان بالمحل صاحبه وعماله وبعض الزبائن ، سمعت

(٣) حيثيات الحكم فى قضية الجهاد .

(٤) تحقيقات قضية الجهاد وجلسات المحكمة .

صوت اطلاق أعيرة نارية فى الطريق ، فاختبأت تحت المنضدة داخل المحل .. ورأيت من مخبئى اثنين يدخلان المحل ، ويضع كل منهما قناعا على وجهه ، وقفازات فى يديه ، ويحمل كل منهما بندقية آلية ، وأخذا يستوليان على المشغولات الذهبية ، والنقود الموجودة بالمحل ، على المنضدة ، وبالخزينة .. ووضعا المسروقات داخل كيس ، وأطلقا عدة أعيرة نارية على الموجودين بالمحل ، فأصيب نبيه اسكاروس ، وظريف شنودة .

وعلمت أن الجناة نهبوا فى ذات الوقت أيضا محتويات محل فؤاد وفوزى مسعود لتجارة الذهب وقتلوا ستة أشخاص وأصابوا اثنين !

إن الخطة التى نفذت .. كانت اختيار أكثر من محل فى مكان واحد .. على أن ينزل كل اثنين منهما ويقتحمان محلا .. ويستوليان على النقود والذهب منه .. بالقوة الجبرية .. وقد كانت فرصة السرقة دون قتل كبيرة أمامهم .. لكنهم أصروا على القتل ، دون مبرر واضح .. لأنهم لو أرادوا قتل المسيحيين ، أصحاب المحل ، فلماذا قتلوا المسلمين من زبائن المحل ؟!

بعد الانتهاء من جريمتهم ..

هربوا جميعا بالسيارة البيجو ..

وفى الطريق ، نزل كل منهم فى مكان قريب من بيته ، أما السائق اسماعيل البكل ، فقد أكمل سيره إلى المنيا ، بأمر من على الشريف ، لتوصيل المسروقات إلى كرم زهدى .. الذى تولى ـ فيما بعد ـ تصريفها ، وحصل على قيمتها ..

ويقول كرم زهدى :[5]

ـ لقد اشتريت لحساب التنظيم بندقيتين ، وطبنجتين (حلوان) وألف طلقة .. لكننى لم أدفع ثمنها إلا بعد أن تصرفت فى حصيلة مسروقات صياغ نجع حمادى .. وبباقى الثمن ، اشتريت ٦ بنادق آلية ، و٣ آلاف طلقة ، و٣ قنابل .

انتهت عملية نجع حمادى بنجاح .. وبدون خسائر .. وأحست قيادة التنظيم أن تكرار هذه العملية سيأتى لهم بالمال الوفير ..

(٥) تحقيقات قضية اغتيال السادات .

فكلف محمد عبد السلام ، وعبود الزمر ، نبيل المغربى ، بجمع التحريات اللازمة عن محلات الصياغ المسيحيين فى شبرا الخيمة . .

واختار نبيل المغربى محل اسمه : مجوهرات «روما» ، تملكه «مرفت شكرى راغب» ، ويقع بأرض «نوبار» . .

فذهب معه عبود الزمر بسيارته ، ودرس المنطقة ، وأعد خطة مداهمة المحل ، بعد أن وصلت لهم معلومات : أن صاحبته تساعد الكنيسة ضد المسلمين . .

وقبل أذان المغرب يوم ٣١ يوليو ١٩٨١ ، ركب ستة أعضاء من التنظيم ، على رأسهم نبيل المغربى سيارة «داتسون» ، حاملين أسلحتهم ، وخلفهم موتوسيكل يركبه اثنان هما : أحمد جاهين وأحمد عيسى وذلك للتدخل فى الوقت المناسب اذا ما اعترضهم الأهالى . . وركب عبود الزمر سيارته بعد أن اتفق على انتظارهم فى مكان حدده لنقل المسروقات والسلاح عقب الحادث .

كان ذلك فى اليوم الأخير من رمضان ذلك العام . .

وقبل وصولهم المحل وضعوا الجوارب على وجوههم ، والقفازات فى أيديهم ، وترجلوا جميعا ، ماعدا واحدا ظل فى السيارة مستعدا لعودة زملائه عقب الحادث للهرب بهم . . ودخل الآخرون المحل ، ماعدا اثنين كان منهما نبيل المغربى ، راحا يطلقان الرصاص على كل من يتصدى لهم . . وبعد سرقة المحل ، خرجوا مسرعين إلى السيارة . . بعد أن قتلوا شخصا اسمه شبل السيد شبل ، وأصابوا صاحبة المحل ميرفت شكرى راغب ، وعبود عبد المسيح الذى كان معها . .

تقول ميرفت شكرى راغب :

ـ وقت الإفطار توجهت إلى المحل وفتحت بابه ، ثم تركته لأشترى حلوى لابنتى . . وعند عودتى شاهدت بعض الجناة يقفون أمام المحل : ويطلقون النيران من رشاشات وطبنجات ، فصرخت ، ورفعت صوتى طالبة النجدة . . وبعد حوالى خمس دقائق ، شاهدت اثنين منهم يخرجان من المحل ، حاملين حقيبة ، واتجهوا مع باقى الجناة إلى سيارة كانت تنتظرهم . . وركبوها . . وحاولت أن أتعقبهم ، فأطلقوا النيران على ، فأصبت فى ذراعى اليسرى .

س : كم كانت تقدر المسروقات ؟

ج : حوالى ٢٫٥ كيلو جرام من المشغولات الذهبية كانت بترينة المحل .[٦]

ويقول شقيقها مكرم شكرى راغب :[٧]

ـ فى آخر يوم من رمضان عام ١٩٨١ ، وبعد انطلاق المدفع بقليل ، كنت أجلس أمام محل شقيقتى ، فشاهدت عددا من الأشخاص يرتدون بنطلونات جينز ، ويضعون فى أيديهم قفازات وعلى وجوههم جوارب سوداء ، ومسلحين بمدفعين ومسدسين ، ولما اقتربوا منى ، دفعوا الكرسى من تحتى ، فوقعت على الأرض ، وجريت إلى محل حلاق مجاور ، ومن داخل المحل سمعت صوت الرصاص ، وشاهدت بعض الجناة داخل المحل ، بينما وقف اثنان آخران خارجه ، ومع كل منهما مدفع رشاش . . وبعد أن خرج الجناة من المحل حاملين المسروقات داخل حقيبة ، اتجهوا صوب سيارة داتسون سوداء كانت تنتظرهم على بعد ١٠٠ متر من المحل ، فخرجت مسرعا ، وأخذت سيارتى وتعقبتهم ، إلا أنهم أطلقوا على الرصاص ، فكففت عن ملاحقتهم وتوجهت إلى قسم البوليس وأبلغت عن الحادث .

أمام محل «روما» يقف كشك يملكه عبود فرج عبد المسيح . . وقد شاهد عبود ماجرى . . وعندما صرخت زوجته من الرعب ، أطلق أحد الجناة صوبها أعيرة نارية من الرشاش الذى يحمله ، فأصيبت . . وأصيب هو أيضا .

أثناء الحادث . كان أحد الجناة فى السيارة الداتسون السوداء فى انتظار زملائه ، وهو محمد غريب فايد ، وعبث بالسلاح الذى يحمله ، فانطلقت منه رصاصة ، أصابت فخذه اليسرى . وبعد انتهاء العملية ، انطلق الجناة إلى منزل عبد السلام فرج ، وسلموه الذهب المسروق . . فأخذه عبد السلام إلى بلدته «الدلنجات» ، وسلمه إلى شخص اسمه حاتم ناصر لتصريفه . . فسلمه بدوره لشخص آخر اسمه يونس زين الدين ، وأخذ منه أربعة آلاف جنيه ، سلمها لعبد السلام فرج . . ولم يكن ما أخذه يونس هو كل الكمية ، لان عبد السلام أرسل من يسلم لحاتم ناصر كمية أخرى . . وصرف حاتم ناصر من الذهب الجديد ما قيمته ٥٠٠ جنيه ، ووضع الباقى داخل كيس ، وسلمه ليونس الذى كان مراقبا من البوليس . . وعلى أثر مواجهة بينه وبين اللواء حسن عقبة مفتش مباحث أمن الدولة بالبحيرة ، بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٨١ ، اعترف

(٦) و (٧) تحقيقات قضية الجهاد ، ومحاضر جلسات المحكمة .

بكل شيء ، وقدم ٢٣٥ر٦٠٠ جرام مشغولات ذهبية داخل كيس بلاستيك ، وقدم ٤٢٨ر٢٠٠ جرام أخرى بعد تضييق الخناق عليه . .

وفيما بعد ضبطت المباحث الجنائية ٣٨ر٧٠٠ جرام ذهب مشغول من المسروقات ، باعها يونس لزوجة عصمت رمضان . . وضبط أيضا ٥١ر٥٠٠ جرام من المسروقات طرف نبيلة عبد السلام ، شقيقة محمد عبد السلام .

وكانت هذه احدى المفاجآت الصعبة . .

وكانت هناك مفاجأة أخرى ، من هذه العينة ، هي أن ضباط المباحث الجنائية فى بعض الأقسام التى تلقت بلاغات السرقة هذه ، لم يخطر ببالهم أن اللصوص من نمط غير عادى ، وعندما فشلوا فى الوصول اليهم ، أقفلوا محاضرهم بتلبيس بعض المجرمين المعروفين لديهم ، هذه القضايا . . وعندما اتضح فيما بعد من هم الجناة الذين ارتكبوا السرقات فعلا ، أصبح أمام المحكمة أكثر من اعتراف على جريمة واحدة . . فلم تأخذ المحكمة بأى من الإعترافات . .

وأصبح دليل الاعتراف ـ الذى هو سيد الأدلة ـ لاقيمة له !

OO

ويبدو أن التنظيم لم يكتف بهذه العمليات المسلحة لتمويل نشاطه من ذهب المسيحيين ، وانما مد يده خارج حدود البلاد ليأخذ دعما . .

فقد أتهم بعض من أعضائه بأنهم «تسلموا وقبلوا ٢١ ألف دولار أمريكى ، و١٠٤٠٠ مارك ألمانى ، و٢٦ ألف جنيه مصرى من أشخاص مصريين ، يقيمون خارج مصر» ، ثبت بعد ذلك تعاطفهم مع التنظيم . . «وكان ذلك فى سبيل إرتكاب الجرائم التى وقعت» .

ومما لاشك فيه أن أولئك المصريين الذين مولوا التنظيم من الخارج ، يعيشون فى البلاد العربية ، النفطية ، كما أن عددا لابأس به منهم كانوا أعضاء فى تنظيمات سابقة أخرى ، مثل التنظيم الذى سمى باسم «التكفير والهجرة» ، ولكن . . لم يقبض عليهم ، ولم يكشف أمرهم ، فتركوا البلاد إلى تلك الدول . . وراحوا هناك يجمعون الأموال والتبرعات للتنظيم الجديد ، الذى وجدوا فيه بديلا عن تنظيماتهم السابقة . .

وكانت هذه التبرعات تحول بالطريق الرسمى ، وتدخل البلاد بصورة قانونية لايمكن الشك فيها . .

لكن .

رغم ذلك . . لم تكن هذه التحويلات بالكثرة التى يعتمد عليها التنظيم . . وكانت سرقة محلات الصاغة المسيحيين هى مصدر التمويل رقم واحد . . كانت الفرخة التى تبيض لهم . . ذهبا !

٤

القتال بمدافع النظام

«جميع الأسلحة والمفرقعات المضبوطة صالحة للاستعمال»

من تقرير الأسلحة والذخائر

باسم «الجهاد» فى سبيل «الإسلام» ارتكب أعضاء التنظيم أكبر الكبائر . . السرقة . . والقتل . . والاعتداء على الغير . .

لقد كفروا كل من فى المجتمع ، واستباحوا لأنفسهم أموالهم ، وأرواحهم ، وممتلكاتهم . . إن الناس فى هذا المجتمع أصبحوا «كفارا» دمهم أرخص من الماء . . وأنفاسهم أرخص من التراب . . وحياتهم أرخص من تذكرة الترام . .

ولو كان هناك مبرر للسرقة ، فإنه لم يكن هناك أى مبرر للقتل . .

ولو كان هناك مبرر للسرقة فإنه لم يكن هناك أى معنى لأن تذهب المسروقات ، أو قطع منها ، لشقيقة رئيس التنظيم . .

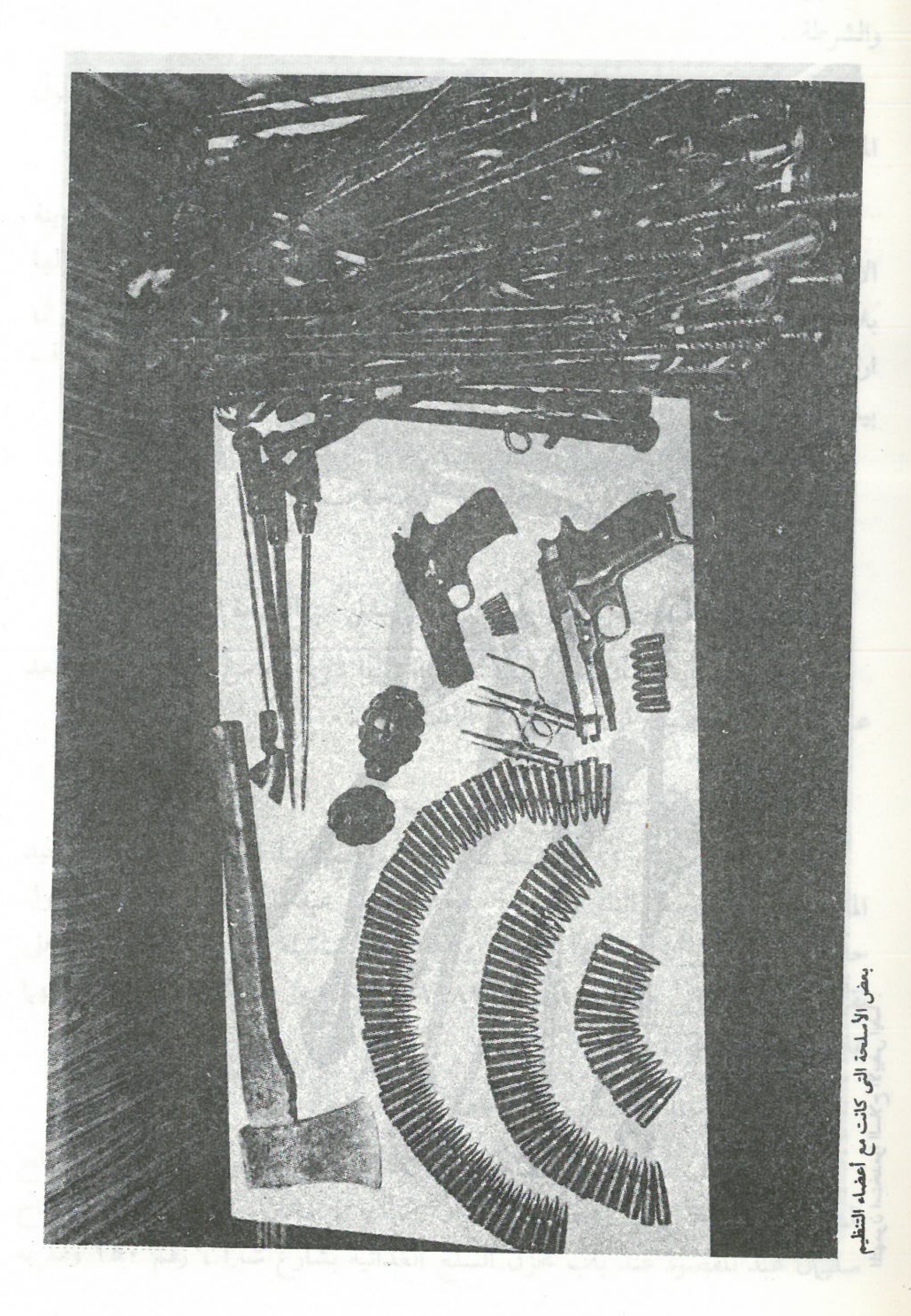
عموما . .

كان العنف طابع هذا التنظيم . . وكانت القوة أبرز مظاهره . . وكان الارهاب أشهر سماته من بدايته إلى نهايته . . من ميلاده حتى دفنه . .

إن أعضاء التنظيم وجهوا إهتمامهم بصورة ملحوظة ، ومنذ اللحظة الأولى . إلى حيازة كل ما يعينهم على استخدام العنف والقوة . .

كان همهم منذ البداية جمع كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وذخائر . .

وقائمة الأسلحة والذخائر المضبوطة تثير العجب ، والدهشة . . فمن ناحية الكم ، تكفى ضعف العدد الذى قبض عليه من أعضاء التنظيم (٣٠٢) متهمين . . ومن ناحية الكيف ، نجدها جيدة ، ومتنوعة . . مدافع رشاشة . . بنادق آلية . .



بعض الأسلحة التى كانت مع أعضاء التنظيم

بنادق عادية . . طبنجات من مختلف العيارات . . فرد خاصة محلية . . أسلحة بيضاء مختلفة (من البلط إلى المطاوى) . . قنابل من مختلف الأنواع (هجومية ودفاعية وغيرها) . . عبوات تى . ان . تى . . أصابع وقوالب ديناميت . . عشرات الآلاف من الطلقات . . طلقات آر . بى . جى المضاد للدبابات . . وغيرها . .

فى بيت عبود الزمر مثلا ، وجدوا :

مدفعا رشاشا . . و٤ طبنجات اتوماتيكية . . و١٩ قنبلة مختلفة . . وبندقية آلية . . و٣ خزن بندقية آلية . . و١٤ خزنة رشاش . . و١١ صندوق طلقات (٢٠ طلقة فى الصندوق) وصندوقا آخر به ٥٠ طلقة ، وصندوقا ثالثا به ٤٢٠ طلقة ، وأكياسا بلاستيك بها ٥٥١ طلقة بخلاف أسلحة وذخائر أخرى أقل أهمية . .

ووجدوا عند نبيل المغربى :

رشاشين طراز بور سعيد ، و٣ طبنجات ، و٣ علب كارتون بها طلقات . وعدد كبير من الطلقات . . بخلاف كميات من السلاح الأبيض . .

ووجدوا فى بيت نعيم عبد الفتاح قنابل مسيلة للدموع . .

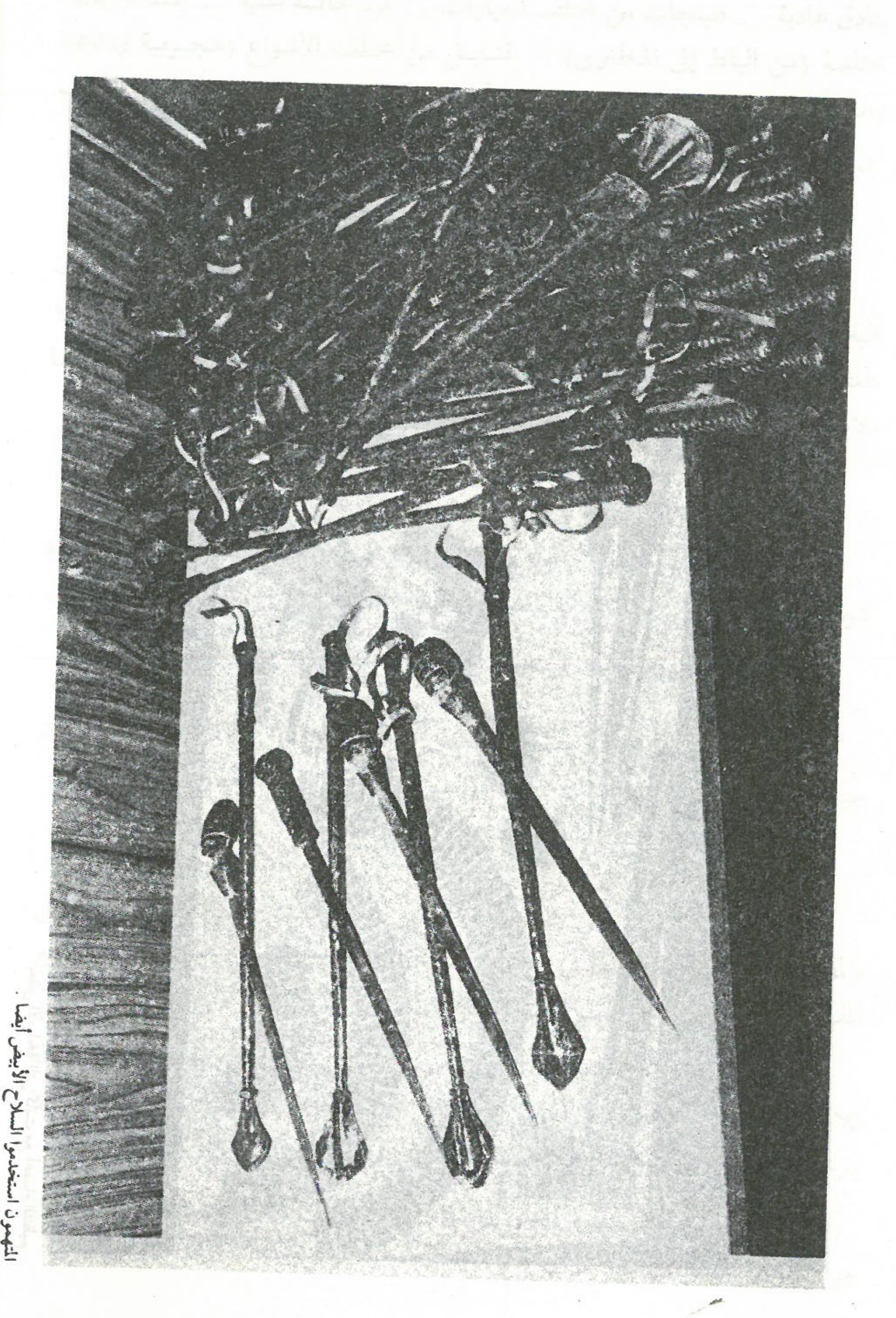
ووجدوا بأرضية حديقة بيت فى المعادى ، حقيبة جلدية بها ٢٥ أصبع ديناميت جيلاتينى ، و١٧ متر فتيل أمان ، و٥ قوالب تى . ان . تى ، ومفجر .

ووجدوا فى بيت بكرداسة قرطاسا بداخله بارود أسود . .

عند كل عضو . . وفى كل مكان يعيش فيه ، كانت دائما الأسلحة والقنابل والمفرقعات . . وكل ما ضبط فى هذا الشأن كان صالحا للإستعمال ، حسب تقرير خبير المفرقعات (السيد محمد حسب الله) المؤرخ فى يوم ٦ مارس ١٩٨٢ ، والذى جاء فيه :

(١) ان جميع الأسلحة والمواد المفرقعة المضبوطة والمنوه عنها بمحاضر الضبط صالحة للاستعمال وهى جميعا من المفرقعات الواردة فى كشف المواد المفرقعة الممنوع حيازتها إلا بترخيص من وزارة الداخلية طبقا لقرار وزير الداخلية بشأن المواد المفرقعة .

(٢) أن بعض الأسلحة المضبوطة خاص بالمدرعات مثل طلقات الـ آر . بى . جى المضادة للدبابات والمدرعات .



المتهمون استخدموا السلاح الأبيض أيضا .

وفى الحقيقة كان الجزء الأكبر من هذه الأسلحة والذخائر مصدره القوات المسلحة ، والشرطة .

ففى حيثيات الحكم فى قضية اغتيال السادات المسئول عنها نفس التنظيم . . تقول المحكمة :

«بعد أن قدمت النيابة العسكرية بجلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٨١ ما أسفرت عنه معاينة الأسلحة والمفرقعات المضبوطة على ذمة هذه القضية - تبين للمحكمة أن الذخائر كلها بلا استثناء ، والأسلحة جميعها فيما عدا تلك التى استخدمها الجناة الأربعة الأول فى ارتكاب الحادث لايمكن التقرير على وجه القطع واليقين بأنها مملوكة للقوات المسلحة - بينما القنابل اليدوية الدفاعية تنفرد القوات المسلحة بملكيتها » .

أى أن جزءا مما استخدم فى قتل السادات كان بالقطع مملوكا للقوات المسلحة .

وقالت المحكمة :

إن عضو التنظيم خليل السواح أخذ هذه القنابل من الوحدة التى يعمل بها .

ومن المؤكد أيضا أن أعضاء التنظيم استولوا على جزء من سلاح الشرطة بعد عمليتهم الشهيرة صباح أول يوم فى عيد الأضحى . .

وحسب تقارير الضبط والاحراز :

«بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ضبط المقدم حسن محمد عبد الرحمن - نبيل عبد المجيد المغربى وآخر كان معه اثناء خروجهما من منزل صابر عبد المنعم حسن ، وكان الأول حاملا حقيبة تبين أن بداخلها رشاشين وأربع خزن وسكينة ، وتبين من الاطلاع على تقرير المعمل الجنائى المؤرخ ١٥ نوفمبر ١٩٨١ ان الرشاشين صالحان للإستعمال وعليهما علامة هيئة الشرطة » .

وحسب ما جاء فى التحقيقات الخاصة بقضية الجهاد :

إنه حوالى الساعة الخامسة صباح يوم ١٠ اكتوبر ١٩٨١ ، توجه محمد محمود صالح الشهير بمحمد الأسوانى ومحمد سعد عثمان ، وآخر إلى مكان وجود الرقيب عبد الفتاح سليمان عبد المقصود عند باب مخزن السلع الغذائية بشارع شبرا ، رقم ١٥٠ وضربه

أحدهم على رأسه بجسم صلب ، فأحدث جرحا قطعيا بفروة الرأس طوله ١٠ سم ، فشلت مقاومته ، وتمكنوا بسهولة من سرقة سلاحه المملوك لوزارة الداخلية ، وهو رشاش بور سعيد رقم ٢٤١١٩ وخزنة بها عشر طلقات ، وفروا هاربين .

ثم . .

توجه محمد سعد عثمان بالسلاح والطلقات إلى محل اقامة صديقه حسين أحمد حسين الشهير بحسين الميكانيكى وطلب منه اخفاء المسروقات ، فقام الأخير بوضعها فوق سطح الحجرة التى يقيم بها مع طلقات أخرى وثلاث قنابل صناعة محلية ، إلى أن ضبطها المقدم مصطفى محمد موسى ـ الضابط بمباحث أمن الدولة ـ يوم ١٣ اكتوبر ١٩٨١ بارشاد شخص اسمه صلاح السيد بيومى .

أكثر من ذلك . .

كانت هناك محاولة من بعض أعضاء التنظيم لسرقة سلاح احدى الكتائب العسكرية . . وهى كتيبة الدفاع والحراسة التابعة لوزارة الدفاع . . فى المقر العام بالماظة .

ففى يوم ٣ اكتوبر اجتمع محمد عبد السلام ، بالدكتور طارق ابراهيم ، وكان الحديث الذى يدور بينهما حول ماذا سيحدث بعد اغتيال السادات .

قال عبد السلام :

ـ لابد من مهاجمة مبنى الاذاعة والتليفزيون لحظة اغتيال السادات .

فرد طارق ابراهيم :

ـ فعلا . . لايمكن السيطرة على البلد مالم نسيطر على هذا المبنى .

فقال عبد السلام :

ـ لكننا نريد السلاح اللازم للسيطرة على هذا المبنى .

فرد طارق ابراهيم :

ـ فعلا . . لكن . . هذه مشكلة .

لم يعلق عبد السلام فرج على كلام طارق ابراهيم ، واستدعى رقيبا متطوعا بكتيبة

الدفاع والحراسة اسمه حافظ سويلم . . وفكروا سويا فى الحصول على السلاح اللازم من هذه الكتيبة . .

قال حافظ سويلم :

ـ لكن . . كيف سنتخلص من الجنود الذين يحرسون السلاحليك ؟

قال عبد السلام :

ـ تضع لهم المنوم فى طعامهم أو شرابهم ، وعلى كل حال عندك الأخ طارق ، دبرا ما شئتما معا .

وبعد يومين . .

يوم ٥ اكتوبر ، توجه طارق ابراهيم إلى مخبأ عبود الزمر (شارع المدينة المنورة بالهرم) وعرض عليه الخطة . . فوافق .

وأرسل عبود الزمر ، عبد الله سالم ، إلى صيدلى يعرفه اسمه أمين يوسف الدميرى ، ليعطيه المنوم اللازم . . وبعد أن استلم عبد الله سالم المنوم ، سلمه إلى صبرى حافظ سويلم ، وشرح له طريقة الاستعمال . .

فى اليوم التالى . . صباح ٦ اكتوبر ١٩٨١ ، وبتعليمات من عبود الزمر ، توجه طارق ابراهيم ، وصالح جاهين ، واسامة قاسم ، إلى المركز العام رقم ٥٥ بالماظة . . وقابل صالح جاهين صبرى حافظ سويلم . .

وسأله :

ـ ايه الأخبار ؟

فرد صبرى حافظ سويلم :

ـ إن الجنود لم تنم بعد !

فعاد طارق ، وصالح ، دون تنفيذ التكليف الصادر لهما من عبود الزمر .

ولم يحصل التنظيم على جزء من سلاحه وذخيرته من القوات المسلحة فقط ، وانما كانت هناك أشياء أخرى غير الأسلحة والذخائر ، حصل عليها . . على مايبدو ـ من داخل القوات المسلحة . .

ففى ٢٩ اكتوبر ١٩٨١ ضبط المقدم عاطف عبد المنعم يوسف ، بمسكن عضو التنظيم صلاح السيد بيومى ملابس خاصة بالقوات المسلحة عبارة عن ١٧ أوفرول و ١٠ سترات كاكى وقطعة قماش مما يستخدم فى القوات المسلحة .

وقبل ذلك . . فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ ضبط المقدم محسن حفظى بمسكن نبيل المغربى عدد عشرة باريهات خاصة بزى قوات الحرس الجمهورى . .

إن كل ذلك ـ على مايبدو ـ كان من باب الاستعداد للحظة الصفر . . لحظة التحرك ، والاستيلاء على البلد . .

ولم يكن ذلك يكفى بالقطع . .

وإنما كان لابد . . بعد الحصول على السلاح ـ من التدريب عليه . .

إن أعضاء التنظيم كانوا يمرون بثلاث مراحل فى تدريبهم على السلاح ، وعلى غيره :

المرحلة الأولى : التدريب على الأمن والطوبوغرافيا والاسعافات والرياضة البدنية وتعليم قيادة السيارات والدراجات البخارية .

المرحلة الثانية : التدريب على الاغارات والكمائن واقتحام المبانى واستخدام المفرقعات نظريا ، واستخدام السلاح فكا وتركيبا .

والمرحلة الثالثة : الرماية على الأسلحة وتدريب عملى على الاقتحامات والكمائن والاهداف المشابهة .

ويضيف ناجح عبد الله إلى هذه المراحل مرحلة سابقة عنها هى : «تدريس فقه الجهاد» .

وقد قسم التنظيم الاعضاء إلى مجموعات حتى يسهل تدريبهم . . وتولى كل قائد فى التنظيم تدريب بعض من هذه المجموعات . .

فقام نبيل المغربى بتدريب مجموعات القاهرة والجيزة ، وبعض مجموعات أخرى فى بلدة الغنايم بأسيوط ، على الطوبوغرافيا ، والاسعافات ، والكمائن ، والأمن .

وفيما بعد ضبطت أجهزة الأمن بمسكنه «ورقة فلوسكاب» مدونا عليها معلومات عن كيفية مهاجمة منزل منعزل وكيفية مهاجمة مناطق مبنية .



محمد طارق ابراهيم .

وتولى عبود الزمر تدريب كل من طارق الزمر ، ومحمد أمام حسن ، وحسن عبد الغنى شنن ، وممدوح عبد العزيز الحلفاوى ، على استعمال السلاح . . وتولى هؤلاء ـ بمساعدة نبيل المغربى ـ تدريب أعضاء التنظيم فى القاهرة والجيزة .

وتولى كل من على الشريف ، وابو بكر عثمان ، ومحمود فرج دسوقى ، تدريب أعضاء التنظيم فى الوجه القبلى على استعمال السلاح .

وقد كانت هذه العمليات كلها تخضع لإشراف أمنى دقيق ، من عبود الزمر . .

وفيما بعد عثر العقيد أحمد همام عطية فى بيت عبود الزمر يوم ٢٥ سبتمبر ، على قصاصة ورق مدون عليها تحركات رئيس الجمهورية (السابق) من ١٤ سبتمبر ١٩٨١ حتى يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ وعثر أيضا على ٢٤ ورقة مدون عليها جدول شفرى (كلمات تقابلها حروف) وعدد خمس ورقات مدون عليها بعض الرموز والكلمات الشفرية .

لكن . .

رغم ذلك ، لم ينج التنظيم من وجود من يبلغ الشرطة عنه . .

مثلما فعل صابر عبد المنعم حسن . .

استأجر صابر حسن دكانا بمنزل عم زوجته شعبان عبد العال فى منطقة «عرب الجسر» بالمطرية . . وقرر أن يعد هذا الدكان لابنه المجند «أسامة» ليقوم فيه بأشغال الكهرباء . . ولأن الدكان كان قريبا من مسجد «النور» فقد كان يتردد عليه . . وهناك تعرف على نبيل المغربى الذى توطدت الصلة بينهما إلى حد أن نبيل المغربى طلب منه البحث عن أسلحة نارية ليشتريها . . فأبدى صابر حسن إستعداده لمساعدته . .

وفى مساء يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨١ ، حضر اليه نبيل المغربى فى منزله ، وطلب منه نقل بعض الأفراد بسيارته إلى الصحراء لتدريبهم على استعمال السلاح . . فوافق . .

وقبيل الفجر توجه مع نبيل المغربى بسيارته إلى مسجد «النور» فوجد سبعة أشخاص ملتحين ، ركب منهم أربعة فى سيارته ، وأحضر نبيل المغربى مدفعا رشاشا ، وكمية من الذخيرة . . وتوجهوا إلى طريق الواحات . . وعند الكيلو ١٠ نزل نبيل المغربى ومن معه ، وتوغلوا داخل الصحراء مسافة كيلومتر ، بعيدا عن طريق الأسفلت ، وراح يدربهم على اطلاق الأعيرة النارية . .

ويقول صابر حسن :

إنه كان ينتظرهم ويسمع صوت الأعيرة النارية . . دون أن يفهم ما يحدث !

وبعد انتهاء التدريب أعادهم إلى القاهرة ، وعثر داخل السيارةعلى لوحة تنشين تركوها سهوا فى السيارة .

وسارع صابر حسن بابلاغ الشرطة . . وقدم لهم اللوحة المذكورة . . وأرشدهم عن مكان التدريب . . حيث عثروا على الطلقات الفارغة . .

ويقول حسن صابر :

ـ إنه اتفق مع رجال الشرطة على مسايرة نبيل المغربى فى طلبه السلاح ، وسلموه مدفعا رشاشا ليعرضه عليه ، على أن يسجلوا اللقاء الذى يتم بالصوت ، والصورة . .

وجاء نبيل المغربى لحسن صابر ، وفوجىء بوجود المدفع الرشاش ، فأراد أن يأخذه . . لكنه قال له :

ـ استنى لحد ما أجيب لك المدفع الثانى ؟

فسأله نبيل المغربى فى لهفة :

ـ امتى ؟

فقال حسن صابر :

ـ بكره . . بكره إن شاء الله !

كان ذلك يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨١ . .

وفى يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، تسلم حسن صابر المدفعين من رجال الشرطة ، وكانا من طراز رشاش بور سعيد ، وأربع خزن . . وذهب إلى بيته . .

وحضر نبيل المغربى . . وقام بفحصهما ووافق على شرائهما وسلمه ٤٥٠ جنيها من الثمن ، وسلمه ٢٠ جنيها لشراء الطلقات اللازمة . . ووضع نبيل المغربى المدفعين فى حقيبة ، وطلب من حسن صابر توصيله بسيارته . . ونزلا معا من البيت . . وأثناء سيرهما بشارع جسر السويس أمام كلية المعلمين ، قام رجال الشرطة بالقبض عليه ، وضبطوا الحقيبة . . وقام حسن صابر بتسليم النقود التى أخذها منه .

وفيما بعد ثبت أن أجهزة الأمن صورت بالفيديو اللقاءات الثلاثة التى تمت بين نبيل المغربى وحسن صابر . .

وعندما شاهدها نبيل المغربى لم ينكرها . .

لقد سقط نبيل المغربى ، الذى يعد من أهم قيادات التنظيم . . سقط فى وقت مناسب . . قبل اغتيال السادات بحوالى ١١ يوما . . وقبل بدء تنفيذ المخطط الأكبر بحوالى ١٣ يوما . . ورغم ذلك . . لم تستطع أجهزة الأمن أن تعرف منه أى شىء . . أو . . على ما يبدو لم تكن أجهزة الأمن تتصور أن المخطط بهذه الصورة التى تم بها بعد ذلك ، فلم تهتم كثيرا بمعرفة الكثير منه !

00

ترتب على سقوط نبيل المغربى فزع لا حد له بين قيادات التنظيم . .

فقد ترك عبود الزمر شقته التى كان يتردد عليه فيها نبيل المغربى . . وجرى عبد السلام فرج إلى بلدتهم ، وقبل أن يصل اليها أصيب فى حادث سيارة على الطريق الزراعى (القاهرة ـ الاسكندرية) وكسرت ساقه . . وتولى طارق الزمر ابلاغ باقى اعضاء التنظيم بالنبأ وطلب منهم الحذر التام . .

كان سر هذا الفزع : التأكد من أن أجهزة الأمن ستعرف كل شىء عن التنظيم بمجرد أن تبدأ التعامل مع نبيل المغربى . .

قال عبد السلام فرج لعبود الزمر :

ـ اننا حتما سننكشف !

قال عبد السلام فرج :

ـ اننا نلعب الآن فى الوقت الضائع !

فرد عليه عبود الزمر :

ـ اذن ماذا ننتظر؟ إن على كل فرد منا أن يهرب ويختبىء بمعرفته ، وأن تكون اتصالاتنا ، سرية تماما وحذرة !

كان ذلك فى شقة عبد السلام فرج ببولاق الدكرور ، فى نفس اليوم الذى قبض فيه على نبيل المغربى . . وقد بقى عبد السلام فرج فى مكانه ، وطلب من الآخرين الإنصراف على عجل . . وعندما سأله عبود الزمر :

ـ وانت ماذا ستفعل وأنت مكسور الساق ؟

قال :

ـ سأتصرف !

وكان فى ذهن عبد السلام فرج فى تلك اللحظة «خالد الإسلامبولى» . . خطر على باله ، فقرر أن يختبىء عنده ، لأنه على الأقل ضابط جيش ، ولا يمكن أن يشك فيه أحد . . وبالفعل . . أرسل عبد السلام فرج إلى عبد الحميد عبد السلام يطلب منه ارسال خالد الإسلامبولى له . .

وأبلغ عبد الحميد عبد السلام الرسالة إلى خالد الإسلامبولى . .

وقال له :

ـ اذهب إلى عبد السلام فرج لأن رجله مكسورة !

وذهب خالد إلى فرج . .

وقال له فرج :

ـ لقد قبضوا على نبيل المغربى ، واقتربت انفاسهم منا . . اننى أريد أن أختبىء . . عليك بتدبير مكان لى !

وفى هذا اللقاء تصاعد الحوار بين فرج والإسلامبولى درجة ، درجة حتى وصل إلى القمة . . وكانت هذه القمة الإتفاق على قتل السادات !

بدأ الحوار بحادث القبض على نبيل المغربى وانتهى بالإتفاق على إغتيال السادات !

لقد أحس زعيم التنظيم «محمد عبد السلام فرج» أن عليهم أن يتغدوا بالسادات قبل أن يتعشى رجال الأمن بهم . . فوافق على خطة خالد الإسلامبولى . . وتحمس لها . . وقرر بكل قوته أن يدعمها . .

وقال لخالد فى حماس أشبه باليأس :

ـ يا أحنا .. ياهو !

إن عبد السلام فرج تصور أن القبض على نبيل المغربى ، سيؤدى إلى كشف التنظيم ، وتساقط شبابه واحدا بعد الآخر .. فقرر أن يدخل خالد الإسلامبولى فى عمليته الانتحارية ، ويقتل السادات !

كان هذا تصوره ..

وكان هذا التصور لا علاقة له بالواقع .. فلم يسأل رجال الأمن نبيل المغربى أى سؤال تؤدى الإجابة عليه إلى كشف التنظيم ..

كان رجال الأمن ، يضعون أيديهم فى ماء بارد ..

ولم يقدروا قيمة «الصيد» الذى وقع فى شباكهم !

٥

الاسلامبولى ينفذ التنظيم

«عملية أسيوط .. أسيوط ايه ؟»
خالد الاسلامبولى
فى التحقيقات

فى اليوم الذى قبض فيه على نبيل المغربى (يوم ٢٥ سبتمبر) قام خالد الإسلامبولى من نومه ، وصعد إلى شقة عبد الحميد عبد السلام (فوق شقة شقيقته) وتناولا معا طعام الإفطار . . وبعد قليل غادروا البيت إلى أحد مساجد حى «عين شمس» لأداء صلاة الجمعة . . وأثناء خطبة الجمعة ، قال خالد لعبد الحميد :[1]

ـ جاءنى الآن هاتف يدعونى لقتل السادات !

قال عبد الحميد :

ـ هذا هاتف الشيطان !

بعد الصلاة قال خالد لعبد الحميد :

ـ القدر هو الذى جعلنى أشترك فى العرض لأخلص مصر والإسلام من الطاغوت !

أصر عبد الحميد على أن ما يقوله خالد ليس كلامه وإنما هو كلام الشيطان . . ورفض أن يسايره فى أفكاره وطلب منه أن يقرأ بعض آيات القرآن فى سره حتى يتخلص من هذه الأوهام . . ثم طلب منه أن يذهب إلى عبد السلام فرج ليزوره لأن رجله مكسورة .

وفى بيت عبد السلام فرج ، كرر خالد ما سبق أن قاله لعبد الحميد ، عن الهاتف الذى يدعوه إلى قتل السادات . . وأضاف :

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول حادث اغتيال السادات ـ انظر كتابنا «اغتيال رئيس» ـ دار سينا .

- إن عبد الحميد قال لى إنه هاتف الشيطان !

قال عبد السلام فرج :

- لا . . لقد أخطأ عبد الحميد ، إن هذا الهاتف هو هاتف الوحى وليس هاتف الشيطان . . فالشيطان لايدخل المساجد . . ثم إن قتل السادات أصبح واجبا الآن . . انه لا حل أمام ذلك الظالم سوى القتل .

إن عبد السلام فرج فى هذا الموقف قد خرج على قرار أخير اتخذه التنظيم بالكف عن محاولات إغتيال السادات ، بعد أن فشلت محاولة المنصورة ، التى وقعت قبل أيام من هذا اللقاء بين فرج والإسلامبولى ، وترتب عليها مطاردة رجال الأمن لهم ، وتضييق الخناق عليهم . . لكن . . عبد السلام فرج أحس - بعد وقوع نبيل المغربى - أن أنفاس الأمن أصبحت قريبة منهم وأنه لامفر أمامهم إلا الانتحار ، والاستجابة لذلك الوافد ، المغامر ، الذى جاء إليه فى هذا الوقت العصيب بالذات . .

وسأل عبد السلام فرج - خالد الإسلامبولى :

- هل فكرت فى ذلك جيدا ؟

وأجاب خالد بإفاضة ، عن السؤال ، مؤكدا أنه أصبح خبيرا فى العرض بعد أن اشترك فيه مرتين . . وقال :

- لكنى محتاج إلى ثلاثة رجال يشتركون فى العرض بدلا من ثلاثة آخرين تغيبوا عن السرية وأنا كفيل بإدخالهم إلى أرض العرض .

قال عبد السلام فرج :

- هذه مسألة بسيطة . . أمهلنى بعض الوقت !

وبعد أقل من ٢٤ ساعة ، كان خالد ، وعبد السلام فى شقة عبد الحميد ، ومعهم عطا طايل وحسين عباس . . وكانوا جميعا فى انتظار مناقشة الموضوع . . لكن . . الموضوع لم يأخذ منهم وقتا فى المناقشة . .

قال عبد السلام فرج :

- هناك مهمة استشهاد فهل أنتم مستعدون لها ؟

وكان رد الجميع بالإيجاب . . وقبل أن يعرف أى منهم أى شىء عن طبيعة هذه المهمة . . أو ظروفها . . أو مخاطرها . .

وكان على عبد السلام فرج أن يستشير- بعد ذلك - عبود الزمر . .

ورفض الزمر الخطة . . والفكرة . .

وقال :

- إن من الصعب تنفيذ الخطة . . فأين يذهب ملازم أول وسط هذا الهيلمان الذى يسيطر على العرض . . ثم إن السادات يشعر أن حياته فى خطر ، وقطعا سيضاعف من اجراءات الأمن . . ولو سقط خالد فى أيديهم ، سينكشف أمرنا وأمر التنظيم . . وسيضيع كل مارتبناه من أجل تفجير الثورة الإسلامية الشعبية . . إن من رأيى الإنتظار بعض الوقت ريثما يتمكن التنظيم من إعداد وتعبئة قوته لهدف الإستيلاء على الحكم . .

وعندما جاء هذا الرد إلى محمد عبد السلام فرج ، غضب ، قال للرسول المشترك بينه وبين عبود الزمر :[٢]

- قل لعبود إن محمد يخبرك بأن عملية القتل سيقوم بها خالد ومجموعة من الأفراد فقط ، ونحن كتنظيم لادخل لنا . . وهم سينفون أى علاقة لهم بالجماعة إذا ما قبض عليهم . . ثم إن هذه العملية هى عملية استشهاد فى سبيل الله . ولن يخرجوا منها سالمين !

ووافق عبود الزمر هذه المرة . .

وقدم بعض نصائحه . .

وبعد يومين ، جاء أمراء الصعيد إلى محمد عبد السلام فرج ، وبعد أن سمعوا بخطة الاغتيال ، وافقوا عليها . . ثم عادوا إلى بلادهم ليجهزوا لما بعد الاغتيال . .

وكان ما بعد الاغتيال هو الاستيلاء على بعض المدن الكبرى (مثل أسيوط) واعلان الثورة الإسلامية . . الشعبية . .

ولم يشأ محمد عبد السلام فرج أن يخبر خالد الإسلامبولى ورفاقه بما عزموا على تنفيذه

---

(٢) كان هذا الرسول هو طارق الزمر .

بعد الاغتيال . . لم يخبروهم بخطتهم . . ولم يفتحوا معهم موضوع الثورة الإسلامية ، الشعبية . . بل إنه أقنعهم أن غاية المراد من رب العباد ، قتل السادات . .

والدليل على ذلك ، أن مجموعة الاغتيال ، ركزت جهودها على السادات . . وعندما اعترض طريقهم حسنى مبارك ، قالوا له : ابعد لانريدك أنت . . نريد فرعون . . وحدث نفس الشىء مع المشير عبد الحليم أبو غزالة . .

وعندما قفز عبد الحميد عبد السلام خلف المنصة ، ووجد السادات قد فارق الحياة ، عالجه بطعنة من السونكى ليتأكد من موته ، ثم صرخ «الله أكبر» مرتين . . وانسحب هو وخالد وعطا طايل من أرض العرض فى اتجاه رابعة العدوية . . انسحبوا وكان فى بنادقهم بضع رصاصات لم تطلق بعد . . وأصبحوا فى غير حاجة لاطلاقها بعد أن تأكدوا من نجاح مهمتهم . .

وقد شهد بذلك العقيد محمد فتحى حسين (قائد المجموعة ٧٥ مخابرات حربية) أمام المحكمة . .

وقال :

ـ إن أسلحة بعض المتهمين كان فيها ذخيرة ، وأنهم لم يردوا على رجال المخابرات عندما أطلقوا عليهم الرصاص .

وكان عدم الرد على رصاص المخابرات الحربية ، معناه قناعتهم بانتهاء مهمتهم عند قتل السادات . . ولأنهم اعتبروا أنفسهم منذ تلك اللحظة ، شهداء . .

وقد أعلن المتهمون الصيام بعد القبض عليهم تكفيرا عن ذنبهم فى قتل بعض من كانوا فى المنصة على سبيل الخطأ . .

اذن . .

من المؤكد أن الذين قتلوا السادات لم يكونوا يعرفون بالفعل أى شىء عن خطة تنظيم الجهاد فى الاستيلاء على السلطة . .

لكن . .

لماذا لم يخبرهم محمد عبد السلام فرج بما سيفعله التنظيم بعد الاغتيال ؟

هذا هو السؤال . .

وهو سؤال لا يمكن تقديم إجابة قاطعة عليه . . والإجابات الوحيدة المتاحة لاتزيد على تخمينات . . لأن الأوراق الرسمية فى قضيتى اغتيال السادات ، والجهاد ، لم تنتبه إليه ولم تشر إليه . .

إننا نعتقد أن هناك اكثر من احتمال لعدم إخبار خالد ورفاقه بخطة التنظيم . .

الاحتمال الأول : أنهم لم يكونوا أعضاء ـ بمعنى الكلمة ـ فى التنظيم . . فدخولهم التنظيم ، أو بالتعبير الأدق ، ارتباطهم بالتنظيم جاء على أثر التفكير فى إغتيال السادات . . ولم يأت قبل ذلك . . وعلى ذلك ليس من حقهم معرفة أسرار وخطط التنظيم ، حتى ولو كانوا سيقتلون رئيس الجمهورية . . العقبة الرئيسية فى وجه التنظيم . .

الاحتمال الثانى : الخوف من أن يتراجع خالد الإسلامبولى ، أو غيره من الثلاثة الآخرين عن تنفيذ الاغتيال . . فيكونوا قد عرفوا سر التنظيم . . ويصبح هناك خوف من أن يضعفوا ، أو ينهاروا . . ويقولوا ما عندهم ، وما عرفوه ، وخاصة أن اثنين منهم (خالد وحسين عباس) كانا لايزالان فى خدمة القوات المسلحة (الأول ضابط عامل والثانى رقيب متطوع) .

الاحتمال الثالث : الخوف من أن لا يقتلوا ، أو لا يستشهدوا بعد اغتيال السادات ، ويمكن لأجهزة الأمن أن تعرف منهم بسهولة كل ما لديهم من معلومات . . وعلى ذلك فمن الأفضل تقليل المعلومات التى لديهم عن التنظيم ، أو عن خطته .

ويبدو الاحتمال الأخير أكثر الاحتمالات واقعية . .

فلم يذكر خالد الإسلامبولى ، كلمة واحدة فى التحقيقات عن تنظيم «الجهاد» أو «الثورة الإسلامية الشاملة» . . أو «خطة الإستيلاء على السلطة» .

ولولا أنه جاء بسيرة محمد عبد السلام فرج فى التحقيقات ، ما كان أحد قد عرف أى شىء عن التنظيم ، وخطته . .

وكان وصول جهات التحقيق العسكرية إلى محمد عبد السلام فرج ، ووضع يدهم عليه ، هو الحادث الذى كشف الدور الذى لعبه التنظيم فى عملية اغتيال السادات . .

وهذا الدور يجب تحديده الآن . . ومعرفة حجمه ، وخطواته . . ومسئولية قياداته المختلفة . .

فلا يمكن أن نرصد كل شيء عن هذا التنظيم ، ولا نقترب من أهم عملياته .. وأنجحها .. بل هى بالقطع العملية الوحيدةالناجحة التى كان وراءها التنظيم ..

إن من المؤكد أن محمد عبد السلام فرج كان البطل «الحقيقى» وراء تدبير الإمكانيات اللازمة للعملية .. الرجال .. القنابل .. والرصاص ..

ولم يكن ذلك أمرا صعبا عليه ..

فتحت يديه مخزون من الشباب مستعد كل منهم للإنتحار دون أن يسأل سؤالا واحدا .. فكان أن تم تدبير الشبان الثلاثة الذين سيساعدون خالد الإسلامبولى فى تنفيذ العملية ، فى أقل من ٢٤ ساعة .. وهو زمن قياسى بالفعل ، وخاصة أن مستوى كفاءة هؤلاء الشبان ـ الذين دبروهم على عجل ـ كان مناسبا للمهمة ، فالأول ضابط قديم (عبد الحميد عبد السلام) والثانى مثله (عطا طايل) والثالث رقيب متطوع كان لايزال فى الخدمة ، وكان أيضا من أبطال الرماية فى القوات المسلحة (وهو حسين عباس) .

وبنفس السهولة تم تدبير القنابل ، والذخائر ..

فبعد أن اطمأن محمد عبد السلام فرج لوجود من سينفذ العملية ، أجرى اتصالاته العاجلة من أجل الذخيرة .. فجاء له على الفور المهندس صالح أحمد جاهين (٢٨ سنة) .. فهمس له فرج ببعض التعليمات ، انصرف جاهين بعدها على الفور ..

كان ذلك صباح يوم الجمعة ٢ اكتوبر ١٩٨١ .

وفى اليوم نفسه ، عاد صالح جاهين ومعه ٢٠٠ طلقة من عيار ٧٫٦٢ × ٣٩ ، سلمها لمحمد عبد السلام فى حضور خالد الإسلامبولى .. وقد اعترف بذلك خالد الإسلامبولى فى تحقيقات النيابة العسكرية .

إذ قال :

ـ وقد أخذت من صالح جاهين واحدا وثمانين طلقة ، ملء ثلاث خزن بنادق آلية .. وأخذ الباقى وانصرف .

وفيما بعد قالت حيثيات الحكم فى قضية مقتل السادات إن عدد الطلقات التى أحضرها صالح جاهين فى ذلك اليوم لم تكن ٢٠٠ طلقة ـ كما قال خالد فى التحقيقات ـ

وانما كانت ١٠٠ طلقة فقط ، من نفس العيار الذى حدده .. «أخذ منها احدى وثمانين طلقة من بينها أربع طلقات «خارق حارق» ومعلمة بعلامة حمراء على المقذوف» .

ومساء اليوم التالى .. السبت ٣ اكتوبر ١٩٨١ ، جاء عضو التنظيم عبد الناصر عبد العليم (١٩ سنة وطالب ثانوى) ومعه ١٩ طلقة من عيار ٩ مم ، كان خالد قد طلبها من محمد عبد السلام فرج لإستخدامها فى الرشاش القصير (طراز بور سعيد) الذى سيكون سلاحه هو فى عملية الإغتيال .

وقد اعترف عبود الزمر ـ فيما بعد ـ أنه كان مصدر هذه الطلقات .. وإن كان لم يقل من أين حصل عليها .. على أن بعض المصادر تشير إلى أنه حصل عليها بطريقة ما من إحدى الوحدات .

وفى نفس اليوم تعهد دكتور الأسنان محمد طارق إبراهيم أمام محمد عبد السلام فرج ، وعبد الحميد عبد السلام بتدبير القنابل اليدوية المطلوبة ، خلال ٢٤ ساعة فقط .. وعلى الفور ركب سيارة «ميكروباس» هو وبعض أعضاء التنظيم واتجهوا إلى بلدة تسمى «الاخصاص» بمحافظة الشرقية وقضوا ليلتهم هناك ، وفى اليوم التالى قدم لهم أسامة قاسم شنطة بها قنبلتان يدويتان دفاعيتان ورشاش ومسدس وبعض طلقات ٩ مم .. ونجحوا فى نفس اليوم فى الحصول على قنبلتين أخريين من نفس النوع .. وبعد أن عاد الدكتور طارق ابراهيم إلى القاهرة ، قدم القنابل الأربع إلى فرج ، الذى قدمها بدوره إلى صالح جاهين ، الذى حملها بدوره إلى بيت عبد الحميد عبد السلام ، وتركها هناك إلى أن عاد خالد الاسلامبولى وأخذها .

ولمزيد من التحوط ـ كما قالت حيثيات الحكم ـ وحتى يضمن فرج نجاح خطة الاغتيال ، اتفق مع المقدم ممدوح محرم حسن أبو جبل على أن يمده بأبر ضرب النار ، وخزن بنادق آلية ، وخزن رشاش قصير .. وطلب من الدكتور طارق ابراهيم ، وصالح جاهين ، ان يذهب إلى المقدم أبو جبل فى بيته ، وأعطى لهما العنوان ، فاستقلا سيارة صفوت الأشوح ، وقصداه ، فأعطاهما ثلاث خزن آلية ، وخزنة رشاش قصير ، وثلاث أبر ضرب النار ، وعادا أدراجهما إلى محمد عبد السلام فرج .[٣]

(٣) المقدم ممدوح أبو جبل ، ضابط فى الأسلحة والذخيرة ، كان مرشحا لدخول التنظيم ، وبعد اغتيال السادات حولته النيابة العسكرية إلى شاهد ملك ، وبعد أن دخل السجن الحربى لفترة من الوقت أفرجوا عنه ، ولم يحاكم على ما فعله ـ لمزيد من التفاصيل اقرأ كتابنا «اغتيال رئيس» .

وبعـد صلاة العشاء ـ فى يوم الأحد ٤ اكتوبر ـ توجه خالد الإسلامبولى إلى مخبأ عبـد السلام فرج وهناك وجد عنده عبد الحميد عبد السلام ، وأسامة قاسم . . وفى ذلك اللقاء ، راح اسامة قاسم يشرح لخالد كيفية استخدام القنابل اليدوية . .

وأخـذ خالـد أبر ضرب النار ، وخزن البنادق ، والرشاش ، ووضعها فى حقيبة «سمسونايت» كانت معه ، وغادر هو وعبد الحميد مخبأ عبد السلام فرج . . واتفقا فيما بينهما على اللقاء أمام بوابة حدائق «ميرلاند» فى الساعة العاشرة من مساء نفس الليلة ، ليقابلا عطا طايل وحسين عباس ، ليدخلوا جميعا إلى مقر وحدة خالد الإسلامبولى .

وفيما بعـد . . وجدت حقيبة خالد «السمسونايت» فى محل اقامته بأرض العرض العسكرى . . «اذ عثر ضمن ما عثر عليه ، بداخلها على ١٠٨ أبر ضرب نار لبندقية آلية» . .

ورغم أن الـذخـائـر والقنـابـل التى حصل عليها أعضاء التنظيم لتنفيذ عملية الاغتيال ، حتى مساء ٤ اكتوبر ١٩٨١ ، كانت تكفى وتزيد ، إلا أن محمد عبد السلام فرج استغل حماس التنظيم لتنفيذ العملية فى جمع مزيد من السلاح والذخيرة والقنابل . .

فبعد أن دخل خالد الاسلامبولى ورفاقه أرض طابور العرض ، وانقطعت صلتهم بالعالم الخارجى تماما ، طلب محمد عبد السلام فرج من أسامة قاسم المزيد من القنابل اليدوية . . وبالفعل ذهب أسامة قاسم إلى بيت طارق ابراهيم ، واستعار منه سيارته «المرسيدس» ليسافر بها إلى الشرقية ليحضر القنابل الاضافية المطلوبة . .

وفى الشرقية قابـل أسامة قاسم ، عضو التنظيم أنور عكاشة ، الذى أحضر له ثلاث عشرة قنبلة يدوية وسبع قنابل دخان كان يخبئها فى مقابر بلدته «الجديدة» مركز «منيا القمح» .

وبعد ساعات من وصول القنابل إلى فرج بالقاهرة ، كان العالم كله يتساءل عمن قتل السادات . . وكيف قتل السادات ؟!

إن من المؤكد أن الصدفة هى التى قتلت السادات . . فلو لم يقابل خالد . فرج ، لما اغتيل السادات . .

ومن المؤكد أن خالد هو صاحب الفكرة ، لكن لولا حماس فرج لما نفذت . .

ومن المؤكد أن فرج هوالمسئول تماما عن تقديم كافة التسهيلات اللازمة ، والمطلوبة لتنفيذ الخطة : الرجال . . الرصاص . . والقنابل . . ونقل النصائح من غيره . .

إن قتل السادات كان «شركة» بين الإسلامبولى وتنظيم «الجهاد» الخاص بفرج . .

وقد انتهت هذه الشركة تماما بصعود النفس الأخير للسادات . .

وقد سئل خالد :

ـ ما هى معلوماتك عن عملية «أسيوط» ؟

فقال :

ـ أسيوط . . أسيوط ايه ؟

فلم يكن بالفعل يعرف أن هناك عملية أخرى للتنظيم ستتبع عمليته !

وفيما بعد . .

قال الدفاع فى قضية الجهاد :

«إن خطة الاغتيال هى فكرة طارئة لخالد أحمد شوقى الإسلامبولى ، لم يناقشها خالد مع التنظيم ولم يخطر أمير الجماعة بها . . فقد فاتح فيها محمد عبد السلام فرج بصفته أخا فى الإسلام ، ونفذها خالد رغم اعتراض عبود عبد اللطيف الزمر عليها . . وقرر أسامة إبراهيم حافظ أن مجلس الشورى رفض هذه الفكرة وبالتالى لايمكن نسبة الاغتيال إلى التنظيم . . كما أن الاغتيال يدل على أنها خطة فردية لأن الطلقات وجهت إلى رئيس الجمهورية السابق فقط» .[٤]

وفيما بعد أيضا . .

قال الدفاع :

«إنه لايوجد اتفاق على وجود موعد محدد لقيام الثورة الإسلامية» . .

(٤) من السهل تفنيد هذا الكلام بالرجوع إلى الموضوعات التى أثرناها فى هذا الفصل ، حول : جهل خالد الإسلامبولى بما سيحدث بعد اغتيال السادات .

فناجح عبد الله ينفى وجود برنامج زمنى لتحقيق الثورة . .

وأحمد الحناوى قرر :

ـ إن القادة أبلغونى بلزوم الصبر ولو طالت المدة عشر سنوات .

وكرم زهدى قرر :

ـ اننا لانزال نعلّم الشباب الصلاة وأمامنا وقت طويل . .

ولا ينفى هذا الدفاع أن عبود الزمر وعبد السلام فرج وباقى مجلس الشورى اعتبر اغتيال السادات هو ساعة الصفر لإعلان الثورة الإسلامية . . وان كانوا لم يخبروا خالد الإسلامبولى بذلك . . واعتبروا أن اخباره بتلك الخطة أمر لا لزوم له .

٦

الاغتيال : ساعة الصفر

«اغتيال الرئيس كان الخطوة الأولى للاستيلاء على الحكم»

فؤاد حنفى

أحد زعماء التنظيم

بعد «هوجة» سبتمبر ١٩٨١ ، الشهيرة ، قبضت أجهزة الأمن على عدد من أعضاء التنظيم . . منهم طلعت فؤاد قاسم . . وأحمد سليم خليفة . . وأيضا نبيل المغربى . .

وأحس باقى أعضاء التنظيم بالخطر . .

إن قرارات التحفظ كانت تشمل حوالى ١٥ عضوا ، كان معظمهم من قيادات التنظيم فى الصعيد ، مثل ناجح عبد الله وكرم زهدى ، وعلى الشريف ، وعصام دربالة ، وعاصم عبد الماجد . .

وكانت تهمتهم حتى ذلك الوقت هى : «أنهم ارتكبوا ، أو شاركوا أو جندوا أو استغلوا ، على أى صورة الأحداث التى هددت الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن» . .

وكانت هذه التهمة مضحكة بالنسبة لحقيقة ما يفعلونه . .

لكنهم . . رغم ذلك خشوا أن تؤدى هذه التهمة المضحكة إلى تهمة أخرى مبكية . . وأن يتحول من المدعى الاشتراكى إلى النائب العام . . وأن يتحول التحقيق السياسى معهم إلى تحقيق جنائى . .

كما أنهم خشوا أن يؤدى القبض عليهم إلى تعطيل تنفيذ خططهم . .

فاجتمع باقى أعضاء مجلس شورى التنظيم فى الوجه القبلى فى منزل أحمد سليم خليفة بالغنايم ليدرسوا تصرفاتهم العاجلة لمواجهة قرارات أنور السادات ، ومطاردات رجال مباحث أمن الدولة . .

كان ذلك يوم ٦ سبتمبر ١٩٨١ . .

وفى الساعة الثامنة والربع ، مساء ، وقبل أن ينفض اجتماعهم ، هاجمهم الرائد ممدوح السيد مقلد ، فنجحوا فى الفرار ، إلا صاحب البيت ، الذى قبض عليه تنفيذا لقرار التحفظ . فر الآخرون إلى الجبل . .

واتفقوا على التفرق لحين بحث الأمر . .

وفى اليوم الذى قبض فيه على نبيل المغربى ، دلت التحريات أنه يتردد على شقة فى المنزل رقم ٩ بشارع عفيفى بالجيزة ، وعندما داهمت قوات الأمن الشقة ، اكتشفت أنها تخص عبود الزمر الذى لم يكن موجودا بها . .

وعندما علم عبود الزمر بهذا النبأ ، وبنبأ القبض على نبيل المغربى ، أعلن الفرار ، وتنقل فى عدة مساكن ، حتى استأجر شقة مفروشة فى شارع المدينة المنورة بالهرم . . وأصدر عبود الزمر تعليماته إلى كل أعضاء التنظيم بالإختباء كلٌ على مسئوليته . . على أن يحلقوا لحاهم ويبدلوا الجلاليب ببنطلونات الجينز ، والقمصان الملونة .

وفى اليوم التالى للقبض على نبيل المغربى ، كان عبد السلام فرج ، وزوجته ، ومرافقه الدائم عبد الناصر عبد العليم درة ، ينتقلون إلى البيت الذى يقيم فيه خالد الاسلامبولى مع شقيقته وكان خالد وعبد السلام قد اتفقا بالفعل على قتل السادات . . وكان على عبد السلام أن يدبر السلاح والذخيرة والشبان الذين يطلبهم خالد معه . .[1]

وبعد يومين جاء أمراء الصعيد ، ووافقوا على خطة الاغتيال . .

وأمامهم ، قال محمد عبد السلام :

ـ إننى سوف أقوم بواسطة مجموعات القاهرة والجيزة بمهاجمة الاذاعة والتليفزيون وغرفة عمليات القوات المسلحة والسنترالات وقيادة الأمن المركزى وغرفة عمليات وزارة الداخلية بهدف السيطرة على مدينة القاهرة ، على أن يقوم أعضاء التنظيم بالوجه القبلى بالسيطرة على مدينة أسيوط ، بمجرد سماعهم صوت الأعيرة النارية فى الراديو أو التليفزيون ، وانقطاع الإرسال . . ثم يزحفون بعد ذلك على المحافظات البحرية للسيطرة عليها وذلك لتأييد الثورة الاسلامية !

---

(١) لمزيد من التفاصيل اقرأ كتابنا «اغتيال رئيس» الصادر عن دار سينا للنشر ـ القاهرة .

وانتهى الاجتماع . .

ووافق الجميع على الخطة . .

وسافر كرم زهدى وفؤاد حنفى وعاصم عبد الماجد إلى أسيوط ، وتركوا أسامة حافظ فى القاهرة لمتابعة الموقف . .

وفور وصولهم إلى أسيوط اجتمعوا مع عصام دربالة ، وعلى الشريف وحمدى عبد الرحمن ، وناجح عبد الله ، وعرضوا عليهم ما اتفقوا عليه مع زعيم التنظيم بحضور خالد الاسلامبولى . .

وبعد أن انتهوا ، قال على الشريف :

ـ إن خطتنا تتركز فى السيطرة على المرافق الحيوية فى أسيوط ، ولا يمكن أن يتحقق لنا ذلك إلا بعد السيطرة على مديرية الأمن وأقسام الشرطة !

فقال ناجح عبد الله :

ـ كيف ؟

وراحوا جميعا يجيبون على هذا السؤال الصعب المكون من كلمة واحدة !

فى نفس الوقت ، فى القاهرة ، كان عبد السلام فرج ، وخالد الاسلامبولى ، يستكملان استعدادهما لإغتيال السادات . .

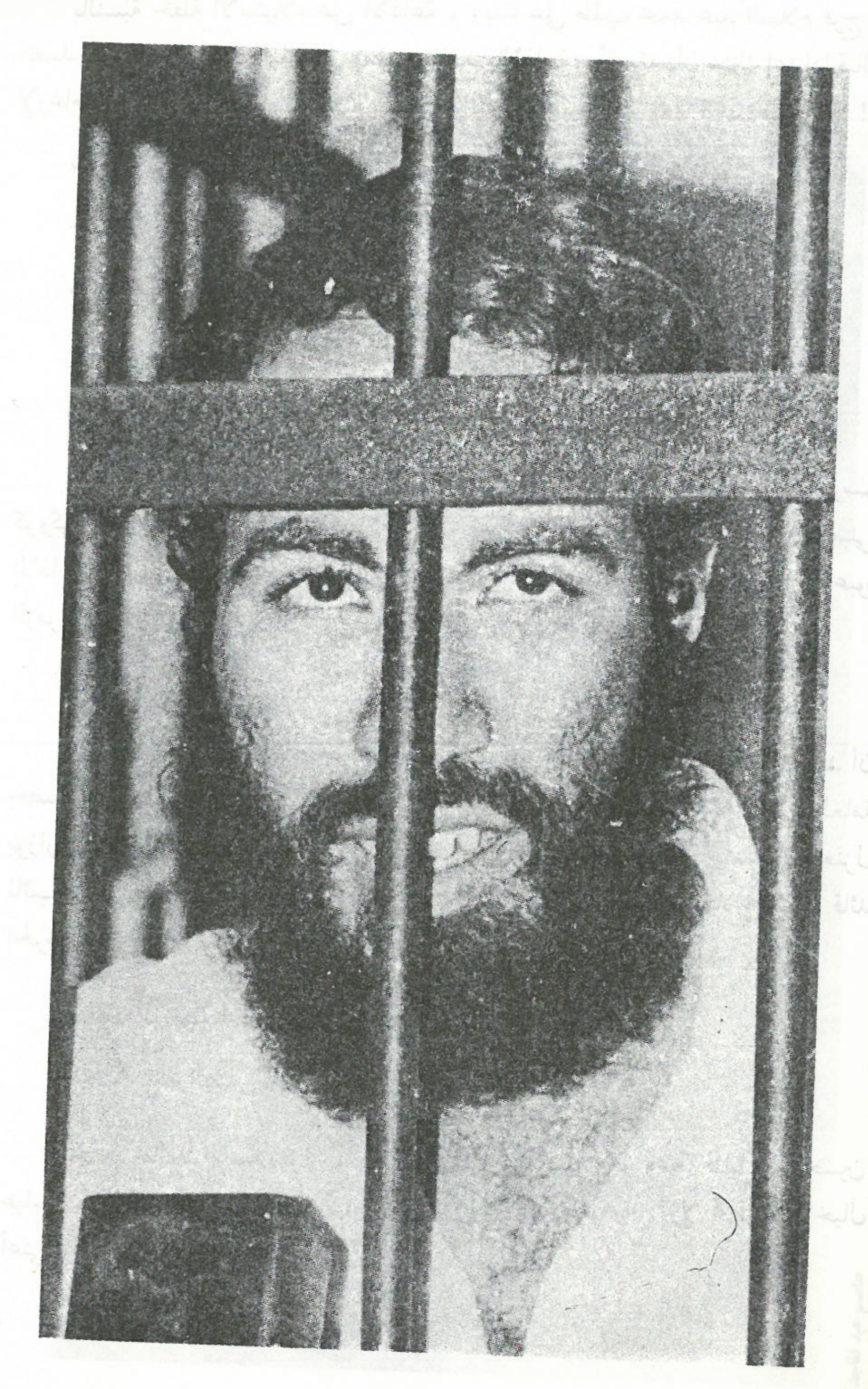
وأرسل عبد السلام فرج إلى عبود الزمر ـ كما سبق أن شرحت ـ رسالة شفهية ، يبلغه فيها أنه سيغتال رئيس الجمهورية أثناء العرض العسكرى . . ورفض الزمر ، ثم . . وافق ، كما عرفنا . .

إن عبود الزمر كان يتصور أن الوقت لم يحن بعد لتفجير الثورة الإسلامية . . إلا أنه إزاء إصرار محمد عبد السلام فرج على تنفيذ خطة إغتيال السادات ، لم يجد مفرا من تقديم ساعة الصفر أكثر من ٣ سنوات . .

وقال لطارق الزمر :

ـ يبدو أن القدر يرتب لنا مالم نحسب حسابه !

فرد طارق الزمر :



ناجح عبد الله .

ـ على بركة الله !

واعتبر عبودالزمر لحظة الاغتيال هى ساعة صفر الثورة الإسلامية الشعبية . .

إن أسيوط ستكـون تحت سيطرة جماعة التنظيم . . والمهم الآن أن يبحث كيفية السيطرة على القاهرة . .

يوم ٣ اكتوبر ١٩٨١ عرض عليه طارق ابراهيم خطة للسيطرة على مبنى الاذاعة والتليفزيون فوافق عليها . .

وفى نفس اليوم فكر هو فى خطة تنفذ يوم ٦ إكتوبر ، تستهدف ضرب سيارات الأمن المركزى المتمركزة فى ميادين الجيزة ، والدقى والتحرير ، بالمفرقعات . .

وكان الهدف من ذلك ، كما قال هو فيما بعد ، هو :

ـ كسر حاجز الخوف أمام الشعب ، حتى يمكن تحريكه بسهولة بعد ذلك !

وكلف عبود الزمر صالح جاهين ، ومحمد إمام حسن ، بارسال أفراد المجموعات التابعة لهما لتنفيذ المهمة . . وسلمهما عددا من القنابل اليدوية والعبوات الناسفة التى صنعهـا بنفسـه على يده . . فقـامـا بدورهمـا بتسـليمها إلى كل من حسن محمد عبد السميع ، وعادل عوض شحتو ، وناصر قللى ، وسيد عبد الفتاح محمد .

يقول فؤاد حنفى :[٢]

ـ إن هدفنا كان قلب نظام الحكم القائم بالقوة المسلحة . . وإن الخطوة الأولى ستكـون اغتيال رئيس الجمهـورية والقيادات السياسية ، وفى ذات اللحـظة ستخرج مجموعات من القاهرة للإستيلاء على المواقع الحيوية ، ثم إذاعة بيان الثورة ـ والنداء من خلال الاذاعـة والتليفـزيون ومكبرات الصوت بالمساجد لاستنفار المسلمين ـ على أن تتحرك محافظات الوجه القبلى بذات الأسلوب بعد القضاء على رجال الشرطة ، وإثارة الجماهير ، ثم الزحف على المحافظات البحرية !

ويقول نبيل المغربى :[٣]

---

(٢) تحقيقات قضية الجهاد .
(٣) المصدر السابق .

بالنسبة لخطة الاستيلاء على الاذاعة ، وبناء على طلب محمد عبد السلام فرج ، اتصلت بمحمد زهران البلتاجى (مقدم برامج بالاذاعة) وأخبرته بأن هناك إعدادا قتاليا لإرغام الحكومة على تطبيق الإسلام بشتى جوانبه ، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالقوة !!

س : هل كان محمد عبد السلام يعرف محمد زهران البلتاجى ؟

جـ : لا . . لكنه سمع عنه خيرا . . وأنا عرفتهما ببعض بعد ذلك !

س : هل أخبرت محمد زهران بأمر التنظيم ؟

جـ : نعم ! وقد ضمه عبد السلام للتنظيم !

وقال نبيل المغربى أيضا :

إنـه فاتـح الرقيب متطوع صبرى حافظ سويلم فى العمل القتالى ، وكلفه برسم كروكى لمكـان السلاحليك فى وحدته ، للحصول على السلاح اللازم لاحتلال مبنى الاذاعة والتليفزيون ، فقام بذلك ، وسلمه اليه ، وقام هوبدوره بتسليم الرسم إلى عبود الزمر !

واستطرد :

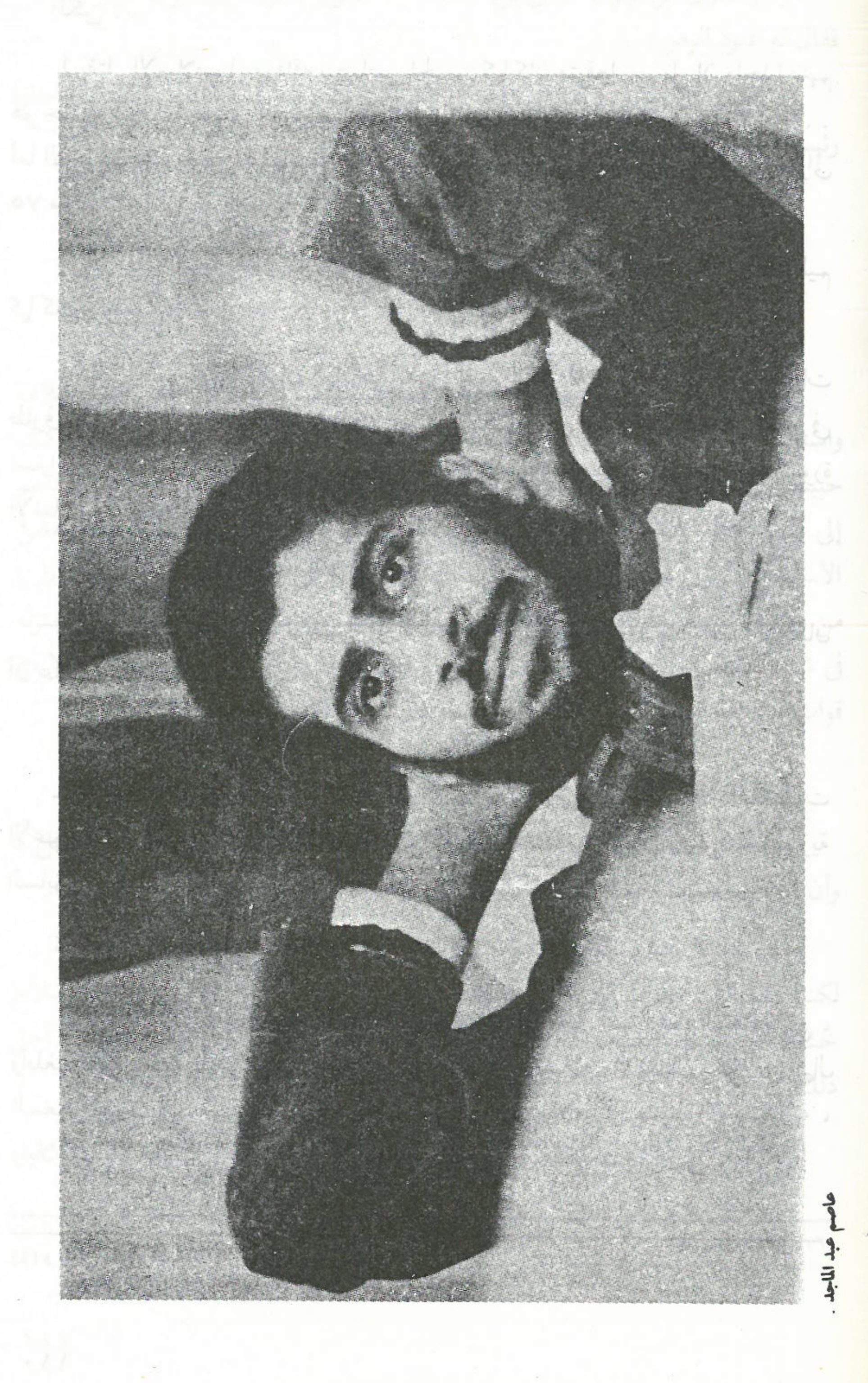
إنه بناء على طلب عبود الزمر جمع معلومات عن مبنى الاذاعة والتليفزيون بعد أن حصل على تصريح بالدخول من صديق له ، كما استطلع مبنى ادارة المباحث العامة بوزارة الـداخلية واستطلع مقر الأنبا شنودة . . وكلف رفعت منصور باستطلاع منزل نائب رئيس الجمهورية ، وكلف فتحى بندارى وكمال سنوسى باستطلاع منازل قائد الحرس الجمهورى ، وقائد الأمن المركزى ، وقائد أمن القاهرة .

وجاءت اللحظة الحاسمة التى كانوا يترقبونها . .

جاءت ساعة الصفر . .

ونجـح خالـد الاسلامبولى ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل ، وحسين عباس ، فى قتل أنور السادات ، بطريقة درامية ، غير متوقعة ، ولا تخطر على خيال أعتى مؤلفى ومخرجى الافلام السينمائية . .

قتل السادات . .



عاصم عبد الماجد .

لكن . .

لم يقتل الإسلامبولى ورفاقه برصاص الحرس كما كان متوقعا . . بل إن واحدا منهم هو حسين عباس نجح فى الفرار من أرض الحادث ، ولم يقبض عليه إلا بعد ٣ أيام . . أما الآخرون فلم يقبض عليهم إلا بعد اصابتهم ، وبعد أن تركوا أرض الحادث بحوالى ٧٥ مترا فى اتجاه رابعة العدوية . .

ورغم ذلك النجاح غير المتوقع ، إلا أن القاهرة لم تشهد أى تحرك يذكر من التنظيم كما كان متوقعا .

وانتظر المذيع محمد زهران البلتاجى حتى اليوم التالى للاغتيال ـ بناء على تعليمات طارق ابراهيم الذى مر عليه بمسجد منشية البكرى ـ فى مبنى الاذاعة . . وظل فى استراحة الدور الثانى بمدخل الاستديوهات ، ينتظر حضور أحد ، ليلقى بيان الثورة الإسلامية ، لكن أحدا لم يأت .

ويقول عبد الناصر عبد العليم درة :[٤]

ـ يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ توجهت إلى منزل عبود الزمر وسألته ، ماذا أفعل ، فكان أن علمنى طريقة صنع عبوات من القنابل ، وقال لى : انتظر !

ويقول محمد طارق ابراهيم :[٥]

ـ فى يوم ٦ اكتوبر ، ونحن نتجه إلى منزل عبود الزمر سمعنا من الاذاعة صوت الأعيرة النارية وفور وصولنا بيت عبود الزمر ، أبلغنا بنبأ اغتيال رئيس الجمهورية السابق . . وأنه قرر القيام بحرب عصابات .

وأضاف طارق ابراهيم :

ـ فى الساعة الثامنة مساء نفس اليوم توجهت إلى مخبأ محمد عبد السلام فرج ، وأبلغته بقرار عبود الزمر فوافق عليه . . وكلفنى عبد السلام بالاتصال بكل من كمال السعيد حبيب فى مدينة المنصورة . وبمحمد ابراهيم سلامة فى مدينة الاسكندرية ، وابلاغهما بالأحداث ، وبضرورة الاستعداد للتحرك . . فنفذت ما أمرنى به !

(٤) و (٥) المصدر السابق .

وقرر طارق ابراهيم ، انه فى يوم الجمعة ١٠ اكتوبر ، توجه إلى منزل عبود الزمر . .

فقال له عبود الزمر :

ـ عليك أن ترسل فردين إلى إحدى العمارات بشارع الخليفة المأمون لضرب جنازة رئيس الجمهورية بالقنابل !

ووافق . .

إلا أن تغيير مسار الجنازة جعلهم يعدلون عن هذا الإجراء . .

ويقول طارق ابراهيم :

ـ وفى اليوم التالى توجهت مع كمال السعيد حبيب إلى منزل أحمد رجب سلامة واستأذنته فى استضافة عدد من الأشخاص ، فوافق . وفى المساء ، توجهت مع كمال حبيب ، للقاء أنور عكاشة ومجموعة من أعضاء التنظيم جاءوا من الشرقية ، فصحبناهم إلى بيت أحمد سلامه ، حيث تولى أسامة قاسم نظريا شرح كيفية فك وتركيب بعض الأسلحة . . وفى نفس المساء التقيت بمحمد صالح الذى أخبرنى أنه سرق سلاحا ناريا من جندى شرطة بعد أن اعتدى عليه بالضرب ، وأن قوة من الشرطة حضرت إلى منزله فى شبرا للقبض عليه وكان معه خميس مسلم فأطلقا عليها النيران وفرا هاربين ، إلا أن قوات الشرطة قبضت على زميله خميس ، وأصيب هو أثناء الحادث .

ويقول أنور عكاشة :[٦]

ـ يوم ٦ اكتوبر توجهت لشقة عبود الزمر ، وهناك عرفته أن رئيس الجمهورية قتل ، وأن التنظيم سيبدأ حرب العصابات .

وفى يوم ٩ اكتوبر سافرت مع طارق ابراهيم إلى فاقوس للبحث عن أسلحة . . لكننا فشلنا . . وهناك قال قائد مجموعة التنظيم ، إنه لابد من التدريب على السلاح خشية أن يستغل المسيحيون حادث مقتل السادات ، وفعلا جاءوا للقاهرة من أجل ذلك !

ويقول محمد ياسين همام :[٧]

(٦) و (٧) المصدر السابق .



خالد الاسلامبولى .

ـ تنفيذا لما اتفقنا عليه ، حصلت على طبنجة حلوان . . وفى صباح يوم ٨ اكتوبر نزلت مع مجموعة للإشتراك فى تنفيذ الخطة ، حاملا سلاحى . . وعندما شاهدت أمام مبنى كنيسة بجوار شركة أدفينا ثلاثة جنود من قوات الشرطة ، بادرت باطلاق النار عليهم ، ثم توجهت إلى مكان لإخفاء الطبنجة .

ويقول محمد إمام حسن :[٨]

ـ مررت يوم ٦ اكتوبر على عبود الزمر ، فسلمنى ثلاث قنابل ، وطلب منى تكليف بعض أفراد التنظيم من مجموعة ناهيا بالقائها على سيارات الأمن المركزى فى ميدان الجيزة والجيزة . . فسلمتها بدورى لآخرين . .

وفى مساء نفس اليوم عدت إلى عبود الزمر ، وساعتها كلفنى بارسال بعض أفراد التنظيم من مجموعة ناهيا إلى مسجد «النور» بالعباسية لجس نبض الشعب من ناحية المظاهرات بعد اغتيال السادات !

واعترف باقى أعضاء التنظيم ، أنهم بعد ساعة الاغتيال ، كانت أدوارهم التى كلفوا بها ، تتركز فى :

١ ـ الحصول على الأسلحة والقنابل .

٢ ـ استلام المتفجرات اللازمة لتدمير سيارات وقوات الأمن .

٣ ـ التدريب على السلاح .

٤ ـ الذهاب إلى المساجد التى يعرفونها لتحريض الناس فى الوقت المناسب على الثورة والتظاهر !

ويبدو أن ذلك كله ظل فى اطار محدود ، وأن الاستفزاز الذى سببته هذه الاجراءات لرجال الأمن ، كان أكبر من النتائج التى وقعت . .

حتى أن بعض أصدقاء عبود الزمر نصحوه بايقاف العمل بالصورة التى يسير عليها . .

وقال له الصيدلى أمين يوسف الدميرى :

---

(٨) المصدر السابق .

- إن تصعيد الموقف لن يكون فى صالح المسلمين !

وأضاف آخر :

- لو أردت أن نهربك للخارج لكان ذلك فى امكاننا !

لكن . . عبود الزمر رفض هذا العرض . .

واستدعى طارق الزمر ، وكلفه بنقل كمية المفرقعات التى كان يخفيها محمد عبد السلام فرج فى منزله ، وتوزيعها لإستخدامها فى أعمال القتال . . ففعل !

ولم تمر عدة أيام على هذا الحوار . .

حتى كان عبود الزمر ومعظم أعضاء التنظيم فى قبضة أجهزة الأمن !

٧

هل انتحر السادات ؟

«التفاوض مع السادات فكرة لابأس بها»
حسن الهضيبى
المرشد السابق للإخوان

ارتفعت حرارة التنظيم بعد «هوجة» سبتمبر ١٩٨١ . .

تضاعف نشاطه بدرجة مذهلة . . مخيفة ، بعد قرارات «التحفظ» الشهيرة ، التى أصدرها أنور السادات ، ووصفها مؤيدوه بأنها «ثورة» . . ووصفها خصومه بأنها «كارثة» . .

بعد هذه القرارات ، أحس قادة التنظيم أن الخناق يضيق ، والفرصة تتضاءل . . أحسوا أن سباقا اجباريا مع الزمن قد فرض عليهم .

فوضع عبود الزمر الخطة التفصيلية والعملية للثورة الشعبية . . وراح نبيل المغربى يدبر أمر اذاعة البيان الأول . . وضاعف محمد عبد السلام فرج من نشاطه فى جمع البنادق والمفرقعات . . وتفرغ خالد الإسلامبولى لوضع اللمسات الأخيرة لإغتيال رئيس الجمهورية . . وجرت جماعة الوجه القبلى (كرم زهدى وعلى الشريف وناجح عبد الله وعصام دربالة وعاصم عبد الماجد) لتدرس على الطبيعة ، أماكن السنترالات وأقسام البوليس والتموين التى ستحتلها فى أسيوط . .

كان التنظيم من ٣ سبتمبر إلى ٦ اكتوبر خلية نحل . . يقف فيها الأعضاء على قدم وساق . . ورغم أن أجهزة الأمن كانت فى حالة «استنفار» ، وفى حالة «تحفز» إلا أنها لم تكن تعرف حقيقة ما يجرى . . ولم تكن تشعر به . . بل لم تكن تعرف حقيقة وجود التنظيم أصلا . . وكانت تتصور بعض أعضائه أنهم ـ بالكثير ـ من أعضاء الجماعات الإسلامية . . ومن مثيرى الفتنة الطائفية . .

لا كانت أجهزة الأمن تعرف أن هناك من يسعى لقلب الحكم ، ولا كانت تعرف أن هناك من يسعى لعودة الخلافة ..

ولا كانت تعرف أن هناك تنظيما جديدا يحمل اسم «الجهاد» ، ولا كانت تعرف أن قيادات الجماعات الاسلامية أعضاء فيه ..

وفيما بعد ، قالت حيثيات الحكم فى قضية الجهاد :[١]

«إن سلطات الأمن ، ظلت غافلة عن نشاط التنظيم ، والذى بدأ فى صيف ١٩٨٠ ، بدعوة الشباب للإنضمام اليه ، ووضع الخطط وجمع المعلومات ، وارتكاب حوادث النهب والسرقة وشراء الأسلحة وتخزينها ، وتدريب أعضائه على استعمالها .. ورغم أن التنظيم كثف نشاطه بعد ٣ سبتمبر ١٩٨١ متمثلا فى عقد اجتماعات بين قادته ، وانتقالهم بين محافظات الوجه القبلى ، والقاهرة ، والجيزة ، وتكثيف نشاطه فى التدريب على السلاح ، فإن سلطات الأمن بما لها من سلطة الضبطية الإدارية ، وهى اتخاذ الإجراءات المانعة من إرتكاب الجريمة قبل وقوعها باتخاذ تدابير الوقاية واحتياطات الأمن العام ـ لم تتخذ أى إجراء جدى ، لكشف هذا التنظيم ، وتحركاته قبل أن يبدأ فى تحقيق أهدافه» .

وما فعلته أجهزة الأمن ، كان أمرا طبيعيا ..

و .. متوقعا ..

لأنها فى ذلك الوقت كانت تحت قيادة رجل كان كل همه ، تلفيق التهم والقضايا الوهمية ، لليسار .. وكل ما يشغله أمنيا ، اثبات التآمر اليسارى على الحكم ..

وكان هذا الرجل ، بالطبع : النبوى اسماعيل ..

ولأنها كانت فى ذلك الوقت مشغولة بإثبات ان السادات يتمتع بشعبية خرافية ، تصل إلى ٩٩٫٩٩٪ رغم كل ما فعله ، وذلك من خلال الاستفتاء «الشاذ» على قرارات سبتمبر .. «اللعينة» !

إن النبوى إسماعيل كان يركز كل خبراته الأمنية فى تلبيس القوى اليسارية والناصرية

(١) القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا .

كل التهم الممكنة ، وغير الممكنة . فترك الأرض للقوى الدينية «الراديكالية» ، تمرح ، وتنمو ، وتزدهر ، وتشهر السلاح .. وتقتل رئيس الجمهورية ..

لقد ترك النبوى اسماعيل القوى الجديدة ، التى تعمل تحت الأرض ، فى تكتم وسرية ، وتفرغ لمحاربة قوى معروفة ، وعلنية ، وتمارس نشاطها ، أغلب الأحيان ، فوق الأرض ..

لذلك ..

لم تكن مفاجأة أن يتهم البعض النبوى إسماعيل بتسهيل عملية قتل السادات .. أو .. يتهمه بقتله فعلا ، على طريقة «الدبة» التى هشمت رأس صاحبها لتنقذه من ذبابة !

○○

كان القبض على خالد ورفاقه (عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس) أمرا غير متوقع ، لأن التنظيم قبل مهمتهم ، لأنها كانت مهمة «إنتحارية» لايمكنهم الخروج منها سالمين .. ولأنه توقع بها لامجال فيه للشك أن يقتلوا برصاص حرس السادات ، قبل الإنتهاء من مهمتهم ..

ولو لم يكن التنظيم يتصور ذلك ما كان قد قبل المهمة .. خوفا من أن يكشف أمره ، ويتساقط شبابه واحدا بعد الآخر ..

وهذا ما حدث بالفعل ..

لم يمت قتلة السادات .. وقبض عليهم .. وفضح أمر التنظيم ..

وبعد حوادث أسيوط يوم ٨ اكتوبر ، قبض على عاصم عبد الماجد ، وعلى الشريف ، وهشام عبد الرحمن ، وغيرهم ، بعد اصابتهم فى الأحداث ، ودخولهم المستشفى الجامعى بأسيوط .

وفى مساء نفس اليوم قبض على كرم زهدى ، وعصام دربالة ، داخل سيارة بناحية المشايعة بسفح الجبل الغربى .. ناحية أسيوط ..

ورحلوا ـ مع آخرين ـ بالطائرة إلى القاهرة يوم ١١ اكتوبر ..

ويوم ١٣ اكتوبر قبض على عبود الزمر ..

لقد دلت تحريات مباحث أمن الدولة أنه وطارق الزمر يعيشان فى شقة مفروشة بالهرم . . فكلف العميد ايهاب منير حافظ بالقبض عليه . . وعندما هاجم العميد ايهاب منير ورجاله الشقة ، فوجئوا بوابل من الرصاص . . فانسحبوا . .

وأثناء الانسحاب ، واصل عبود وطارق الزمر هجومهما على رجال الشرطة ، وألقيا عليهم عدة قنابل يدوية . . فأصيب عدد كبير منهم . . وأصيب أيضا طارق الزمر برصاصتين بالكتف اليسرى ، والساق اليمنى . .

وبعد ساعة من النيران المتبادلة ، طلب عبود الزمر التسليم . .

وقبض عليه ، وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وعبد الناصر عبد العليم درة ، الذين كانوا معه فى الشقة . . فى ذلك الوقت . .

وقبض على محمد طارق ابراهيم يوم ١٤ اكتوبر فى بيته بمصر الجديدة . . وقبض على أنور عكاشة فى بيته بمنيا القمح يوم ١٧ اكتوبر . . وسلم عثمان السمان نفسه بمباحث أمن الدولة يوم ٢٣ اكتوبر . . وقبض على باقى أعضاء التنظيم ، أو اكثر من ٣٠٠ منهم ، فى الشارع ، وفى شقق مفروشة ، وفى بيوت أصدقائهم . .

ولم يأت الأسبوع الأول من ديسمبر إلا وكان كل هؤلاء فى قبضة الأمن . .

وانتهى فعليا . . فى ذلك الوقت ، تنظيم «الجهاد» رقم «٣» . .

أو . .

تنظيم «الجهاد» الذى أسسه محمد عبد السلام فرج !

00

انتهى التنظيم الثالث للجهاد . .

لكن . . دون أن نعرف الظروف السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية التى أفرزته ، أو التى دفعت اليه . .

إن هناك الكثير ، الذى يعرفه الناس عن أفكار «الجهاد» وفلسفاتهم ، وتصوراتهم الخاصة للدنيا . . والدين . . فقد امتلأت الصحف بذلك منذ مصرع السادات . . ولاتزال . .

لكن . .

الذى لا يعرفه الناس ، ولم تهتم الصحف بنشره ، ولا تحليله ، هو كيف ساهم النظام الحاكم الذى كان على رأسه «أنور السادات» فى وصول مثل هذا «التنظيم» إلى ما وصل اليه ! إن ما فعله السادات فى هذا الشأن ، يجعل البعض يقول بفم واسع : إن السادات انتحر قبل أن يقتل ؟!

كيف ؟

فى السبعينيات ، كانت خريطة المعارضة السياسية للسادات ، تتمثل فى تيار ناصرى ، يرى أنه يتراجع عن خط «الزعيم» الراحل ، وتيار يسارى - ماركسى ، يرى أنه يتجه إلى الغرب ، ويحطم الأسس الاشتراكية التى أرساها سلفه .

وكان هناك - أيضا - تيار إسلامى ، وليد . . يحبو ، ويحاول أن يجد لنفسه مكانا علنيا ، بعد تجربته المريرة مع ثورة يوليو ، وعبد الناصر . . وبعد هزيمة يونيو التى أقنعت كثيرا من الشبان بضرورة العودة إلى الله . .

ولأن السادات كان ضد الناصريين واليساريين . . ولأن التيار الدينى الوليد ، كذلك ، وجد كل منهما نفسه فى حاجة للآخر . .

وأصبحا معا مثل السمن على العسل !

السادات كان فى حاجة للتيار الإسلامى ليضرب خصومه . .

والتيار الإسلامى الوليد كان فى حاجة للسادات لينتقم من ورثة الناصرية ، وليتنفس مرة أخرى بحرية . . وصدر متسع . .

ودعم السادات التيار الدينى بواسطة بعض رجاله الذين وقفوا معه ، فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ . . وكان من هؤلاء محافظ أسيوط الأسبق : محمد عثمان إسماعيل . .

إن محمد عثمان اسماعيل محام أصلا . . كان عضوا باللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكى عن أسيوط أثناء الأزمة بين السادات ، ومن أسهاهم - فيما بعد - مراكز القوى . . وقد وضع محمد عثمان إسماعيل مسدسه «المرخص» على منضدة بقاعة اللجنة المركزية ، وقال بجرأة لاتخلو من شهامة أهل الصعيد :

لقد دلت تحريات مباحث أمن الدولة أنه وطارق الزمر يعيشان فى شقة مفروشة بالهرم .. فكلف العميد ايهاب منير حافظ بالقبض عليه .. وعندما هاجم العميد ايهاب منير ورجاله الشقة ، فوجئوا بوابل من الرصاص .. فانسحبوا ..

وأثناء الانسحاب ، واصل عبود وطارق الزمر هجومهما على رجال الشرطة ، وألقيا عليهم عدة قنابل يدوية .. فأصيب عدد كبير منهم .. وأصيب أيضا طارق الزمر برصاصتين بالكتف اليسرى ، والساق اليمنى ..

وبعد ساعة من النيران المتبادلة ، طلب عبود الزمر التسليم ..

وقبض عليه ، وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وعبد الناصر عبد العليم درة ، الذين كانوا معه فى الشقة .. فى ذلك الوقت ..

وقبض على محمد طارق ابراهيم يوم ١٤ اكتوبر فى بيته بمصر الجديدة .. وقبض على أنور عكاشة فى بيته بمنيا القمح يوم ١٧ اكتوبر .. وسلم عثمان السمان نفسه بمباحث أمن الدولة يوم ٢٣ اكتوبر .. وقبض على باقى أعضاء التنظيم ، أو اكثر من ٣٠٠ منهم ، فى الشارع ، وفى شقق مفروشة ، وفى بيوت أصدقائهم ..

ولم يأت الأسبوع الأول من ديسمبر إلا وكان كل هؤلاء فى قبضة الأمن ..

وانتهى فعليا .. فى ذلك الوقت ، تنظيم «الجهاد» رقم «٣» ..

أو ..

تنظيم «الجهاد» الذى أسسه محمد عبد السلام فرج !

00

انتهى التنظيم الثالث للجهاد ..

لكن .. دون أن نعرف الظروف السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية التى أفرزته ، أو التى دفعت اليه ..

إن هناك الكثير ، الذى يعرفه الناس عن أفكار «الجهاد» وفلسفاتهم ، وتصوراتهم الخاصة للدنيا .. والدين .. فقد امتلأت الصحف بذلك منذ مصرع السادات .. ولاتزال ..

لكن ..

الذى لا يعرفه الناس ، ولم تهتم الصحف بنشره ، ولا تحليله ، **هو كيف ساهم النظام الحاكم الذى كان على رأسه «أنور السادات» فى وصول مثل هذا «التنظيم» إلى ما وصل اليه ! إن ما فعله السادات فى هذا الشأن ، يجعل البعض يقول بفم واسع : إن السادات انتحر قبل أن يقتل ؟!**

كيف ؟

فى السبعينيات ، كانت خريطة المعارضة السياسية للسادات ، تتمثل فى تيار ناصرى ، يرى أنه يتراجع عن خط «الزعيم» الراحل ، وتيار يسارى ـ ماركسى ، يرى أنه يتجه إلى الغرب ، ويحطم الأسس الاشتراكية التى أرساها سلفه .

وكان هناك ـ أيضا ـ تيار إسلامى ، وليد .. يحبو ، ويحاول أن يجد لنفسه مكانا علنيا ، بعد تجربته المريرة مع ثورة يوليو ، وعبد الناصر .. وبعد هزيمة يونيو التى أقنعت كثيرا من الشبان بضرورة العودة إلى الله ..

ولأن السادات كان ضد الناصريين واليساريين .. ولأن التيار الدينى الوليد ، كذلك ، وجد كل منهما نفسه فى حاجة للآخر ..

وأصبحا معا مثل السمن على العسل !

السادات كان فى حاجة للتيار الإسلامى ليضرب خصومه ..

والتيار الإسلامى الوليد كان فى حاجة للسادات لينتقم من ورثة الناصرية ، وليتنفس مرة أخرى بحرية .. وصدر متسع ..

ودعم السادات التيار الدينى بواسطة بعض رجاله الذين وقفوا معه ، فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ .. وكان من هؤلاء محافظ أسيوط الأسبق : محمد عثمان إسماعيل ..

إن محمد عثمان اسماعيل محام أصلا .. كان عضوا باللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكى عن أسيوط أثناء الأزمة بين السادات ، ومن أسماهم ـ فيما بعد ـ مراكز القوى .. وقد وضع محمد عثمان إسماعيل مسدسه «المرخص» على منضدة بقاعة اللجنة المركزية ، وقال بجرأة لاتخلو من شهامة أهل الصعيد :

«سأفدى السادات بروحى . . ولن أتردد فى أن أطلق الرصاص على من يمس شعرة منه» !

ورد السادات الجميل له ، وعينه أمينا للتنظيم (مكان شعراوى جمعه) . . فأصدر القرارات الشهيرة بمنع عدد كبير من الكتاب والصحافيين (أغلبهم من اليسار) من الكتابة . . ونقلهم من دور صحفهم التى يعملون بها إلى هيئة الاستعلامات ، عام ١٩٧٢ .

ودعم عثمان إسماعيل التيارات الإسلامية داخل الجامعات بالمال ، والتشجيع . . وقيل أيضا بالسلاح الأبيض لضرب الطلبة اليساريين ، الذين كانوا يهاجمون السادات (فى صحف الحائط) بعد انقضاء عام الحسم ، بلاحسم !

ويقول محمد حسنين هيكل فى كتاب «خريف الغضب» :

«فى عام ١٩٧١ ، دبرت بعض المنظمات الإسلامية فى الخارج بمساعدة حاكم عربى كبير لقاء بين السادات وبعض أقطاب الإخوان المسلمين ، الذين كانوا فى المنفى (يقصد الذين لجأوا إلى البلاد العربية خوفا من الإعتقال) . . وتم اللقاء فى إستراحة الرئيس فى «جاناكليس» ، وأحيط بالسرية ، وكان نوعا من المصالحة بين السادات وبينهم . .

«وفى هذا اللقاء قال السادات لقادة الإخوان :

«انه يواجه المشاكل من نفس العناصر التى قاسوا منها ، ثم إنه يشاركهم أهدافهم فى مقاومة الإلحاد ، والشيوعية ، وكذلك فإن عبد الناصر قد خلف له تركة ثقيلة » .

وعرض السادات عليهم إستعداده لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلنى فى مصر . . بل وكان على استعداد لعقد تحالف معهم . . لكن الإخوان الذين قابلهم السادات فى ذلك الوقت لم يكونوا قادرين على إتخاذ قرار ، ويبدو أنهم لم يكونوا واثقين من إحتمالات التعاون معهم ، وكانت لهم شكوكهم حول نواياه . وفى كل الأحوال فإنهم حتى ذلك الوقت كانوا يعتبرونه جزءاً من ثورة ٢٣ يوليو التى اصطدموا معها .

انتهى ما قاله هيكل . .

وفى عام ١٩٧٣ ، ذهب الشيخ «سيد سابق» إلى عمر التلمسانى ، وقال له :

ـ إن السيد «أحمد طعيمة» يريد أن يلتقى ببعض قادة الإخوان !

وأحمد طعيمة كان من الضباط القدامى الذين عملوا مع الثورة . . وقد حصل على درجة وزير فى عهد أنور السادات . .

وقال سيد سابق لعمر التلمسانى :

ـ إن هذا اللقاء لإزالة ما فى النفوس ، والتعاون على خدمة الوطن !

وذهب التلمسانى إلى المرشد العام «حسن الهضيبى» الذى كان فى الإسكندرية . . وأخبره بما حدث . . فقال الهضيبى :

ـ الفكرة لابأس بها إن صحت النوايا !

وكلف التلمسانى بمواصلة التفاوض . . لكن . . الشيخ سيد سابق لم يرد عليه . . ولم يتصل به . . وبعد شهور قابله مصادفة عند الأزهر . . وسأله عن تطور الموضوع . . فقال الشيخ سيد سابق :

ـ إن الرئيس رأى إرجاء الأمر إلى حين !

ولم يستطع عمر التلمسانى أن يفسر هذا الموقف . . لم يستطع أن يعرف : لماذا يتخذ السادات مثل هذا الإجراء ، ثم يعدل عنه ؟ . . هل كان يريد أن يعرف المسئولين فى الإخوان ؟ . . هل كان يريد الوصول إلى شىء ثم عدل عنه ؟ . . هل كان يريد التأكد من حيوية الإخوان ؟ هل كان فى حاجة إلى تأييد شعبى حينذاك ولا يجده إلا عند الإخوان ؟!

وبعد فترة من الصمت . . وقعت مبادرة أخرى . .

كان ذلك وقت أن كان عثمان أحمد عثمان وزيرا للإسكان . . طلب عثمان أحمد عثمان أن يقابل مجموعة من الإخوان . . فذهب اليه عمر التلمسانى ، والدكتور أحمد الملط ، والحاج حسنى عبد الباقى ، وصالح أبو رقيق . .

وقال عثمان لهم :

ـ من الخير أن تقدموا للسادات وجهة نظركم فى الإصلاح مكتوبة حتى يدرس الأمر على مهل ! وفعلا . . كتبوا له . . كتبوا له مذكرة من ٩ صفحات ، حملها اليه عثمان أحمد عثمان !

ويقول عمر التلمسانى :

- لقد التقيت بعد ذلك مرارا بنائب الرئيس السيد محمد حسنى مبارك فى منزله فى مصر الجديدة ، لأرد له على بعض استفسارات عن بعض ما جاء فى تلك المذكرة .. ثم انتهى الأمر إلى صمت مطبق !

لكن .. رغم هذا الصمت «المطبق» كان واضحا أن هناك شبه تحالف بين السادات والإخوان .. وأن ذلك قد أدى إلى إعادة مجلة «الدعوة» - لسان حال الإخوان المسلمين - من جديد فى يونيو ١٩٧٦ ، بعد احتجاب دام ٢٣ سنة .. وكانت عودة «الدعوة» هذه المرة بدون ترخيص .. وبدون مشاكسة من مباحث أمن الدولة ..

ورد الإخوان الجميل ، بفتح النيران بضراوة على التجربة الناصرية .. وقالوا باختصار : إن كل الشرور التى أصابت مصر كان سببها عبد الناصر وثورة يوليو !

ولم يقتربوا بأى نقد من بعيد أو قريب من نظام السادات .

واعتبر المراقبون الهجوم على عبد الناصر ، دعما - غير مباشر - لهذا النظام . وظل الإخوان على هذا الحال حتى عام ١٩٧٨ .. فى ذلك العام أحس الإخوان أن السادات غير متحمس بما فيه الكفاية لتطبيق الشريعة الإسلامية .. فراحوا ينتقدون سياسة الانفتاح ، والربا ، والفساد ، والميل ناحية الإستهلاك ، والإحتكار ، والسوق السوداء ، والمناخ الذى أفرز اللصوص ، والمرتشين ، وتجار المخدرات والسوق السوداء .[٢]

وفسر الإخوان كل هذه الظواهر تفسيرا إسلاميا .. فكل هذه الظواهر سببها - فى رأيهم - الابتعاد عن شرع الله ، وطريق الله ..

وتضاعف الهجوم على السادات بعد زيارته للقدس ، وبعد صلحه مع إسرائيل ، التى اعتبرتها مجلة «الدعوة» : ليست سوى وسيلة فى أيدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معا للقضاء على الإسلام ، والمسلمين ، ليحققوا ما فشل فيه الصليبيون فى زمانهم» .[٣]

وصفت «الدعوة» اليهود بأنهم خونة لايحافظون على العهد ، ولا يقدرون على العيش فى سلام مع باقى الشعوب ، لأنهم نشأوا على الخداع ، والغش ، وتحقيق

٢) راجع مجلة «الدعوة» - مايو ، ويونيو ، ويوليو ، وديسمبر ١٩٧٨ ويناير ١٩٧٩ ، وأغسطس ١٩٨١

(٣) الدعوة - فبراير ١٩٧٨ .

أهدافهم بالتفاوض عن طريق اللف والدوران ، وتضليل الجانب الآخر ، ودينهم يأمرهم بقتل غير اليهود ، كأضحية دينية ، وينص على أن الله قد ولاهم على دم وممتلكات الشعوب .[٤]

لقد كانت زيارة القدس ، ومعاهدة «كامب ديفيد» بمثابة الهوة السحيقة بين نظام السادات والإخوان المسلمين .. لكن .. رغم ذلك ، لم يحاول زعماء الإخوان ، وعلى رأسهم عمر التلمسانى المرشد العام ، إنتهاج سياسة متطرفة ضد السادات .. ولم يفكروا فى الإنقلاب عليه .. بل إن عمر التلمسانى دعا الدول العربية إلى عدم مقاطعته ، طالما ليست لديهم سياسة بديلة عن كامب ديفيد .. واكتفى زعماء الإخوان بأن يكون موقفهم من السادات معلنا من خلال مجلة «الدعوة» فقط ..

فى ذلك الوقت كان بعض أئمة المساجد الكبار (مثل الشيخ المحلاوى والشيخ عبد الحميد كشك) يرفضون سياسة التلمسانى والإخوان ، وراحوا يفتحون النيران بضراوة على السادات ونظامه ، وصلحه مع عدو الله ، من فوق منابرهم .. ودعا هؤلاء آلاف الشبان المسلمين للصلاة فى الميادين العامة ، كنوع من الإحتجاج المبتكر على النظام ..

فى ذلك الوقت - أيضا - راحت الجماعات الإسلامية ، تفرض نفوذها على الجامعات ، والشوارع ، وبعض المدن الصغيرة ، والمساجد .. وراحت تحرم الاختلاط فى الكليات ، وتحرم الموسيقى ، والمحاضرات وقت الصلاة .. وراحت تجبر الطلبة على حفظ القرآن ، وزيارة المقابر .. واستخدمت فى ذلك كل وسائل الترهيب والترغيب .

إن الجماعات الدينية فى ذلك الوقت لم تعد فى حاجة إلى رعاية أحد .. لا الإخوان ، ولا النظام ولا رجال السادات ..

فخلال العام الجامعى ٧٨ - ١٩٧٩ ، سيطرت تلك الجماعات على الاتحادات الطلابية فى معظم الجامعات المصرية ..

وأتاح لها ذلك كثيراً من الإمكانيات المادية (ميزانيات الاتحادات) .. والقرارات الشرعية (بحكم أنها السلطة المنتخبة من القواعد الطلابية) ..

(٤) الدعوة - ديسمبر ١٩٧٧ - فبراير ١٩٧٨ - ويناير ١٩٧٩ .

وفى العام التالى ، نسقت الجماعات الإسلامية فى الجامعات المختلفة بين بعضها البعض ، وكونت جهازا مركزيا ، لها على مستوى الجمهورية . . وأختير الدكتور حلمى الجزار ليكون الأمين العام . . ومحمد عبد القدوس ، السكرتير العام ، والدكتور عصام العريان أمين الصندوق . .

وبالتدريج ، زادت المساحة التى تعطيها هذه الجماعات لنفسها ، داخل الجامعة ، وخارجها . . وارتفع صوتها بالهجوم العلنى ضد السادات ونظامه ، بعد استضافة الشاه ، ومعاهدة كامب ديفيد . . وبرزت فكرة الجهاد . . وفكرة تكفير الحاكم وقتاله . . وتحولت العداوة من اليساريين إلى المسيحيين ، ومن خصوم النظام إلى النظام نفسه . .

وقررت بعض هذه الجماعات التحول إلى تنظيمات سرية . . مناهضة للحكم . . ولها نشاطها المتسم بالعنف واستخدام القوة . .

ومن هذه التنظيمات ، كان تنظيم «الجهاد» الأول ، الذى قبض على ٧٠ شخصا من أعضائه فى اكتوبر ١٩٧٩ ، ويناير ١٩٨٠ ، واتهموا جميعا بالقيام بنشاط تخريبى ضد الكنائس القبطية بهدف اثارة الفتنة بين الأقباط ، والمسلمين ، وزعزعة النظام القائم واسقاطه واقامة دولة اسلامية .

وقد ذكرت الصحف المصرية فى ذلك الوقت : أن ليبيا وراء تمويل هذا التنظيم !

ومن المؤكد أن بعض أعضاء هذا التنظيم كانوا أصلا أعضاء فى تنظيم «حزب التحرير الإسلامى» الذى اتهم بتدبير حادث الكلية الفنية العسكرية (١٩٧٤) . . وقد قبض على ما تبقى منه فى فبراير ١٩٧٥ بتهمة اعداد وتوزيع منشورات تدعو لإسقاط النظام وإقامة الخلافة الإسلامية .

ومن المؤكد أن بعض أعضاء هذا التنظيم ممن لم يقبض عليهم كانوا نواة لتنظيمات أخرى ، تحمل نفس الاسم : «الجهاد» . . منهم محمد عبد السلام فرج . . ومنهم محمد سالم الرحال . . وفى أعقاب سقوط هذا التنظيم ، سقط تنظيم «راديكالى» آخر ، عرف باسم «جماعة السماوى» . . وذلك على اسم مؤسسه وزعيمه طه أحمد السماوى . . وقد قبض على السماوى وتنظيمه أثناء محاولة إحراق مسجد السيد البدوى بطنطا ، بعد أن نجحوا فى الإضرار بعدد من المساجد والأضرحة المشابهة (بحجة أن التبرك بالأولياء ، والتمسح فى قبورهم نوع من الكفر) .

ومما لاشك فيه أن مثل هذا التنظيم كان امتدادا لتنظيم شكرى مصطفى الذى عرف باسم «التكفير والهجرة» . . وقد كان هذا النوع من التنظيمات لايكتفى بتكفير المجتمع فقط ، وانما كان يدعو أفراده للعزلة بعيدا فى الصحراء ، كنوع من الهجرة المؤقتة ، يستعدون فيها للعودة إلى المجتمع الكافر الذى تركوه ، ليستولوا عليه ، ويعلنوا الخلافة . . وقد استدعت هذه العزلة ، والهجرة المؤقتة ، نوعا من التنظيم الاجتماعى ، والنفسى ، فرض على أفراده ، البيعة الكاملة لزعيمه ، (الأمير) أو (أمير الأمراء) ، والاستجابة لقانونه الخاص الذى يضعه فى تنظيم العلاقات الخاصة بينهم . . وقد اتسمت مواد هذا القانون بكثير من الشذوذ الاجتماعى ، جعل البعض يرفضونه . . ويعودون للمجتمع الكافر . .

كما أن هذا النقد الذى وجه لهذا النوع من التنظيمات ، جعل تنظيمات «الجهاد» التى تكونت بعد ذلك ، ترفض مثل هذه القوانين ، وترفض الهجرة ، واكتفت بتكفير المجتمع ، وأعلنت ضرورة قتاله من داخله ، وفورا ، لابعد مرحلة انعزال فى الصحراء . .

وفيما بعد . . وبعد إغتيال السادات ، تكشفت تنظيمات سرية أخرى متعددة منها : تنظيم «حلمى عبد المغيث» الطبيب البيطرى ، الذى كان الساعد الأيمن لشكرى مصطفى (زعيم تنظيم التكفير والهجرة) . . ومنها تنظيم «جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» الذى قبض على ٢٠ من أعضائه فى سبتمبر ١٩٨١ بتهمة التحريض ، وإثارة الفتنة الطائفية . .

وقد كان تعدد هذه التنظيمات والجماعات ، يعنى أن اعجابهم ، وخضوعهم القديم ، للإخوان انتهى . . ويعنى أن تحالفهم السابق مع السادات لم يعد له وجود أو معنى . . ويعنى أنهم كانوا بمثابة «الشبل» الصغير الذى رباه السادات والإخوان ، ولما كبر ، وأصبح أسدا ، غير محتاج لهم ، ويهددهم بالقتل . . والإفتراس . .

لقد ولدت الجماعات الإسلامية من بطن الإخوان . . ثم تحولت ـ بفعل كثير من التغيرات السياسية والإقتصادية ـ إلى تنظيمات . .

وبعد أن أحست هذه الجماعات ـ التنظيمات بالقوة ، والفتوة ، والشباب ، راحت تتهم أجيال الإخوان المسلمين الباقية على ظهر الحياة السياسية بالتساهل ، والإنتهازية . .

ولم ترض هذه الجماعات ـ التنظيمات بأن ينكسر الجناح العسكرى القديم للإخوان ، وقررت أن تلعب هى نفس الدور الذى كان يلعبه هذا الجناح . . لكن على خطة شاملة ، محددة ، تهدف قلب النظام واعلان الثورة الإسلامية*، وعودة الخلافة . .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يتهم جيل الجماعات والتنظيمات الإسلامية (الراديكالية) جيل الإخوان بأنه «جيل لم يقم بواجباته تجاه الجهاد» . . وبأنه «جيل لم يكن مخلصا فى هدفه نحو اقامة الدولة الإسلامية» . .

وقد رد عمر التلمسانى على هذه الاتهامات . . وقال :[٥]

«إننا مخلصون لمبدأ الدولة الإسلامية ، والخلافة والجهاد ، لكن بأسلوبنا نحن ، وفى اطار الأسس التى وضعها مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا ، وهى الأسس القائمة على الاعتدال وضبط النفس والتدرج ، والأمر الواقع» .

وهاجم التلمسانى الجماعات الإسلامية فى عقر دارها . . فى جامعة أسيوط ، فغضب أعضاؤها وحاولوا الإعتداء عليه ، وإضطرت قوات الأمن إلى التدخل لانقاذه ، وتخليصه من أيديهم .

وفتحت مجلة «الدعوة» النيران على هذه الجماعات ، والتنظيمات . .

وقالت :[٦]

«إن طريق الاخوان بعيد كل البعد عن التظاهرات والعنف والتآمر بهدف الوصول إلى الحكم . . طريق الاخوان هو طريق العمل المستمر لنشر الدعوة الاسلامية بواسطة تعريف الشعب وخاصة الشباب بأسس الاسلام» .

وهاجمت الدعوة أفكار تلك الجماعات . .

وقالت :[٧]

ـ إنها من ناحية المبدأ تتعارض مع الإسلام ، لأن الدولة الإسلامية فقط ، وليس أفرادا بها هى التى تملك إتهام أفراد أو جماعات بالكفر . . ومن الناحية العملية فإن تبنى هذه الفكرة بواسطة الدعاة المسلمين ، يعزلهم ، ويجعل أغلب المسلمين يتنكرون

(٥) انظر عمر التلمسانى ـ الدعوة نوفمبر ١٩٧٨ .
(٦) الدعوة نوفمبر ١٩٧٨ .
(٧) الدعوة سبتمبر ١٩٧٧ ، ومايو ١٩٧٨ .

لهم . . ان مهمة الإخوان هى الدعوة للإسلام . . وليست تكفير المسلمين . . نحن دعاة . . لا قضاة !

وهكذا . .

وقع الخلاف بين الشباب المسلم الراديكالى ونظام السادات من ناحية . . وبينه وبين جذوره التقليدية (الإخوان) من جهة أخرى . .

هكذا . .

وقع الخلاف بين التنظيمات الإسلامية المعارضة ، والأب الشرعى لها (الإخوان) ، من جهة ، وبينها وبين الأب المحرض لها من جهة أخرى ، وهو أنور السادات .

بدأوا حلفاء لضرب اليسار . . ثم إشتعلت الحرب الأهلية بينهم ، التى انتهت باغتيال الأب المحرض ، واعتقال الأب الروحى ، وتقديمهم (أى الشبان الراديكاليين) للمحاكمة بتهمة قلب نظام الحكم ، والتحريض على الثورة الإسلامية . .

لقد تحول أصدقاء الأمس . . إلى أعداء يحاول كل منهم القضاء على الآخر . . وكان الفارق الزمنى بين الحب من أول نظرة ، والطلاق البائن ، عشر سنوات . . عشر سنوات فقط ، من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ ، وهى فترة فى عمر الشعوب مثل قطرة فى محيط . . أو عود كبريت فى حريق غابات !!

00

فيما بعد . .

فى المحكمة ، اعترف محامو بعض المتهمين ، بأن الحكومة دعمت هذا التنظيم وغيره لمواجهة اليساريين وغيرهم من خصوم الحكومة . .

فقال محامى طلعت فؤاد قاسم :

«إن نشاط موكله ينحصر فى عضويته فى مجلس الشورى الخاص بالجماعات الإسلامية وقت أن كانت معلنة تدعمها الحكومة لمواجهة البقاء الشيوعى» .

وقال محامى كرم زهدى :

«إن الحكومة دعمت هذا التنظيم من خلال دعمها للجماعات الإسلامية ، وذلك

لضرب الشيوعيين ، وهى الآن تلفق التهم لأعضاء هذه الجماعات بعد أن استنفدت غرضها منهم» !

وقال دفاع أسامة ابراهيم حافظ :

«إن أحداث أسيوط افتعلت ترضية للجالسين فى مناصب الحكم سواء فى أمريكا أو إسرائيل» .

وقال نفس العبارات دفاع المتهم محمد أحمد الشرقاوى ..

وقال الدفاع الحاضر مع زهران البلتاجى :

«إن القضية هى من خلق مباحث أمن الدولة ، وإن الاتهام يصور أن كل مسلم متدين ، أو متطرف ضالع فى الجريمة ، مستحق للعقاب فى حين أن ظهور التطرف هو فى حقيقته احتجاج على غياب العدالة الاجتماعية ، وأن الحاكم والعلماء والآباء مسئولون عن تصرفات الشباب»

و ..

أيضا مسئولون عما حدث !

00

ومما لاشك فيه أن الإخوان المسلمين قد وقفوا على السلم بين السادات والجماعات الإسلامية .. أصبحوا «عجائز» فى عرف الشباب «الراديكالى» المسلم .. وأصبحوا «مشاكسين» فى عرف نظام «السادات» ..

ولو كان ما حدث لعمر التلمسانى فى أسيوط على يد الجماعات الإسلامية دليلا على وجهة النظر الأولى ، فإن ما حدث لعمر التلمسانى فى الإسماعيلية على يد السادات دليل على وجهة النظر الثانية ..

فى شهر رمضان من عام ١٩٧٩ ، حرص وزير الاعلام والثقافة حينذاك «منصور حسن» على أن يحضر عمر التلمسانى ندوة للفكر الإسلامى ، تعقد فى الإسماعيلية ، فى محاولة لتصفية الجو المتكهرب بين الإخوان والسادات ..

وفى ليلة ٢٨ رمضان سافر التلمسانى إلى الإسماعيلية فى صحبة اثنين من الإخوان هما : مصطفى مشهور والدكتور عبد العظيم المطعنى .. وعندما وصلوا مكان اللقاء ،

جلسوا فى آخر الصفوف ، فجاء من يطلب من التلمسانى أن يجلس فى الصف الأول .. فاستجاب لطلبه .. وأصبح وجها لوجه مع السادات ..

وبدأ السادات يتكلم .. وانهالت الإتهامات من فمه ـ كالمطارق ـ على رأس عمر التلمسانى والإخوان .. إتهامات بالتخريب ، والعمالة ، وإثارة الطلبة ، وإشعال الفتنة الطائفية .. وطال سباب السادات ، وضاق صدر التلمسانى .. ونفد صبره ، فقاطعه قائلا :

ـ «إن هذا الكلام يحتاج إلى ردود» !

فقال السادات :

ـ «لما أخلص كلامى رد كما تشاء» !

وعندما حانت الفرصة للتلمسانى ليتكلم ، قال للسادات :

ـ «لـو أن غيرك وجـه إلى مثل هذه التهم لشكوته إليك . أما وأنت يامحمد ياأنور .. ياسادات صاحبها ، فإنى أشكوك إلى أحكم الحاكمين ، وأعدل العادلين ، ولقد آذيتنى يارجل ، وقد ألزم الفراش أسابيع من وقع ما سمعت منك» .

فأحس السادات بالحرج ..

فقال :

ـ «لا ياعمر لاتشكنى إلى الله . إنى رجل يخاف الله ، فلا تشكنى اليه» .

ولم يسكت التلمسانى .. وقال :

ـ «ولماذا تخاف من أن أشكوك إلى الله ياسيادة الرئيس ؟ إننى أشكوك إلى أعدل العادلين ، وهو لايظلم أحدا ، فلماذا تخاف ياسيادة الرئيس» .

ويبدو أن السادات لم ينس لعمر التلمسانى هذا الموقف .. فاتهمه علنا فى خطاب ٥ سبتمبر ١٩٨١ بأنه من مثيرى الفتنة الطائفية .. وأمر شخصيا باعتقاله ، رغم رفض النبوى اسماعيل لذلك الإعتقال ..

00

لقد كان السادات ، والإخوان ، والجماعات الإسلامية ، ثلاثة أصدقاء ..

ثم . . .

أصبحوا ثلاثة أعداء . .

كل منهم يكره الآخر ويتمنى أن يزيحه من الوجود . .

وكان أول من انزاح من الوجود أنور السادات

٨

الفيل لا يمر من ثقب الابرة

«حان الوقت لإعلان حرب العصابات»

عبود الزمر

هل كان التنظيم قادرا على قلب نظام الحكم ، فعلا ؟!

إنه حاول .. هذا صحيح .. وسعى .. هذا صحيح أيضا .. فهل .. لو كانت الظروف أفضل ـ كان يستطيع أن يستولى على السلطة ؟!

الإجابة ـ دون شك ـ بالنفى !

فالخطة التى رسمها عبود الزمر ـ على خبرته الطويلة فى المخابرات الحربية ـ خطة غير واقعية .. تعتمد على إحداث فوضى فى القاهرة ، والجيزة ، وأسيوط ، تؤدى إلى مظاهرات ، واضطرابات فى باقى المدن ، تتحول إلى ثورة إسلامية ، تعيد الخلافة ..

خطة خيالية ، ويمكن تنفيذها ، ولايمكن ضمان نجاحها ، لأن عناصرها الأساسية ليست فى يد التنظيم .. فالسيطرة على المدن الكبرى تحتاج لاعداد هائلة من أعضاء التنظيم .. وتحرك الناس ، مسألة غير مضمونة ، خاصة بعد ظرف الاغتيال ، الذى كان رد فعله ، الصمت المطبق على مصر كلها .. لا انفعال .. لا تحرك .. ولاحتى حماس للخروج إلى الشوارع ..

ومن الواضح أن عبود الزمر أحس ساعة الصفر (اغتيال السادات) أن تقديراته لم تكن كما يجب ، وهذا ما دفعه يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ لأن يتخلص من تعبير «الثورة الإسلامية» ويستخدم لفظ «حرب العصابات» .. وشتان بين التعبيرين .. وشتان بين أهداف ووسائل الثورة الاسلامية ، وأهداف ووسائل حرب العصابات ..

ومن الواضح أن عبود الزمر أحس ساعة الصفر بأن الوقت لايزال مبكرا جدا لتنفيذ خطته فى الثورة الإسلامية .. ولابد أنه أدرك أنه كان على صواب عندما رفض خطة

اغتيال السادات ، حتى يستعد التنظيم لهدفه الأكبر : الثورة الاسلامية والاستيلاء على السلطة . . ولابد أنه أدرك أن استجابته لضغط محمد عبد السلام فرج لقبول خطة خالد الإسلامبولى كانت استجابة غير موفقة . . وخاصة أن القدر كان لهم بالمرصاد ، ولم يمت خالد الاسلامبولى ورفاقه كما كان متوقعا برصاص الحرس الخاص للسادات . . وانكشف أمر التنظيم بعد القبض عليهم جميعا أحياء . .

00

والذى يرصد حركة أعضاء التنظيم ساعة الصفر يجد أنهم لم يكونوا على استعداد معقول لتنفيذ خطتهم . . باستثناء جماعة الوجه القبلى ، التى نفذت ما كلفت به ، ونجحت بصورة مذهلة فى ارباك أجهزة الأمن . . واحداث الذعر على مستويات مختلفة فى الدولة . .

ولو كانت قد وقعت أحداث مشابهة لتلك التى وقعت فى أسيوط فى مدن ومحافظات أخرى ، لما أمكن بسهولة القضاء على التنظيم فى أسيوط ، لان القضاء على التنظيم فى أسيوط استلزم سحب أعداد هائلة من جنود الأمن المركزى من معظم محافظات الصعيد ـ والدفع بها إلى أسيوط . . كما استلزم سفر وزير الداخلية (النبوى اسماعيل) ومساعده الأول (اللواء حسن أبو باشا) بالطائرة إلى هناك . . وقد بقى حسن أبو باشا فى أسيوط أكثر من عشرة أيام لم ينم فيها هو وقيادات الأمن المركزى ومباحث أمن الدولة على مستوى الجمهورية . . كما أن رجال الصاعقة التابعين لوزارة الداخلية نقلوا جوا إلى أسيوط لتطهير المدينة مما وقع لها . .

أما فى القاهرة والجيزة ، فقد كان موقف التنظيم ـ رغم وجود الزمر وفرج ـ ضعيفا ومهزوزا للغاية . . فقد بقى الزمر فى بيته الذى يختبىء فيه لايعرف بالضبط ماذا يفعل . . وراح محمد عبد السلام يفتش عمن يمده بمزيد من السلاح . . وتدفق عدد كبير من قيادات التنظيم على بيت عبود الزمر دون أن يعرفوا بالتحديد ما يجب عليهم أن يقوموا به . . وجلس المذيع محمد زهران البلتاجى ينتظر بيان الثورة الإسلامية ، الذى سيحمله محمد طارق ابراهيم اليه . . لكن طال انتظاره ، ولم يأت طارق ابراهيم ، ولم يأت البيان . .

وأقصى ما جرى فى ذلك اليوم ، مبادرة فردية من عضو أو اثنين من أعضاء التنظيم ، فى الإعتداء على بعض رجال الشرطة الذين وجدوهم فى طريقهم . .

هذا . .

بالرغم من أن أجهزة الأمن لم تكن على علم بأى شىء عن هذا التنظيم . .

لكن . .

المشكلة لم تكن فى معلومات أجهزة الأمن وانما فى امكانيات التنظيم . .

إن التنظيم أراد أن يمرر فيلا من ثقب ابرة . . أراد أن يستولى على نظام كامل بامكانيات ضعيفة . . أراد أن يكون ـ وهو فى حجم ضئيل ـ مثل شمشون الجبار !

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يحاول كل عضو من أعضاء التنظيم الاختباء فى المكان المناسب . . وتوزعوا جميعا على قرى ومحافظات مصر ، من الاسكندرية إلى أسوان . . ومن الجيزة إلى الواحات . . متصورين أن الأزمة يمكن أن تمر بسلام ، ومتصورين أنهم يمكن أن يعيدوا تجميع أنفسهم مرة أخرى . .

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يتساقط بعضهم واحدا وراء الآخر . . وربما كان هناك من لم يقبض عليه ، ولم تأت سيرته فى التحقيقات . ويستعد لجولة جديدة . . لكن . . من المؤكد أن التنظيم تلقى ضربة اجهاض قوية ، أطاحت بعناصر هامة وقيادية فيه . .

00

وإذا كانت خطة التنظيم ، غير عملية ، فانها فى الحقيقة كانت خطة مبتكرة ، وغير تقليدية ، فى قلب الحكم ، والإستيلاء على السلطة . .

إن الخطة التقليدية فى مثل هذه الحالات ، تقوم على تشكيل خلايا متعددة ، داخل القوات المسلحة ، يمكن استخدامها فى الوقت المناسب ، وهذا بالضبط ما كان يسعى اليه تنظيم سالم الرحال ، المسمى أيضا باسم «الجهاد» . . فقد ركز سالم الرحال على تجنيد ضباط وجنود ومتطوعين فى القوات المسلحة من الحرس الجمهورى ، والمدرعات . .

أما تنظيم عبد السلام فرج وعبود الزمر فقد كان يتصور أن الطريق إلى السلطة يمر ـ مثل إيران ـ عبر ثورة شعبية ، إسلامية ، تستطيع أن تغير النظام . . وكان يتصور أن تحريض الناس فى المساجد ، يمكن أن يؤدى إلى خروجهم «الفورى» للشوارع ، مطالبين بأن يتنازل النظام عن سلطاته ونفوذه . .

والطريف أن عبود الزمر حدد صورة الحكم بعد حصولهم عليه ، بأن يكون عبارة عن مجلس من علماء الدين ، يتولى ادارة شئون البلاد .. وكان هذا التصور سابقا لأوانه تماما ..

وكان مثل تصور شخص يحدد كيف سيدير مزرعة دواجن ، قبل أن يشترى الدجاجة الأولى .

00

ومما لاشك فيه أن محاولة مباحث أمن الدولة والنيابة العامة ، لاعطاء الأدلة المضادة ضد التنظيم ، جعلتهما تتصوران أشياء ثبت عدم صحتها ..

مثلا :

قالت النيابة العامة أن عمر عبد الرحمن اشترى جهازا لطبع شرائط الكاسيت التى سجل عليها أحاديث مناهضة لنظام الحكم ، والحض على كراهيته .. وكانت النيابة العامة توحى بذلك لما حدث فى ايران ، حيث كان شريط الكاسيت أحد الأسلحة التى استخدمها الخومينى فى نشر دعوته ، والتحريض على الثورة ..

وقد ثبت عدم صحة هذا الدليل ، لأن عمر عبد الرحمن اشترى الجهاز من السعودية ، ودخل به عبر الجمارك إلى مصر ، وباستماع المحكمة للشرائط الموجودة مع الجهاز ، ثبت أنها تحوى ترتيلا لآيات الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية الشريفة والتواشيح .

ومثلا :

قالت النيابة العامة ومباحث أمن الدولة :

إن عمر عبد الرحمن ، ضبط عنده ، عند تفتيش مسكنه ٢٠ ألف دولار ، و ٣٧٠ جنيها ، بخلاف ستة آلاف جنيه ضبطت فى منزل شقيقته .. وكانت النيابة والمباحث توحيان بوجود الأموال اللازمة للإنفاق على خطة التنظيم .. وقد ثبت أن هذه المبالغ كلها محاطة بأغلفة البنوك ولها سند شرعى فى اقتنائها .

00

ومما لاشك فيه ـ أيضا ـ أن التنظيم لم يكن قادرا على قلب نظام الحكم .. وذلك لأنه ، لم يمد فروعه إلى الأماكن الحيوية التى تسهل له ذلك .. أو لم يستطع ذلك ..

فهو لم ينجح فى ضم عسكريين له ، سواء ضباط أو جنود .. إلا من كان أصلا فى تنظيم سالم الرحال ..

وأقصى ما نجح فى الحصول عليه بعض الأسلحة والذخائر ، وبعض الأفرولات والسترات الكاكى .. بخلاف أنه دفع ألف جنيه لبعض الأشخاص لخراطة أجزاء من قاذفات «آر . بى . جى» باحدى ورش الجمالية ، وتطوير بعضها إلى صواريخ ..

وبجانب فشل التنظيم فى ضم عسكريين إليه ، كان واضحا أن خطته فى الاستيلاء على مبنى الاذاعة والتليفزيون كانت خطة هزيلة ..

فالسلاح اللازم لهذه العملية ، كانوا سيحصلون عليه من احدى كتائب الحراسة للمقر العام بألماظة يوم ٦ اكتوبر ، أى يوم العملية ، وقد كان ممكنا ـ وهذا حدث فعلا ـ أن لاينجحوا فى الحصول على السلاح .. فكيف يمكن أن تترك هذه العملية للظروف كما حدث ؟!

كما أن الاعتماد على وجود المذيع زهران البلتاجى داخل المبنى لتسهيل مهمة اذاعة البيان الأول للثورة ، كان اعتمادا ساذجا ..

فقد قرر رئيس قسم المراقبة الرئيسية بالاذاعة محمد يحيى محمود العواد ، أمام المحكمة ، بجلسة ١١ يونيو ١٩٨٣ :

ـ أن عملية ضم الموجات لايمكن أن يقوم بها أحد إلا بعد ممارسة طويلة ، وأن زهران البلتاجى وهو مذيع لايمكن أن يقوم بهذه العملية ..

وقال :

ـ إن دخول مبنى الاذاعة يكون بناء على تصاريح ، وقد تغيرت هذه التصاريح قبل ٦ اكتوبر ١٩٨١ وأصبحت من البلاستيك . وفى حالة الزيارة يقدم طلب لأحد مديرى الأمن ، وفى حالة الموافقة يستخرج تصريح مؤقت يستعمله الزائر فى حضور مرافق .

وقال :

ـ إنه فى حالة الاستيلاء على الاذاعة ، توجد محطات بديلة فى ماسبيرو ، ويمكن

قطع الاذاعة عنها وتوصيلها بمحطات أخرى ، وأن هذا الأمر معلوم لمن يعمل فى الغرفة الرئيسية فقط .

وإذا كان من الصعب ـ على هذا النحو ـ الاستيلاء على مبنى الاذاعة والتليفزيون ، والقاء البيانات الأولى ، فإن من المستحيل الاستيلاء على الأماكن الهامة فى مثل هذه الحالات ، مثل وزارة الدفاع . . ومقر الحرس الجمهورى ، كما كان مخططا على يد عبود الزمر . .

وكان أقصى ما يمكن أن يفعله أعضاء التنظيم هو التعامل مع الأهداف السهلة ، مثل جنود الشرطة الذين يقفون فى الشوارع ، وعربات الأمن المركزى التى تقف فى الميادين . . وهذا بالفعل ، ما جعل عبود الزمر يتنازل عن أهدافه الكبيرة (احتلال مبانى وزارة الدفاع وقيادة الأمن المركزى ، ووزارة الخارجية ، ومقر الحرس الجمهورى) ويأمر أعضاء التنظيم برمى قوات الأمن المركزى فى الشوارع بالقنابل . . او الاعتداء على رجال الشرطة الذين يتولون حراسة المرافق العامة . .

لقد كلف عبود الزمر البعض بجمع معلومات عن أماكن وأشخاص ، تصور أن التخلص منهم ، يؤدى إلى سقوط السلطة ـ كالتفاحة الناضجة ـ فى حجره . . لكن هذه المعلومات لم تكن ـ على ما يبدو ـ تكفى لكى يتخلص من هؤلاء الأشخاص . . ولم يكن عبود الزمر قادرا ـ على مايبدو أيضا ـ على ذلك . .

إن أحلامه كانت أكبر من امكانياته . .

وخياله كان أكبر من الأمر الواقع الذى حوله مباشرة . .

ولم يكن قادرا على أن يرفع امكانياته إلى مستوى أحلامه ، فذلك يحتاج لوقت طويل . . ولم يكن قادرا على أن يرفع الأمر الواقع من حوله إلى مستوى خياله ، فذلك يحتاج لمجهود كبير . .

وكان عليه أن يهبط بأحلامه إلى مستوى امكانياته . فلا يحقق أى شىء . . وكان عليه أن يهبط بخياله إلى مستوى الأمر الواقع الملموس من حوله ، فيقوم بما يمكن تسميته بزوبعة فى فنجان . . إذا جاز التعبير هنا . .

لكن . .

يبقى أن نتساءل :

ـ لماذا تحرك عبود الزمر ـ وهو ضابط المخابرات المحترف ـ بالتنظيم قبل الأوان ؟ . . لماذا لم يكتف بعملية الاغتيال المدبرة للإطاحة برئيس الجمهورية السابق ؟ . . لماذا قرر الانتحار على هذا النحو ؟ !

إن كل أعضاء التنظيم اعترفوا بأنهم سعوا ، وتحمسوا لاغتيال السادات ، بعد ما فعله معهم فى سبتمبر ١٩٨١ . .

واعترفوا :

ـ إن الانتحار كان واجبا بعد ذلك ، لأنهم كانوا سيلاقون نفس المصير ، لو قبض عليهم . حتى دون أن يتحركوا .

وقد يبدو هذا الكلام الآن نوعا من التبرير . .

وقد يبدو نوعا من الندم . .

الله أعلم !

٩

بين المنصة والروب الأسود

«ديمقراطية السادات الوهمية دفعت الشباب للعمل السرى»

هيئة الدفاع

فى قضية الجهاد

كانت قائمة الاتهامات طويلة جدا . . متنوعة جدا . . يكاد لايكون فى تاريخ القانون والقضاء الجنائى المصرى ، تنظيم آخر غيره ، حوكم بمثلها . .

كان وراء القفص ٣٠٢ متهمين .

وكانت هناك ٦٠ واقعة اتهمتهم النيابة العامة بارتكابها . .

وكانت هناك ٥٩ مادة قانونية جاهزة لمحاكمتهم ، من قوانين العقوبات ، والطوارىء ، والتجمهر ، والأحزاب السياسية ، والأسلحة والذخائر ، وقانون الاجراءات الجنائية . .

وبلغت جملة أوراق القضية ٣٥ ألف ورقة ، تضم شهادة ٤٥ شاهد اثبات ، و ٣٥ شاهد نفى ، بخلاف مرافعات النيابة (٩ جلسات) ومرافعات الدفاع (٩٥ محاميا) . .

وكانت الأحكام الصادرة وحيثيات الحكم ، مفاجأة نؤجل اعلانها الآن . .

هذه . .

باختصار . .

قضية تنظيم «الجهاد» . . القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا !

00

التهم الموجهة لأعضاء التنظيم : سمك . . لبن . . تمر هندى !

التجمهر . . تعريض السلم العام للخطر . . منع الهيئات الحكومية من ممارسة

عملها . . استعمال القوة . . احتلال مبان عامة . . ارتكاب جرائم القتل العمد . . تخريب منشآت عامة ونهبها . . إنشاء وتأسيس تنظيم حزبى غير مشروع . . إدارة جماعة ارهابية سرية . . مناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة . . حيازة أسلحة ومفرقعات دون ترخيص . . استعمال مفرقعات محظور استعمالها خارج القوات المسلحة . . سرقة أسلحة وذخائر مملوكة لهيئة الشرطة . . الإضرار بالوحدة الوطنية . . مهاجمة رجال الشرطة . . سرقات بالإكراه . . تخريب ممتلكات خاصة بالعمد . . تسلم عملات صعبة من الخارج . . اجبار موظفين عموميين على الامتناع عن عملهم . . اخفاء مشغولات ذهبية مسروقة . . محاولة قلب نظام الحكم . . والتدبير لقتل رئيس الجمهورية السابق !

OO

المضبوطات والأحراز : سمك . . لبن . . تمر هندى أيضا . .

مدافع رشاشة . . قنابل . . خزن . . بنادق . . صناديق رصاص . . جداول شفرة . . طلقات مضادة للدبابات . . طبنجات . . خرائط عليها رسومات كروكية لأماكن حيوية . . سيارات . . سلاح أبيض . . بلطة . . ملابس رسمية لجنود الجيش . . مفجرات . . ديناميت . . فنيل أمان . . بطاقات شخصية مزورة . . قنابل مسيلة للدموع . . أكياس بارود . . مشغولات ذهبية . . وأرشيف كامل للتنظيم . .

كانت هذه المضبوطات محرزة فى ٥٣ مجموعة أحراز . . لكل مجموعة منها رقم وتقرير ، ومحضر ضبط . .

وأضيف لهذه الأوراق الرسمية ٣٨٥ تقريرا طبيا خاصا بحالة المصابين من الضحايا من جنود الشرطة . . والأهالى . . والضباط . . و١٣ تقريرا طبيا خاصا باصابات المتهمين من أعضاء التنظيم .

OO

ارتفع صوت النيابة العامة فى هذه القضية حوالى ٣٠ ساعة . . بخلاف المرافعات المكتوبة . . وأخذت من جلسات المحكمة تسع جلسات . .

ومن الصعب ، بل من المستحيل تلخيص مرافعة النيابة العامة هنا . .

المتهمون فى المحكمة .

لكن .. يمكن القول : أن ممثلى النيابة الذين ترافعوا فى الدعوى ركزوا على ثلاثة جوانب رئيسية . فكر المتهمين .. أحكام القانون الذى يحاكمهم .. والادلة الموجهة اليهم ..

فى «فكر المتهمين» قالت النيابة العامة :

١ ـ لا جدال أن القرآن هو دستور الأمة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة شارحة ومبينة له .. لكن لايجوز تفسير القرآن بدون علم ، ولا تحميل ألفاظه ما يتفق مع الهوى .

٢ ـ أن كتاب «الفريضة الغائبة» الذى وضعه عبد السلام فرج وجعله دستور التنظيم ، يبين أن واضعه غير مؤهل تماما للإجتهاد أو تفسير القرآن والأحاديث ، ومن ثم فقد خدع نفسه ثم خدع الآخرين .

٣ ـ أن الجهاد ـ ليس حمل السلاح فقط ـ وانما هو عمل واسع .. فهناك الجهاد بالقرآن وهناك الجهاد ضد النفس ، وضد الشيطان .. وضد الفقر والمرض والانحراف بكل مظاهره .. أما القول بأن الجهاد هو القتال فذلك مفهوم غريب عن الفكر الإسلامى .. لأنه آخر مرحلة من مراحل الدعوة .

٤ ـ ليس صحيحا أن الإسلام انتشر بالسيف ، هذا مخالف تماما لطبيعة الإسلام فى كونه رحمة للعالمين .. فالقتال لايكون الا بعد استنفاد كل الوسائل ، وينتهى القتال اذا امتنعت الفتنة وضمنت الحرية لاقامة شعائر الدين .

٥ ـ إن الحديث الذى جاء فى «الفريضة الغائبة» ونسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وهو يخاطب طواغيت مكة : استمعوا يامعشر قريش ـ أما والذى نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح ، هو حديث سنده ضعيف ، وظاهر ما جاء فى هذا القول يناقض ما جاء عن الإسلام من أنه دين رحمة .

٦ ـ إن الكفر معناه الجحود والإنكار وليس معناه التقصير فى أمر من أوامر الله .. وتكفير الفرد ليس أمرا هينا .. وقذف المجتمعات الإسلامية المعاصرة بأنها جاهلية تارة وكافرة تارة أخرى ، أو أنها تحكم بأحكام الكفر فإن ذلك يعتبر حكما جائرا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

٧ ـ الرأى الأرجح فى تفسير الآية الكريمة ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون﴾ هو أن هذه الآية من قبيل التنفير من معصية عدم الحكم بما أنزل الله عمدا بالإنكار والجحود .

٨ ـ وردا على تشبيه حكام اليوم بالتتار ، ومن ثم فهم مرتدون ، فإن المقارنة ظالمة ، فالتتار كفار فى الأصل يتظاهرون بالاسلام وأفعالهم تفضح بواطنهم الكافرة .

٩ ـ ان الله عندما يدعو المسلمين لقتال الحكام بالسيف ، فإنه يقصد الحكام المشركين لنقضهم العهد ، وفتنتهم المسلمين عن دينهم ، ولم ترد هذه الآية لقتال المسلم العاصى .

١٠ ـ إن الدين ينهى عن ان يكفر المسلم أخاه المسلم وأن الحاكم هو رمز وحدة جماعة المسلمين وهو القائم على شئونهم وقد أمر الله بطاعة أولى الأمر فى غير معصية ، فإن كان تكفير المسلم كبيرة عند الله فالقول بتكفير الحاكم المسلم أكبر .

وفيما بعد رد الدكتور عمر عبد الرحمن على ما قالته النيابة العامة فى هذا الصدد ، الذى وصفه بأنه افتراءات .. وقال :(١)

إن ما تقوله النيابة يعد اختراعا لقواعد جديدة للإيمان ، كأنهم شرعوا من الدين مالم يأذن به الله .. فالحاكمية لله .. والجهاد ليس ضد الفقر والمرض وانما هو القتال فى سبيل الله .. والظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع لاتسمح له أن يعطل حدود الله وشرعه .. وقد أوجب الله القتال حتى يكون الشرع كله له .. ثم .. «لابد للمد أن يفيض ولابد للسدود أن تنهار ولابد للقردة أن يطمرهم الموج والركام ، وعندئذ فلتنزل سورة قرآنية فى الجهاد تسمع دمدمة الآيات ومن ورائها فرقعة السلاح تضرب السيئة بالسيئة وتعالج الغدر بالقصاص ، تصب النقمة على المتلاعبين بالدين وتكيل لهم الضربات على نحو يثير الرعب فى القلوب ، تحدد موقف الإسلام الحاسم من أعدائه ، تعلن الحرب على الأحزاب المريبة ، وتنظف الجو من آثار الشرك والمشركين ومفاسد أهل الكتاب وذبذبة المنافقين ، ترسم للمسلمين ما يتخذونه أساسا لدولتهم ومنهجا لدعوتهم » .

00

(١) د . عمر عبد الرحمن ـ كلمة حق .. دار الاعتصام .

وفى أحكام القانون قالت النيابة :

١ ـ إن محاولة قلب نظام الحكم هى جزء من مرحلة التحضير التى تؤكد تصميم الجناة على المضى فيما عزموا عليه .

٢ ـ إن التجمهر الذى قاموا به هو تجمهر يعاقب عليه القانون لأنه تجمهر يعرض السلم العام للخطر .

٣ ـ ان جريمـة انشاء تنظيم حزبى غير مشروع ثابتة ، فالتنظيم موجود ، وغير شرعى ، ويأخذ صفة الحزب السياسى .

٤ ـ إن عقوبة حيازة الأسلحة والذخائر الاعدام إذا كانت بقصد استعمالها فى أى نشاط يخل بالأمن العام . . أو النظام العام .

٥ ـ إن المتهمين الذين كانوا فى الخدمة بالقوات المسلحة ارتكبوا أفعالا ترمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية .

وفى الأدلة الموجهة للمتهمين ، قدمت النيابة الأحراز . . والتحققات . . وشهود الإثبات !

00

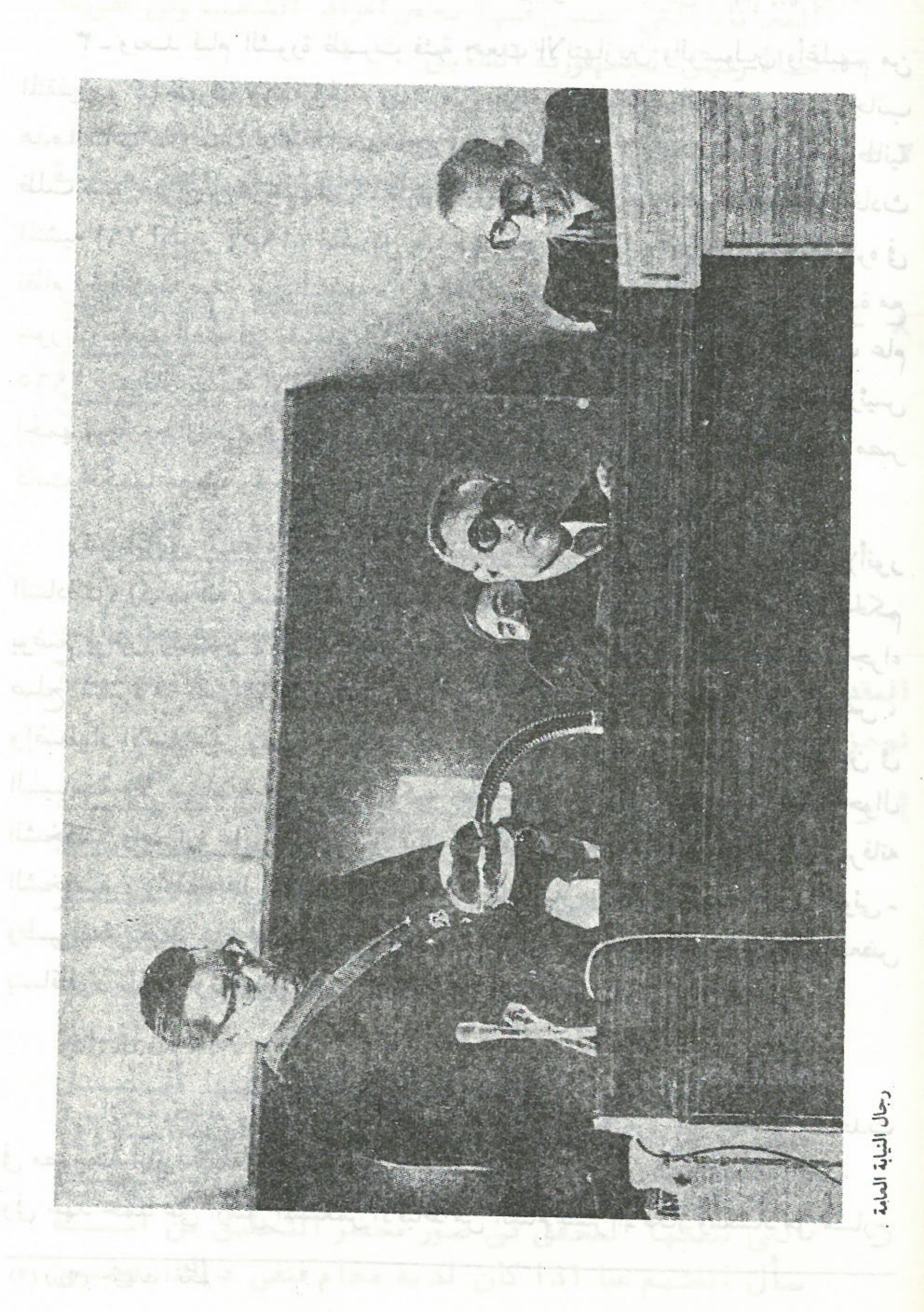
وجاء الدور على الدفاع . .

عشرات الجلسات . . مئات الساعات . . أبرع المحامين . . جدال فى الفقه . . درس فى التاريخ . . انتقاد للحاكم . . صراخ فى وادى السياسة . .

قال الدفاع :

١ ـ إن المتهمـين يريدون الانتصـار لدين الله وفى سبيل ذلـك هم مستعـدون للموت ، فلايكمل ايمان المسلم حاكما أو محكوما إلا بتطبيق شرع الله ، ومن انتقص منه فقد انتقص فى دين الله . ومن جحد شرع الله ولم يطبقه خرج عن الملة بالاجماع ومن أنكر معلوما من الدين بالضرورة فهو من الكافرين .

٢ ـ إنه بعد أن ألغى كمال أتاتورك الخلافة الاسلامية ظهرت فى مصر يقظة (منذ خمسة وخمسين عاما) بظهـور جماعـة الاخوان المسلمين ، فنادى الشيخ حسن البنا



رجال النيابة العامة

بالاسلام كل لايتجزأ ، ووجوب أن يكون الحكم بالقرآن والسنة ، وهنا بدأ الصدام بين الإخوان المسلمين والسلطة لأن ممثلى السلطة يعارضون هذا الدين لأنهم يجهلونه .

٣ ـ وبعد قيام الثورة ظهرت فئة جمعت الانتهازيين والوصوليين وأغلبهم من المثقفين ، كما ظهرت طائفة الخدم ومنهم من يطبخون القوانين والقرارات ـ وإلى جانب هذه الفئات كان هناك عامة الشعب منهم الجاهل والجاحد . . وهنا بدأت بؤرة سرطانية ظلت تسير حتى جاءت بالمتهمين الماثلين . وانتقد الدفاع تصرفات السلطة بعد حادث المنشية (٢٦ اكتوبر ١٩٥٤) ضد كل صاحب فكر اسلامى ، كما أبدى وجهة نظره فى نظام الحكم وما صدر عن السلطة من قرارات خاصة بتأميم قناة السويس والوحدة مع سوريا وتأميم الصحف وتأميم الشركات والتدخل فى ثورة اليمن واعتقالات عام ١٩٦٥ ، ولجان تصفية الاقطاع ونكسة ١٩٦٧ وما تلاها من أحداث ، وما قاله رئيس الجمهورية (جمال عبد الناصر) فى ذلك الوقت عندما قدم بيان ٣٠ مارس ـ إن مصر كانت تحكمها عصابة وتحكمها دولة المخابرات . .(٢)

«كما أبدى الدفاع وجهة نظره فى نظام حكم رئيس الجمهورية السابق (أنور السادات) وكيف أنه رسم لنفسه طريقة حكمه الفردى مع اعطاء شرعية لهذا الحكم بوضع قوانين ودستور لايتعارض مع مصالحه . وانتقد القرارات الصادرة منه باجراء صلح منفرد مع اسرائيل ، واصداره قوانين تمكن السلطة من إعتقال أى شخص ، وإضطهاد الإسلاميين وابعادهم عن الحكم وانكاره معلومة من الدين بقوله لادين فى السياسة ولا سياسة فى الدين وتهكمه على حجاب المرأة واصداره قانون الأحوال الشخصية واصراره على بناء مجمع الأديان واتخاذه سياسة اقتصادية متضاربة وتصرفاته الشخصية ، وتحفظه على ١٥٣٦ شخصا منهم عدد كبير من المسلمين بغير مبرر قانونى ـ وطريقة تنفيذ هذا القرار التى كادت أن تؤدى إلى هلاك البعض اذ بدأ البعض يتساقطون بالموت وبالانهيار العصبى والنزيف الداخلى» .(٣)

وقال الدفاع :

٤ ـ ان ما وقع من المتهمين هو انتفاضة شعبية إسلامية ، فى مواجهة كل ما حدث فى مصر منذ أيام الحملة الفرنسية ، التى حاولت إبعاد المصريين عن العصبية الدينية . . وفى عهد محمد على أرسل المستعمر الأقباط من الشام لنشر الأفكار والفساد من مسارح

(٢) و (٣) حيثيات الحكم .

العربى ـ وصورة من كتاب السلام الضائع وصورة من كتاب خريف الغضب ـ وبهذه الصور والمقالات والكتب ـ حالة المعاناة التى يعيش فيها بعض افراد الشعب وعن طريقة حياة رئيس الجمهورية السابق .

٧ ـ عدد من الابحاث بعنوان العلمانية والدفاع الشرعى الشريعة الاسلامية وآثار الجهل والغلط فى الشريعة الاسلامية .

٨ ـ صورة ضوئية من الحكم الصادر فى القضية ٩ / ٣٦ وبتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ والقاضى بوقف تنفيذ القرار رقم ٤٩٣ / ١٩٨١ فيما تضمنه من التحفظ على جميع الاشخاص الوارد اسماءهم بالكشف المرفق به .

الجانب الثانى من مرافعة الدفاع ـ القسم القانونى

دفع الدفاع عن المتهمين فى مرافعاته الشفوية ومذكراته المقدمة خلال فترة المحاكمة ـ الدعوى ـ بعدة دفوع قانونية نوجز فيما يلى :ـ

أ ـ الدفع ببطلان اجراءات التحقيق لعدم توفير حماية التحقيق الابتدائى وهو حق المتهم فى الاستعانة بمحام ـ اعمالا لنص المادتين ٦٩ / ٧١ من الدستور والمواد ٧٧ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية وأنه لا يقدح من ذلك أن المتهمين لم يودعوا تقريرا فى قلم كتاب المحكمة بأسماء محاميهم وذلك لان ظروف المتهمين والحالة التى كانوا عليها قبل عرضهم على النيابة العامة كانت لا تسمح لهم بايداع تقرير فى قلم كتاب المحكمة بأسماء محاميهم وأن العبارة التى يثبتها المحقق فى صور محضر التحقيق من أنه سأل المتهم عما اذا كان لديه محام فنفى ذلك ـ وهى

وثيقة تثبت أن المحامين دفعوا ببطلان اجراءات التحقيق .

ودور بغاء إلا أن الأفغانى ومحمد عبده تصديا لذلك . . ثم بعد ذلك جاء الاستعمار ببعض الكتاب يكتبون ضد العقيدة الإسلامية كطه حسين وتوفيق الحكيم وعلى عبد الرازق ، حتى قامت ثورة ١٩١٩ وضاعت الدعوة الإسلامية وفصلت مصر عن الخلافة . . واستمر الحال على ذلك إلى أن جاء أنور السادات وفعل ما فعله . . فقد وصف زى المرأة المسلمة بأنه خيمة وألقى بعلماء المسلمين فى السجن ، مما زاد فى اثارة حفيظة المسلمين ، وكان خروجهم فى أسيوط يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ وردهم على قوات الأمن عندما منعتهم من الصلاة فى الخلاء ، أمرا طبيعيا .

٥ ـ إن الحاكم خرج على شرعية الله والقانون . فكان واجبا على الرأى العام الخروج عليه . . وقد سقطت الشرعية عن الدولة بتصرفات رئيس الجمهورية السابق ابتداء باعتقال ١٥٣٦ شخصا إلى سبه أئمة الدين ، واهداره السلطة ، مما يحق معه للشعب أن يقاوم . . وعلى ذلك فالواقعة المعروضة أمام المحكمة إن صحت تشكل جريمة بغى لاينبغى الخروج عن حدها الشرعى .

٦ ـ إن الديمقراطية فى عهد أنور السادات كانت ديمقراطية شكلية ، مما أدى بها إلى طريق مسدود وإلى العمل السرى ، وأن الإصلاح هو فى اعطاء الشعب حريته فى إختيار الحاكم والحق فى محاسبته . . وان الشعب المصرى يعيش فى حالة معاناة بينما تصرف بعض الصحافيين بدهاء لابعاد رئيس الجمهورية السابق عن الشعب ومتاعبه .

٧ ـ إن المتهمين نشأوا وسط جو متناقض بين الواقع والمعلن ، وفى غياب مناهج التربية الدينية ، وفى مجتمع يتصرف فيه رئيس الجمهورية السابق وأعوانه فى ثروات البلاد بغير هدف أو محاسبة .

٨ ـ ان الجماعات الإسلامية نشأت بتأييد من أنور السادات لمناهضة التيار الشيوعى فى البلاد ثم محاربتهم بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد لاعتراضهم عليها . . وقد أدى ذلك كله إلى التجاء المتهمين إلى الدين ـ والدين ليس مجرد عبادة ـ انما هو شريعة كلية تشمل منهاجا لعلاقة الانسان بربه ومنهاجا لنظام المجتمع فيه صلاح للجميع .(٤)

(٤) قدم الدفاع إلى المحكمة بعض الأوراق التى تثير الشك فى موقف بعض الأقباط من الوحدة الوطنية . . كما قدم مقالة صادرة من الجماعة الإسلامية عن حكم الطائفة الممتنعة عن شرائع الاسلام . . وعدد من الابحاث بعنوان العلمانية والدفاع الشرعى . . وصورة ضوئية للحكم الصادر بوقف تنفيذ قرارات التحفظ .

ويواصل الدفاع مرافعته . .

ويقترب من الصلب القانونى للقضية . .

ويدفع ببطلان إجراءات التحقيق ، لأنها لم تتم ـ حسب القانون ـ فى وجود محامين عن المتهمين . . ولأنه لم يسمح للمحامين بالاطلاع عليها أولا بأول . . كما أن المتهمين لم يوقعوا على محاضرها ، هم وكتاب هذه المحاضر .

وقد ردت المحكمة على هذا الدفع قائلة : إن المتهمين لم يعلنوا عن المحامين المدافعين عنهم ، الذين يمكنهم الحضور معهم أثناء التحقيقات . . كما لم يقدم الدفاع ما يفيد أنه طلب الاطلاع على التحقيقات التى تجرى أولا بأول . . ولاتحتاج صحة التحقيقات توقيع المتهمين عليها ، اذ يكفى أن يوقع المحقق . . فقط عليها .

ويدفع المحامون ببطلان الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين لأنها أثر استجواب مرهق ، كما أنها وليدة اكراه مادى وأدبى !

وترد المحكمة : إن المحقق كان يمتنع عن مواصلة التحقيق اذا ما قال له المتهم : إنه مرهق ! وأخذت المحكمة بالدفع الخاص ببطلان الاعترافات الوليدة لإكراه مادى وأدبى !

ويدفعون ببطلان إجراءات التسجيل والتصوير لأنها لم تخضع للقواعد والشروط القانونية !

وترد المحكمة : إنها لم تأخذ بهذا الدليل واستبعدته ، واكتفت بما اعترف به المتهمون فى التحقيقات .

ورفض المحامون تطبيق قانون العقوبات على الافعال التى ارتكبها المتهمون ، لأنهم ارتكبوها بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، ولأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى ، ولأنهم كانوا فى حالة ضرورة وقاية أنفسهم وغيرهم من خطر جسيم على النفس .

وردت المحكمة على هذا الدفع ، ببراعة ، واتقان ، يطول شرحهما .

وقال المحامون :

ـ إن المتهمين لم يقصدوا قصدا جنائيا وهم يفعلون ما نسب اليهم ، فقد وجدوا آيات الله صريحة . . واضحة ، فأخذوها وطبقوها .

وردت المحكمة :

ـ إن هذا الدفع لا أساس له من القانون : أو الواقع ، وخاصة ان المحامين لم يقدموا دليلا واحدا على أن أيا من المتهمين له أهلية الاجتهاد شرعا ، ومن ثم فليس من حقهم أن يأخذوا آيات الله ـ دون علم ـ ويطبقوها ، كما ذهب الدفاع عنهم . كما إنه لم يثبت للمحكمة أنهم سألوا أهل الذكر بل إن غالبيتهم قرر بالتحقيق أن معلوماتهم منقولة من كتب السلف ! ومن ثم فقد قام الدليل الكافى على توافر القصد الجنائى لدى المتهمين .

00

ولم يتوقف الحوار القانونى بين الدفاع والمحكمة عند هذه الحدود العامة ، بل امتد ليشمل كل متهم من المتهمين على حدة . .[٥]

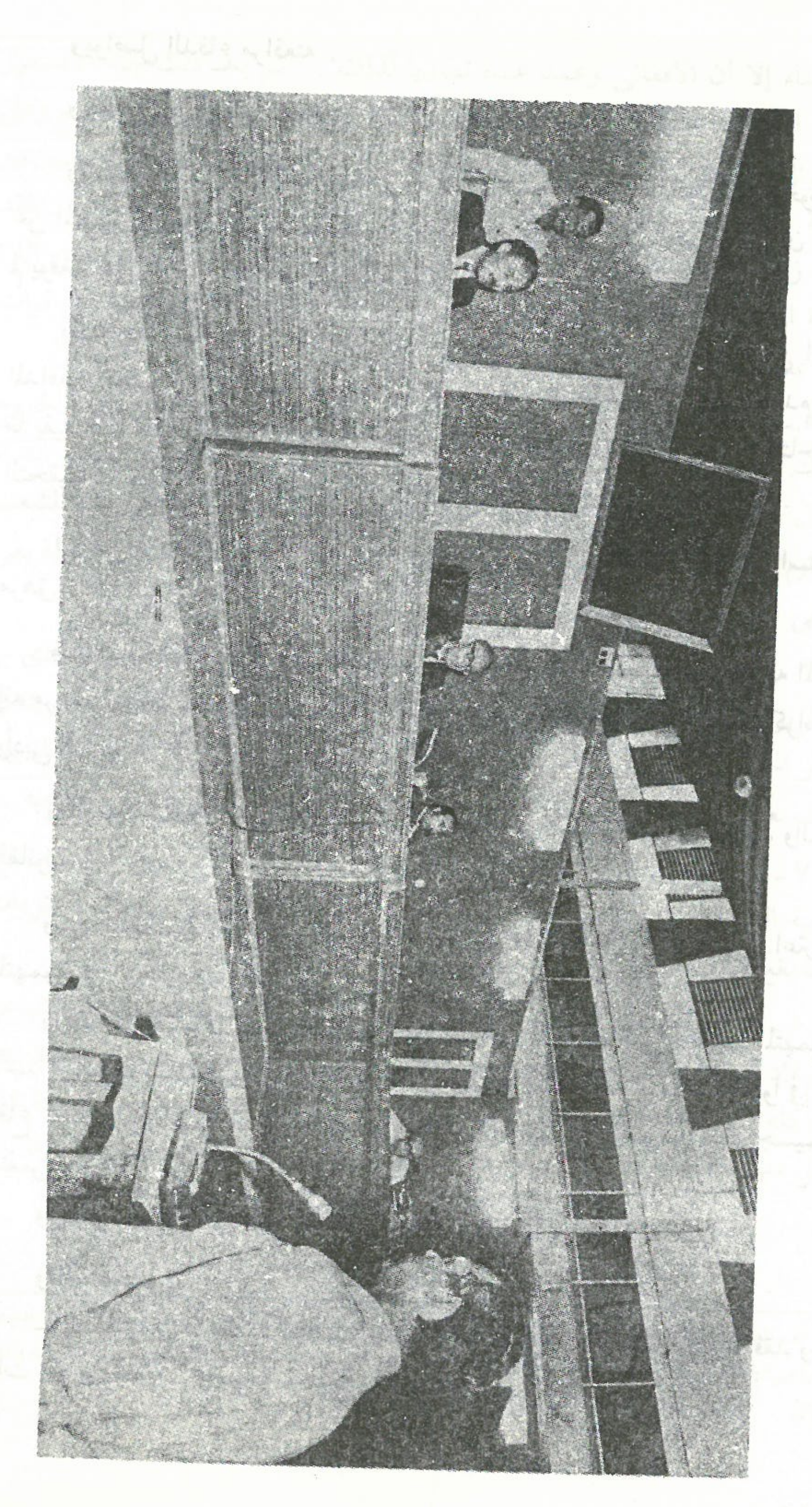
الدفاع : إن عبود الزمر مسلم عادى وأقواله كلها تنحصر فى حدود الفكر وأن أمر تدريب وتجنيد بعض العناصر كان مجرد مسائل نظرية وإنه اشترى السلاح بعد أحداث الزاوية الحمراء ليدافع عن نفسه . . إنه كان يفكر ولا عقاب على الفكر . . ومجرد الفكر لايمكن أن يعتبر محاولة لقلب نظام الحكم .

المحكمة : لم يقتصر دور عبود الزمر على مجرد التفكير والثابت من الأوراق انه هو أحد مؤسسى التنظيم ومدير حركته . . وقد اعترف أن الهدف من التنظيم إقامة الدولة الإسلامية لكى تحكم بشريعة الله ، واعترف بأنه كان يضع الخطط وينظم حركة العمل والتدريب ، وتجميع المعلومات وكان اعترافه بذلك قاطعا !

د : ان أحدا لم يشاهد كرم زهدى يرتكب ما نسب اليه ، كما أنه لم يعترف أمام المحكمة بأى شىء . . أما ما قاله فى التحقيقات فيعد اقراراً وليد إكراه وليس اعترافا . . ثم إن لغته فى أقواله تختلف عن لغته فى الحقيقة . . ولو كان كرم زهدى هو الذى أسس التنظيم فيكون تأسيسه بناء على أوامر من السلطة . .

م : إن كل زملاء كرم زهدى اعترفوا بدوره فى رفع المستوى الفكرى لهم ، وانه هوالذى أحضرهم لعبود الزمر وأدخلهم التنظيم !

(٥) لخصنا مادار بين الدفاع والمحكمة بخصوص المتهمين على هذا النحو من باب التبسيط وسهولة الفهم . وقد رمزنا للدفاع هنا بحرف «د» وللمحكمة بحرف «م» .



المحكمة تستمع لأحد الشهود

د : لكن كرم زهدى وناجح عبد الله وباقى جماعة الصعيد ليس لديهم امكانيات لقلب نظام الحكم !

م : كيف ، وقد ضبطت السلطات معهم كميات وفيرة من الأسلحة والذخائر !

د : إذن مارأى المحكمة فيما صرح به فؤاد محيى الدين فى جريدة «الأخبار» من أنه لا علاقة بين حادث اغتيال رئيس الجمهورية السابق وحوادث أسيوط !

م : هذا التصريح صادر من شخص غير مسئول عن التحقيق ، ولم يصدر بعد اطلاع على مفردات القضية .

د : إن هنـاك تنـاقضـا بين مذكرات مباحث أمن الدولة وأقوال المتهمين وأقوال الشهود ، وهذا التناقض يدعو إلى الشك فى أن أحداث أسيوط وقعت بالكيفية التى تقول بها النيابة العامة ، وان من الاكيد أن هذه الحوادث ارتكبها آخرون خلاف المتهمين وخاصة انه لم يقبض على أحد منهم فى مكان الحادث .

م : لقد قرر المتهمون المسئولون عن الصعيد أنهم اتفقوا على تنفيذ ما حدث . . وجاءت اعترافاتهم جميعا فى هذا الصدد متطابقة .

د : إن أحداث أسيوط افتعلت ترضية للجالسين فى مناصب الحكم سواء فى أمريكا أو اسرائيل تأمينا لانسحاب اسرائيل وقد خرج المسلمون فى أسيوط يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ لصلاة العيد فانهالت عليهم الأعيرة النارية .

م : هذا كلام نظرى !

د : وبالنسبة للمتهم أسامة ابراهيم حافظ ، شهد اثنان سألتهما المحكمة يوم ٢٦ يناير ١٩٨٢ ، انه كان مختبئا معهما فى شقة بعزبة الخشب بالمنيا منذ ٢٠ سبتمبر إثر صدور قرار بالتحفظ عليهم ، ثم اختبأ معهما فى شقة بميدان العتبة حتى ١٢ اكتوبر ولم يتركها خلال هذه الفترة .

م : المحكمة لا تطمئن لهذه الشهادة بعد أن ثبت بيقين أن المتهم حضر اجتماع ٢٨ سبتمبر الذى رأسه محمد عبد السلام ونوقشت فيه الخطةالتى وضعت لتحقيق هدف التنظيم .

د : اذن ما رأى المحكمة فى هذه الشهادةالصادرة من المستشفى الجامعى بأسيوط والتى تفيد أن المتهم هشام عبد الظاهر توجه إلى المستشفى يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ الساعة السادسة والربع . . أى أنه أصيب وهو يصلى وذهب إلى المستشفى ولم يشترك فى الأحداث .

م : إن هذه صورة للشهادة وليست الشهادة نفسها ، ثم إن هذه الصورة تتنافى مع الثابت فى محضر الضبط ، والذى يفيد أنه دخل المستشفى فى السادسة مساء !

د : وبالنسبة للمتهم عبد الناصر عبد العليم درة ، لم يثبت اشتراكه فى مقاومة قوات الشرطة ، بل إنه جرى وتسلق المواسير إلى دور علوى فور سماعه الرصاص وضبط فى الدور الخامس .

م : هذا صحيح . . لكنه يحاكم لأسباب أخرى غير مقاومة قوات الشرطة .

د : وطارق الزمر لم يقاوم رجال الشرطة إلا بعد أن جاوزوا حدود وظيفتهم وقصدوا قتل الموجودين بالشقة الذين سارعوا بتسليم أنفسهم فور علمهم بأن القادمين من قوات الشرطة .

م : الثابت إن طارق الزمر ومن معه بادروا باطلاق النيران على قوات الشرطة بقصد قتلهم . . وعندما لم يعد هناك أى مفر سلموا أنفسهم !

واستمر الجدل بين الدفاع والمحكمة على هذا المنوال . .

لقد ركز الدفاع فى مرافعاته عن المتهمين على :

أن التنظيم أسس برضاء السلطات لمحاربة التيار الشيوعى . . آن حوادث أسيوط مدبرة من قبل السلطات . . أن اعترافات المتهمين وقعت تحت الإكراه . . أن أفكار المتهمين لم تخرج عن حيـز عقولهم . . أن تحريات مباحث أمن الدولة متناقضة مع التحقيقات . . أن أقوال شهود الاثبات ملفقة وغير متسقة مع باقى التحقيقات . .

وقـد ركـزت المحكمـة ـ عموما ـ فى ردها على الدفاع ، على الأدلة التى لاتقبل الشك ، ولم تستند إلى الأدلة التى يمكن الطعن فى صحتها !

وبصورة عامة كان الحوار بين منصة المحكمة ، وأصحاب «الأرواب» السوداء حوارا قويا . . متمكنا . . بارعا . . ومثيرا .

لكن . .

رغم ذلك ، كان فى المحاكمة ، مفاجآت أكثر إثارة من هذا الحوار !

١٠

الأمن آخر من يعلم

«أجهزة الأمن لم تكن على علم بنشاط التنظيم»

حيثيات الحكم
فى القضية

ألقت المحكمة ـ بجرأة لم تحدث من قبل ـ بأكثر من قنبلة ، وهى تنظر هذه القضية !

كانت أولى هذه القنابل :

«أن أجهزة الأمن فى الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ ، وحتى بدأ فى تنفيذ مخططه بمحاولة قلب نظام الحكم فى الدولة» . .

لقد بنى التنظيم . . واستكمل هيكله ، وجند أعضاءه ، ورسم الخطط ، واشترى السلاح ، وتحرك من قبلى لبحرى ، ورغم ذلك كانت أجهزة الأمن ـ كما استقر فى يقين المحكمـة ـ آخر من يعلم . . وهذه كلها بوادر «كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب» . .

بل . . .

أكثـر من ذلك ، إن عددا كبيرا من المتهمين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ (قرارات سبتمبر) وظلوا هاربين ، لم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث . .

الأمر الذى جعل المحكمة تؤمن : «أن أجهزة الأمن فى الدولة لم يكن لها أى نشاط سابق على الأحداث» رغم كل الصلاحيات والنفوذ الذى حصلت عليه .

٥٥

ألقت المحكمة ـ بجرأة لم تحدث من قبل ـ بأكثر من قنبلة ، وهى تنظر هذه القضية !

كانت أولى هذه القنابل :

«أن أجهزة الأمن فى الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ ، وحتى بدأ فى تنفيذ مخططه بمحاولة قلب نظام الحكم فى الدولة» . .

لقد بنى التنظيم . . واستكمل هيكله ، وجند أعضاءه ، ورسم الخطط ، واشترى السلاح ، وتحرك من قبلى لبحرى ، ورغم ذلك كانت أجهزة الأمن ـ كما استقر فى يقين المحكمة ـ آخر من يعلم . . وهذه كلها بوادر «كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب» . .

بل . . .

أكثر من ذلك ، إن عددا كبيرا من المتهمين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ (قرارات سبتمبر) وظلوا هاربين ، لم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث . .

الأمر الذى جعل المحكمة تؤمن : «أن أجهزة الأمن فى الدولة لم يكن لها أى نشاط سابق على الأحداث» رغم كل الصلاحيات والنفوذ الذى حصلت عليه .

إن ٣٣ عضوا بارزا من التنظيم كانوا ضمن قائمة قرارات التحفظ التى أصدرها أنور السادات فى ٢ سبتمبر ١٩٨١ . . إلا أن أجهزة الأمن لم تستطع أن تقبض إلا على عدد قليل منهم . . وظل الباقون طلقاء يديرون حركة التنظيم لتحقيق أهدافه إلى أن وقعت الأحداث . .

وقد كانت فرصة ذهبية لأجهزة الأمن وقوع نبيل المغربى فى يدهم يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، بعد أن أبلغ عنه صابر عبد المنعم حسن ، وقال : إنه صحبه إلى طريق الواحات وشاهده يدرب أشخاصا على السلاح ، وأنه طلب منه شراء سلاح بعد أن حدثه عن التنظيم القائم الذى ينتمى اليه . .

لكن . . أجهزة الأمن لم تستفد من هذه الفرصة ، ولا هذه المعلومات ، ولم تحاول المشى وراءها ، واكتفت بتحرير قضية ضبط سلاح لنبيل المغربى .

والدليل على ذلك أن مساعد وزير الداخلية اللواء محمد عليوه زاهر أرسل خطابا الى نيابة أمن الدولة ، يطلب الاذن بتصوير وتسجيل اللقاء بين نبيل المغربى وصابر حسن ، دون أن يشير إلى أى معلومة عن التنظيم . . ولا عن نبيل المغربى الذى ثبت فيما بعد أنه من مؤسسيه .

كان ذلك فى ٢١ سبتمبر ١٩٨١ .

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، أرسل اللواء محمد عليوه زاهر خطابا آخر إلى نيابة أمن الدولة العليا ، يتضمن التحريات التى أجريت على نبيل المغربى ، بعد بلاغ صابر حسن عنه ، وأشار الخطاب إلى أن نبيل المغربى يتردد بصفة منتظمة على الشقة رقم ٥ الكائنة بالعقار رقم ٩ شارع عفيفى بالجيزة . . ولم يشر الخطاب إلى أى معلومة عن مستأجر هذة الشقة التى طلبت الداخلية من النيابة الاذن بضبط مستأجرها . . الذى اتضح فيما بعد أنه عبود الزمر . .

وهذا يعنى أن الأمن لم يقم بأى تحريات عن مستأجر الشقة قبل تاريخ هذا الخطاب . . ولو كان قد فعل لما اكتشف بعد مداهمتها أنها تخص أخطر شخصية فى التنظيم . . ولو كان قد فعل لاختار الوقت المناسب لمداهمتها ـ وهو الوقت الذى يكون عبود الزمر بها . . ولما اقتحمها فى غياب صاحبها ، الأمر الذى جعله يهرب إلى مكان آخر . . ويأخذ حذره أكثر ، ويظل مطلق السراح حتى نهاية الأحداث . .

فان المحكمة توصى علماء المسلمين ـ المؤهلين للاجتهاد ـ سواء أكانوا يشغلون وظائف فى الدولة او يمارسون الدعوة ـ أن يجتمعوا ويبحثوا ومن تلقاء أنفسهم ودون دعوة من احد ما اثير من آراء شرعية فى هذه القضية ويدلون برأيهم السليم المستمد من شرع الله ـ الذى لا خلاف فيه ـ لا يخشون فيما يقولون لومة لائم سواء أكان حاكما أو محكوما لا يخشون ضياع نفوذ أو جاه ولا يخشون ارهاب أصحاب فكر ـ فهم أهل الذكر الذى " يرجع اليهم فى حالة الخلاف على الرأى .

الموضوع السادس ـ ان اجهزة الامن لم تكن لديها معلومات عن التنظيم قبل الاحداث :

من الامور التى استقرت فى يقين المحكمة ان اجهزة الامن فى الدولة وعلى كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ انشائه خلال عام ١٩٨٠ وحتى بدأ فى تنفيذ مخططه بمحاولة قلب نظام الحكم فى الدولة . رغم ان التنظيم كما هو ثابت من التحقيقات التى تمت كان له نشاط ممتد فى جميع محافظات الجمهورية ـ يعقد الاجتماعات ويجند الافراد ـ ويشترى السلاح ويدرب الاعضاء ـ ورغم ان اعضاء التنظيم كثفوا من نشاطهم بعد قرارات التحفظ الصادرة فى ٢ سبتمبر ١٩٨١ بعقد لقاءات فى محافظات الوجه القبلى والقاهرة والجيزة والتنقل بين هذه المحافظات وشراء مزيد من الاسلحة النارية وتوزيع مالديهم من مفرقعات وقنابل على أماكن آمنه فى نظرهم ـ وهى كلها بوادر كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت اجهزة الامن معنية بأمن هذا الشعب ولو كان هناك متابعة من هذه الاجهزة ومراقبة ـ خاصة وان عددا كبيرا من المتهمين الحاليين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ وظلوا هاربين لم يقبض عليهم حتى وقوع الاحداث . الامر الذى تستخلص منه المحكمة بوضوح أن أجهزة الامن فى الدولة لم يكن لها أى نشاط سابق على الاحداث رغم ان أهمية الضبطية الادارية قد ازدادت فى الوقت الحاضر نظرا لازدياد الاهتمام بالدور الوقائى للقانون الجنائى ووظيفته فى الردع .

المحكمة تؤكد فى حيثيات الحكم أن الأمن كان آخر من يعلم .

واعترف مدير أمن أسيوط اللواء محمود يوسف عيد أمام المحكمة :

ـ إن ما حدث كان مفاجأة له .

وقال فى جلسة ٢٢ فبراير ١٩٨٣ :

ـ إن المفاجأة غير المتوقعة وعدم وجود تنبيه سابق أدت إلى نجاح المتهمين فى اقتحام مديرية الأمن بأسيوط ، رغم وجود إمكانيات لصد الهجوم .

أى أن مدير أمن أسيوط لم تكن لديه أية معلومات عن التنظيم ، ولم يتلق من رئاسته فى وزارة الداخلية ما يجعله يأخذ حذره . . ولا يفاجأ !

ويقول المقدم احمد ممدوح كدوانى مفتش مباحث أمن الدولة بأسيوط :

ـ إنه فوجىء هو الآخر !

وأمام المحكمة ، فى جلسة ٥ مارس ١٩٨٣ ، قال :

ـ لم تصل إلى معلومات عن احتمال اثارة شغب صباح يوم العيد ، ولم يصل إلى علمى معلومات أن الجماعات الإسلامية تسعى إلى الحصول على سلاح قبل الأحداث ، وقد علمت أن الجماعات الإسلامية وراء الأحداث بعد أن شاهدت بنفسى على الشريف ضمن المهاجمين لمديرية أمن أسيوط يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ .

ومن جهة أخرى ، قرر العقيد محمد فؤاد محمود فهمى من ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع ، يوم ٨ اكتوبر ١٩٨١ ، أمام المدعى العام العسكرى : أن المتهمين خالد الاسلامبولى ، وعطا طايل ، وعبد الحميد عبد العال ، وحسين عباس (الذين قتلوا السادات) ينتمون إلى جماعة طه السماوى (الذى كان معتقلا ساعتها ولايزال) . .

وأضاف : أنه جارى التحرى عن وجود أشخاص آخرين مشتركين معهم فى التدبير والتخطيط لهذه الجريمة (بقصد حادث اغتيال السادات) .

وتقول حيثيات الحكم فى قضية «الجهاد» :

«وبعـد هذه الأدلة القاطعة الدلالة على أن أجهزة الأمن لم يكن لديها علم قبل الأحداث بالتنظيم ونشاطه على الوجه السابق ايضاحه ، فلا يسع المحكمة إلا أن توصى

باجراء تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسئولين عن هذا الموقف الذى نتج عنه ضرر جسيم بأمن المجتمع» .

00

كانت هذه قنبلة المحكمة الأولى . .

أما القنبلة الثانية فكانت أشد . .

كانت القنبلة الثانية هى الاستقرار فى يقين المحكمة أن المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة أثر ضبطهم . .

أى أن المتهمين تعرضوا لتعذيب وحشى من قبل رجال الأمن . .

إن تاريخ التعذيب فى السجون والمعتقلات وأقسام البوليس تاريخ طويل ومتنوع فى مصر . . وفنـون التعـذيب ، فى مصر ، مبتكـرة . . وأسباب التعذيب لاحد لها . . لكن . . رغم ذلك ، كان هناك سبب إضافى جعل رجال الأمن يضاعفون من قسوة تعذيبهم هذه المرة على أعضاء تنظيم «الجهاد» . . كان هذا السبب هو : صدمة رجال الأمن ، والمفاجأة التى تعرضوا لها ، وعدم وجود معلومات مسبقة عن التنظيم وأعضائه . .

لقد أدى ذلك ـ على مايبدو ـ إلى غيظ ملأ صدور رجال الأمن ، وضاعف من ذلك الغيظ إحساسهم بالعجز والتقصير . . فراحوا يصبون نيران غضبهم بكل قسوة على أعضـاء التنظيم . . وراحوا يتفننون ويبتكرون أساليب جديدة ، لم تعرف من قبل ، لتسجل لهم فى سجل «الشرف» الأسود . .

الإعتداءات الجنسية بواسطة الكلاب البوليسية المدربة . . الاعتداءات الجنسية على أمهـات وزوجات وشقيقات المتهمين . . بخلاف الضرب والجلد والكهرباء . . وغيرها من الوسائل القديمة التى اعتبروها نوعا من فواتح الشهية . .

وحتى يتاح لسلطات الأمن أخذ راحتها فى التعذيب ، عمدت إلى تأخير عرضهم على سلطات التحقيق ، بعد القبض عليهم ، لإطالة الفترة بين القبض عليهم والتحقيق معهم . . وفى سبيل ذلك ضربت سلطات الأمن عرض الحائط بالقانون ، وأوامر النيابة العامة . . ففى يوم ١١ اكتوبر أمر النائب العام المساعد والمشرف على التحقيقات وزير

الداخلية بارسال من تم ضبطه من المتهمين (والمحاضر الخاصة بضبطهم) إلى مكتبه بالقاهرة . . لكن وزير الداخلية لم ينفذ هذا الأمر . .

وسجل النائب العام المساعد فى محضره المؤرخ ١٢ اكتوبر ١٩٨١ : أنه اثناء عودته إلى القاهرة فى طائرة خاصة تقابل مع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية (النبوى اسماعيل) وكرر عليه الطلب السابق . . فوعد . .

كانت هذه الطائرة قادمة من أسيوط . . وكان عليها كما علم النائب العام المساعد من وزير الداخلية بعض المتهمين فى حوادث أسيوط .

وسجل النائب العام المساعد يوم ٢٧ اكتوبر أنه كرر ذلك الأمر على وزير الداخلية ، فوعد ولم ينفذ . .

وسجل أيضا أنه يوم ٢٨ اكتوبر اتصل باللواء حسن أبو باشا (مدير المباحث العامة فى ذلك الوقت) وكرر نفس الأمر ، فوعد ولم ينفذ . .

لقد تأخر عرض المتهمين على النيابة بصورة متعمدة من سلطات الأمن . . فعاصم عبد الرازق ـ مثلا ـ ضبط يوم ٨ اكتوبر ولم يعرض على النيابة سوى يوم ١٦ نوفمبر (٣٩ يوما) . . وكرم زهدى ضبط يوم ٨ اكتوبر وعرض على النيابة يوم ٤ نوفمبر (٢٧ يوما) . . وعلى الشريف ضبط يوم ٨ اكتوبر وعرض على النيابة يوم ١٧ نوفمبر (٤٠ يوما) . .

وتأخر عرض عصام دربالة على النيابة ٣٩ يوما . . وأحمد موسى : شهرين . . وعلى عبد النعيم : ٤٦ يوما . . وعماد عمران : شهرين . . ومحمد عبد الصالحين : ٦٣ يوما . .

وتضيف المحكمة :

«إن الثابت من الاطلاع على باقى محاضر استجواب المتهمين أن أيا منهم لم يعرض على سلطة التحقيق فور اعتقاله ـ بل تفاوتت مدة تأخير عرضهم بين الشهر والشهرين أو أكثر» .

وقد قرر غالبية المتهمين فور مثولهم أمام النيابة العامة أو النيابة العسكرية : «أن اعتداء جسيما وقع عليهم أثناء وجودهم فى السجون لحملهم على الاقرار بالتهم المنسوبة اليهم ، وكشف بعضهم عن اصابته وأثبتها المحققون» .

ـ رئيس الجمهورية السابق ـ .

٥ ـ ان اللواء / محمود يوسف عيد ـ مدير امن اسيوط وقت الحادث قرر أمام المحكمة بجلسة ٢٢ فبراير ١٩٨٣ أن المفاجأة غير المتوقعة وعدم وجود تنبيه سابق أدت الى نجاح المتهمين فى اقتحام مديرية امن اسيوط رغم وجود امكانيات لصد الهجوم .

كما قرر المقدم / احمد ممدوح كدواني ـ مفتش مباحث امن الدولة باسيوط ـ امام المحكمة بجلسة ٥ مارس ١٩٨٣ ـ انه لم تصل اليه معلومات عن احتمال اثارة شغب صباح يوم العيد ولم يصل الى علمه معلومات ان الجماعات الاسلامية تسعى الى الحصول على سلاح قبل الاحداث وانه علم ان الجماعات الاسلامية وراء الاحداث بعد ان شاهد بنفسه على محمد الشريف ضمن المهاجمين لمديرية امن اسيوط يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ .

وبعد هذه الادلة القاطعة الدالة على أن اجهزة الامن لم يكن لديها علم قبل الاحداث بالتنظيم ونشاطه على الوجه السابق ايضاحه فلا يسع المحكمة الا أن توصى باجراء تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسئولين عن هذا الموقف الذى نتج عنه ضرر جسيم بأمن المجتمع .

الموضوع السابع ـ أن اعتداءات جسيمة وقعت على غالبية المتهمين أثر ضبطهم :

ثبت للمحكمة على وجه القطع والجزم ان غالبية المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة اثر ضبطهم وفى تفصيل ذلك توضح المحكمة الحقائق الاتية :

١ ـ أن سلطات الامن لم يكن لديها اى معلومات مسبقة عن التنظيم ونشاطه وأفراده وانها فوجئت بالاحداث التى حدثت يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ باغتيال رئيس الجمهورية السابق وما تبع ذلك من احداث وذلك على الوجه السابق ايضاحه .

المحكمة تقرر أن المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة .

وقرر المحامون نفس الشيء ، وطلبوا توقيع الكشف الطبى على موكليهم . . واستجابت المحكمة لطلبهم . . «ووردت التقارير الطبية مثبتة وجود اصابات بالعديد من المتهمين بعضها خطير استدعى النقل إلى المستشفيات العامة (ومنها مستشفى الشرطة) . »[1]

«وقد أخطرت المحكمة المستشار النائب العام بصورة من البلاغات المقدمة من المحامين عن الاعتداءات التى وقعت على المتهمين أثناء وجودهم تحت سيطرة أجهزة الأمن ، كما أرسلت اليه صورة كاملة من جميع التقارير الطبية الشرعية الموقعة من المتهمين وطلبت اتخاذ اللازم قانونا»[2]

وتضيف المحكمة :

«حقيقة أن أجهزة الأمن لم تكن لديها معلومات عن التنظيم وأهدافه وبالتالى لم يكن لديها أدلة قبل المتهمين . . وحقيقة أن الاحداث التى وقعت كانت مفاجأة لجميع أجهزة الأمن . . وحقيقة أن الأحداث التى وقعت كانت على درجة كبيرة من الخطورة وكان يمكن أن تؤدى إلى انهيار المجتمع كله . . وحقيقة أنه فى العصور الوسطى كان التعذيب أمرا طبيعيا حتى أنه كان يسمى بالاستجواب القضائى ، وكان الدافع اليه هو الحصول على الاعتراف فى ظل نظام الادلة القانونية الذى كان يشترط الحصول على الاعتراف كدليل للحكم ببعض العقوبات . .

«انما فى العصر الحديث تخلص الاستجواب من فكرة التعذيب بعد أن سادت حقوق الإنسان وصدرت إعلانات هذه الحقوق التى حظرت تعذيب المتهم ، وأكدت هذا المعنى الاتفاقات الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، ونصت عليه الكثير من الدساتير ومنها دستور جمهورية مصر العربية»[3]

«لأن الهدف من الاجراءات الجنائية ليس هو كشف الحقيقة بعيدا عن احترام المتهم ـ ومن ثم يجب معاملته بهذه الصفة فى جميع الإجراءات مما يتعين معه إحترام حريته

(١) و (٢) حيثيات الحكم .

(٣) نصت المادة ٤٢ من الدستور على (أن كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولايجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا . . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولايعول عليه) .

وتأكيد ضماناتها ، فلا قيمة للحقيقة التى يتم الوصول إليها على مذبح الحرية ـ لأن الشرعية التى يقوم عليها نظام الدولة تتطلب حماية الحرية فى مواجهة السلطة والقانون الذى تخضع له الدولة ويكفل احترام الحريات بقدر ما يعمل على معاقبة المجرمين ـ واذن فتغليب جانب السلطة والعقاب على جانب الحرية والضمانات ليس إلا افتئاتا على الشرعية وخروجا على أهداف القانون من أجل ذلك يتعين أن يكون الاستجواب نزيها لمعرفة الحقيقة» . .

ولأنه قد ثبت بالدليل القاطع أن الغرض من التعذيب ، والاعتداء على المتهمين ، كان من أجل الحصول على اقرارات من المتهمين بالجرائم التى وقعت وظروف وقوعها ، والمشتركين معهم ، فإن المحكمة قررت :

١ ـ استبعاد الدليل المستمد من أقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين بمحاضر الضبط والمتضمنة اقرارات منهم بارتكابهم الأفعال المنسوبة اليهم ـ لأن هذه الاقرارات وليدة اكراه مادى ومعنوى وليست وليدة ارادة حرة .

٢ ـ التوصية بسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديد المسئولين عن هذا الاعتداء على جميع المستويات حرصا على الشرعية التى يبغيها أى نظام يقوم على احترام القانون .[4]

00

إن التعذيب أمر لايقره شرع أو دين . . أو منطق أو عقل . .

وأيضا لايقره من له خبرة بالتنظيمات السرية . .

إن كل الذين عاصروا تجربة الإخوان المسلمين مع ثورة يوليو ، يؤكدون أن جذور «التكفير» وفروع «الجهاد» ، نبتت فى السجون والمعتقلات . . وتضخمت على يد زبانية «التعذيب» . .

وهذه الحقيقة يقولها الذين كانوا مع عبد الناصر والذين كانوا مع الإخوان . .

(٤) فيما بعد فتح النائب العام باب التحقيق مع المسئولين من رجال الشرطة عن تعذيب أعضاء تنظيم الجهاد ، وكان على رأس المسئولين : النبوى إسماعيل ، وحسن أبو باشا ، وضابط من المباحث العامة ومصلحة السجون .

من الذين كانوا مع عبد الناصر ويقر بهذه الحقيقة : محمد حسنين هيكل . . ومن الذين كانوا مع الإخوان ويقر بهذه الحقيقة أيضا : الشيخ عمر التلمسانى . .

يقول هيكل :

ـ إن الضربات المتلاحقة ضد جماعة الإخوان المسلمين ، أدت إلى ضعف قوتهم ، وكان لابد من البحث عن مركز جديد للأصولية الإسلامية . . وبالفعل نشأ موطن جديد فى باكستان . . كانت فروع تنظيم الإخوان المسلمين قد امتدت إلى هذا البلد الذى ولد تاريخيا بفعل حركة إسلامية قوية . وبين الأعضاء النشيطين لهذا الفرع الباكستانى من الإخوان المسلمين ـ كان هناك عضو قدر له أن يلعب دورا بعيد الأثر فى إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية الجديدة ، وكان ذلك العضو هو «أبو الأعلى المودودى» الذى كان يصدر جريدة فى كراتشى أسماها «ترجمان القرآن» ، كانت هذه الجريدة تعبر عن فكر الإخوان المسلمين وتدعو إلى عودة الأصولية الأولى للإسلام . وحينها اختفى تأثير المركز الرئيسى فى القاهرة ـ فإن «أبو الأعلى المودودى» دون توجيه أو إرشاد من القاهرة ، أصبحت له سلطة لم تكن له من قبل . . وبرزت على الفور مشكلة أدت إلى مضاعفات كبيرة . فباكستان كانت تختلف عن مصر . فمصر كانت مركزا لمحيط عربى يمتد حولها ، وبالتالى فإن التعبير الإسلامى كان فيها بضرورات الطبيعة والتاريخ تعبيرا توحيديا . أما فى باكستان التى نشأت تاريخيا بحركة إنسلاخ عن البحر الهندوكى المحيط بها ، فقد كان من الطبيعى والتاريخى أن يكون تعبيرها الإسلامى ذا طابع إنسلاخى ، وليس الطابع التوحيدى الذى برز فى مصر . فى باكستان كان تمايز الإسلام يتحقق بالفرقة والإنعزال الدينى والثقافى عما حوله من تأثير هندى . كان ذلك أساس قيام واستمرار وجود باكستان كدولة وكأمة . وانعكس تأثير هذا الوضع على فكر «أبو الأعلى المودودى» وإسهامه فى إعادة صياغة وتوجيه الأصولية الإسلامية .

وهكذا . .

برز فكر عنصر «الجهاد» . .

ويقول هيكل :

ـ ولقد وصلت أفكار «أبو الأعلى المودودى» وكتاباته إلى مصر فى ظروف ضغط شديد كانت تتعرض له بقايا جماعة الإخوان المسلمين وكان كثيرون منهم فى السجون فى

ذلك الوقت يقاسون ظروفا صعبة . . إن أفكار السلفية الإسلامية التى نشأت فى مصر متفتحة على التراث الإسلامى كله ، وتوحيدية فى نظرتها الواسعة إلى العالم الإسلامى ـ عادت إليها الآن عن طريق باكستان وقد اكتسبت طابعا متزمتا وإنعزاليا ، وكانت الظروف الصعبة مناخا صالحا لهذه العودة الانقلابية بمنطقها ودوافعها . وكان بين الذين أثرت فيهم هذه الدعوة فى سجون مصر فى ذلك الوقت الأستاذ «سيد قطب» . ويبدو أن كتابات «أبو الأعلى المودودى» وصلت اليه بطريقة ما داخل أسوار السجن ، فتلقفها مشتاقا ، وكان مستعدا للتفاعل معها والإضافة اليها . .

وفى «معالم فى الطريق» وضع سيد قطب منهاج «الجهاد» وفكرة «الحاكمية» .

كان هيكل يقصد بالظروف الصعبة التى قاساها الإخوان فى السجون : التعذيب . . وهو لم يقل ذلك صراحة . . أو على الأقل لم يقلها بنفس درجة الصراحة التى وصل اليها عمر التلمسانى وهو يربط بين ظاهرة «التكفير» و «الجهاد» وتعذيب الإخوان . .

يقول عمر التلمسانى :

ـ عندما كنا فى المعتقلات وكان عذاب زبانية عبد الناصر على أشد صورة فى قسوته ووحشيته تصور بعض المعذبين أن ما وقع عليهم لايمكن أن يصدر من مسلم فى قلبه ذرة من إيمان . . ولكنه يصدر عن أعدى أعداء المسلمين وأفحشهم ضراوة على الإسلام . وفى غمار هذا الهول الشنيع نبتت فكرة التكفير عند بعض الشباب . وراحت تصرفات رجال السجون والمباحث تنمى معنى التكفير فى عقول ذلك الشباب الذى يبيت على تعذيب ويصحو على تعذيب . دونه ماوراه التاريخ لنا عن محاكم التفتيش . . ورسخت فكرة التكفير فى ذهن بعض الشباب . وآمنوا بها فى إقتناع عجيب . . واتسع نطاقها فى معتقل ليمان طرة حتى بلغت أخبارها فضيلة الأستاذ (حسن الهضيبى) رضوان الله عليه ، إذ كان معتقلا هناك ، فاستدعى رؤساءهم وناقشهم فى الفكرة . وكانت الجلسة تنتهى بما يشعر باقتناعهم بكلامه . وما إن يخرجوا من عنده حتى يعودوا لما كانوا عليه ، حتى يئس من إقلاعهم عن تلك الفكرة ، فكتب كتابه «دعاة لا قضاة» مستعينا بابنه الأستاذ مأمون الهضيبى المستشار فى محكمة الاستئناف العالى ، والأستاذ مصطفى مشهور . وكان الحق ما رآه فضيلته لأن تكفير المسلم ليس بالأمر الهين فى العقيدة الإسلامية مهما بلغ المسلم فى انحرافه أو قسوته ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم فى

هذا المعنى أحاديث صحيحه لاحصر لها ، منها يقول معاذ بن جبل ، كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «يامعاذ هل تدرى ما حق الله على عباده ، وما حق العباد على الله ؟ قلت : الله أعلم ورسوله . قال : إن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا . وحق العباد على الله ألا يعذب من لايشرك به شيئا . قلت : يارسول الله أفلا أبشر الناس ؟ قال : «لاتبشرهم فيتكلوا» .

وينتهى ما يقوله التلمسانى إلى نفس النتيجة التى انتهى اليها هيكل . . وهى أن التعذيب المر ، والظروف الصعبة التى كانت أقرب إلى المحنة هى التى سهلت فكرة «التكفير» ، ومدت جذورها فى عقيدة الشباب . . وقد طرحت هذه الجذور ـ بعد أن أصبحت شجرة يافعة ـ ثمار الجهاد ، والقتال على النحو الذى جرى .

00

كانت قنبلة التعذيب هى القنبلة الثانية .

أما القنبلة الثالثة ـ التى فجرتها المحكمة ـ فكانت أشد . .

كانت القنبلة الثالثة هى : «أن مذكرات المعلومات الواردة من ادارة مباحث أمن الدولة والمباحث العامة لا تستند إلى تحريات جدية تطمئن اليها المحكمة» .

ان تقارير مباحث أمن الدولة فى هذه القضية ، تنقسم إلى قسمين ، أو نوعين :
الأول خاص بالتحريات التى قامت بها بعد بلاغ صابر حسن عن نبيل المغربى . .
والثانى خاص بالتحريات التى تضمنتها تقاريرها بعد الأحداث . .

وعن النوع الأول ، لاحظت المحكمة :

١ ـ أنها وردت فى صورة خطابات مرسله من اللواء محمد عليوة زاهر مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة إلى المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا ، وغير موضح فيها من الذى قام بالتحرى والأسلوب الذى تمت به .

٢ ـ أنه ورد بالخطاب المؤرخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨١ أن المعلومات السرية أسفرت عن أن طارق الزمر ينتمى إلى جماعة دينية متطرفة ، وأن نبيل المغربى قام بتجنيده . . (وهذا غير صحيح لأن الذى جنده هو محمد عبد السلام شخصيا) . . ولو كان هناك تحريات جدية لأمكن الوصول إلى حقيقة من جنده ، كما ثبت من التحقيقات بعد ذلك .

٣ ـ أنه ورد بالخطاب المؤرخ ٦ اكتوبر ١٩٨١ أن عدد واحد وثلاثين شخصا ـ حدد اسماءهم . أسفرت التحريات ـ عن أنهم أعضاء بالتنظيم ـ وورد تحت رقم ١٣ اسم محمد عبد السلام فرج ـ ولو كان هناك تحريات جادة وبعد حوالى أسبوعين من بلاغ صابر حسن ـ لأمكن معرفة أن محمد عبد السلام فرج ليس عضوا بالتنظيم بل هو مؤسسه .

٤ ـ أنه ورد بباقى الخطابات المرسلة إلى نيابة أمن الدولة العليا ، على أنهم أعضاء بالتنظيم وتبين من التحقيقات التى تمت أنه ليس لهم علاقة به ولم يشملهم أى قرار إتهام» .

«وتستخلص المحكمة مما تقدم أن التحريات المقدمة من مباحث أمن الدولة أثر بلاغ صابر حسن هى تحريات غير جدية ـ ولا تطمئن المحكمة اليها ـ ومن ثم فهى تستبعدها فى مقام التدليل على ثبوت الاتهام» .(٥)

وعن النوع الثانى من تحريات مباحث أمن الدولة ، تلك التى سجلتها بعد الأحداث ، لاحظت المحكمة أنه :

١ ـ بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٨١ حرر اللواء حسن أبو باشا مساعد أول وزير الداخلية إلى المحامى العام لنيابة أمن الدولة خطابا من ٣١ صفحة ، تضمن ما كشفت عنه التحريات من أن أحد التشكيلات الجغرافية لهذا التنظيم بمحافظة الجيزة قد تكونت بمنطقة بولاق الدكرور ، وأن غالبية عناصره تم استقطابها وتجنيدها من خلال المتهم القيادى محمد عبد السلام فرج . . وتعرض الخطاب تفصيلا لطريقة تدريب عناصر التنظيم والمراحل التى يمر بها الأعضاء ، وأسماء الأعضاء فى بولاق الدكرور وعددهم ٣٤ شخصا واسماء المساجد التى كانوا يترددون عليها والتكليفات التى صدرت اليهم وكيفية التمويل وعملية السطو على محل جوهرات مسيحى فى شبرا الخيمة وأسماء المساهمين فى هذا الحادث والمخططين له وهما عبد السلام فرج ونبيل المغربى ، وأن المسروقات سلمت لعبود الزمر لشراء أسلحة .

وتبين للمحكمة من الاطلاع على القضية رقم ٨١/٧ ـ أمن دولة عليا (قضية اغتيال السادات) أن محمد عبد السلام فرج قبض عليه يوم ١٣ اكتوبر بقرية «الطور» بالتحرير الجنوبى طرف زوج شقيقته وأنه عرض على الرائد أحمد حلمى بالمخابرات

(٥) حيثيات الحكم .

الموضوع الثامن ـ أن مذكرات المعلومات الواردة من ادارة المباحث العامة لا تستند الى تحريات جدية تطمئن اليها المحكمة :

وفى شرح هذه الحقيقة توضح المحكمة التفاصيل الاتية :

١ ـ انتهت المحكمة للاسباب السابق ايضاحها ان اجهزة الامن لم تكن لديها معلومات مسبقة عن التنظيم واهدافه وأنها فوجئت بالاحداث ـ كما انتهت المحكمة ايضا الى أن اجهزة الامن تعمدت تأخير عرض المتهمين على سلطة التحقيق بل تعمدت تحجب سلطة التحقيق عن مباشرة ولايتها مستندة الى أن المتهمين صدرت اوامر باعتقالهم وهم تحت سيطرتها .

٢ ـ تبين للمحكمة من الاطلاع على تقارير مباحث أمن الدولة العليا أنها تنقسم الى قسمين رئيسيين :
القسم الاول خاص بالتحريات التى قامت بها بعد بلاغ صابر عبد النعيم حسن والقسم الثانى خاص بالتحريات التى تضمنتها التقارير والمقدمة بعد الاحداث .

ومن القسم الاول من هذه التحريات تلاحظ المحكمة عليها ما يأتى :

أ ـ أنها وردت فى صورة خطابات مرسلة من اللواء محمد عليوه زاهر مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث امن الدولة الى المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا ـ وغير موضح فى هذه الخطابات من الذى قام بالتحرى والاسلوب الذى تمت به .

ب ـ انه ورد بالخطاب المؤرخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ أن نبيل عبد المجيد المغربى ـ يتردد بصفة منتظمة على الشقة رقم ٥ الكائنة بالعقار رقم ٩ شارع عفيفى بالجيزة ـ ولم يشر الخطاب الى أى معلومة عن مستأجر هذه الشقة رغم أنه طلب الاذن بضبطه ـ ولو كان هناك تحريات جاده لامكن الوصول الى هذه المعلومة والوصول اليها ميسور ـ

حيثيات الحكم ترفض تحريات مباحث أمن الدولة .

الحربية يوم ١٥ اكتوبر ١٩٨١ ، فحرر اقرارا أمامه اعترف فيه تفصيلا ـ بالتهم المنسوبة اليه وحرر الرائد المذكور محضرين فى ذات التاريخ أقر فيهما محمد عبد السلام بما هو منسوب اليه تفصيلا ـ وإذ عرض على نائب المدعى العام العسكرى يوم ١٧ اكتوبر ١٩٨١ قرر أن الأقوال المنوه عنها أمليت عليه ، وأنه أعيد إلى سجن القلعة حيث تم تعذيبه وبعد أن انتهى المحقق من استجوابه أمر باعادته إلى محبسه .

وبتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٨١ أثبت نائب المدعى العام العسكرى أنه تبين حضور المتهم محمد عبد السلام فرج الذى سبق أن نبه باحضاره منذ ١٥ يوما من بداية حبسه احتياطيا وأنه تبين عدم وجوده بالسجن الحربى حيث قضى هذه المدة لأسباب لم تعرض عليه وبغير أذنه ، وبسؤال محمد عبد السلام فرج قرر أنه نقل بعد استجوابه فى المرة الثانية من السجن الحربى إلى سجن القلعة وتعرض للتعذيب .

فكيف تطمئن المحكمة بعد ذلك إلى جدية المعلومات الواردة فى مذكرة السيد حسن أبو باشا ؟ محمد عبد السلام فرج (يوم ٦ اكتوبر) عضو فى تنظيم ورقمه ١٣ (فى خطاب المعلومات) . . محمد عبد السلام فرج (يوم ٣١ اكتوبر) عضو قيادى فى التنظيم (كما فى خطاب ابو باشا) . . محمد عبد السلام فرج ينقل من السجن الحربى إلى سجن القلعة دون اذن النائب العام العسكرى ، ويعذب . . أى فوضى فى التحريات والمعلومات تلك التى وقعت فيها مباحث أمن الدولة ؟ إن الاجابة على هذا السؤال ، وغيره ـ كما تقول المحكمة ـ واضحة وستكشف عنها بالضرورة التحقيقات التى أوصت المحكمة باجرائها .

٢ ـ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ حرر حسن أبو باشا خطابا إلى المحامى العام ، تضمن : أن العناصر القيادية للتنظيم رأت استغلال شرائط الكاسيت للترويج لفكر التنظيم ، وأن المتهم عمر عبد الرحمن أحضر آلة لطباعة الشرائط ـ كما تم شراء كميات ضخمة من الشرائط الخام ، وأنه اتخذ من مسكنه بالفيوم مقرا للجهاز الفنى للتنظيم فى طباعة الشرائط للتعبير عن فكر التنظيم وأسلوب حركته فى تكفير الحاكم ، وضرورة الثورة عليه باعتباره طاغوتا لتطبيق الشريعة الإسلامية ـ وأنه ضبط بمنزل المتهم طلعت خالد لطفى آلة طباعة الشرائط و٧٥٥ شريطا ، من بينها ٤٩٣ شريطا خاما .

وفى ذات الوقت تبين للمحكمة من الاطلاع على مفردات القضية أنه لم يضبط أى شريط تسجيل عليه كلمة عن فكر التنظيم وأسلوب حركته فى تكفير الحاكم والثورة

عليه ـ بل ان النيابة العامة استمعت إلى جميع أشرطة التسجيل المضبوطة طرف طلعت خالد لطفى فتبين أنها خالية من أى كلمة عن فكر التنظيم وأنه سجل عليها بصوت عمر عبد الرحمن آيات من الذكر الحكيم وخطبا دينية وأحاديث .

وهكذا . .

يتبين مدى عدم جدية التحريات التى تضمنتها مذكرة معلومات حسن أبو باشا !

٣ ـ أرسل اللواء حسن أبو باشا إلى المحامى العام عدة مذكرات بما سماه تحريات عن التشكيل الجغرافى للتنظيم ، فى محافظات مختلفة ، كل محافظة فى مذكرة مختلفة ، ولها تاريخ خاص بها . .

فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ أرسل مذكرة (٨٠ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم فى محافظات الوجه القبلى . . وفى ٢٩ نوفمبر أرسل مذكرة (٢٣ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم فى محافظة الشرقية . . وفى ذات التاريخ أرسل مذكرة (١٦ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم فى محافظة الدقهلية . . وفى ٧ ديسمبر أرسل مذكرة (٢٥ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم بمحافظة الاسماعيلية . . وفى ١٠ ديسمبر أرسل مذكرة (١٥ صفحة) عن التشكيل الجغرافى للتنظيم بالبحيرة . . وفى ٢٤ ديسمبر أرسل مذكرة (٢١ صفحة) عن القليوبية . . وفى ٣٠ ديسمبر أرسل مذكرة (١٦ صفحة) عن اتصال التنظيم ببعض العناصر الفلسطينية . . وفى ٢ يناير ١٩٨٢ أرسل مذكرة (١٠٢ صفحة) عن المخطط العام للتنظيم يتضمن تفصيلات حركته منذ بداية تشكيله حتى اجهاض مخططه . . وفى ٣ يناير أرسل مذكرة (١٦٣ صفحة) عن منطقة القاهرة الكبرى . .

ولاحظت المحكمة على هذه المذكرات جميعها : «أنه ورد بها معلومات لم يقم من التحقيق دليل على صحة بعضها كما أن ذات ادارة المباحث العامة عدلت عن بعض ما ورد فيها من معلومات ـ وعلى سبيل المثال أرسلت مذكرة مؤرخة ٢٠ يناير ١٩٨٢ تضمنت تصحيح عدد كبير من الأسماء الواردة بمذكرة المعلومات عن التشكيل الجغرافى لمنطقة الوجه القبلى ـ ورد فى نهايتها أنه جارى موافاة النيابة العامة بما يستجد ـ بل استند الخطأ إلى المواقع التنظيمية . . ففى مذكرة مباحث أمن الدولة المؤرخة ١٥ يناير ١٩٨٢ إقرار منها بخطأ الموقع الذى سبق أن حددته فى مذكرتها المؤرخة ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، وبيان ببعض وقائع وأسماء جديدة لعناصر التنظيم» . .

وتستخلص المحكمة : أن تحريات مباحث أمن الدولة فى هذه القضية غير جدية أو دقيقة ، ولا تطمئن اليها ، الأمر الذى يقتضى استبعادها فى مقام التدليل على ثبوت التهمة قبل المتهمين .

لقد حاولت أجهزة الأمن أن تحمى النظام فأساءت اليه . .

أرادت أن تكحل عينه . . فخلعتها !

١١

تسجيلات فى غرفة المداولة

«أنا لا أتكلم فى الدين ، فى دورة المياه»
المتهم عبد الرءوف
أمير الجيش .

بدأت هذه القصة البوليسية ، المثيرة فى إحدى جلسات المحكمة . .

فى جلسة ١٧ مارس ١٩٨٣ . .

وقف الملازم أول مصطفى عبد الوارث (الضابط بالأمن المركزى) بجانب قفص المتهمين ، ليقوم بمهمته فى الحراسة . . فلاحظ أن المتهم عبد الرءوف أمير الجيش (أمير الجيش لقب أسرته) يتقرب منه . . ويتودد اليه . .

وعبد الرءوف أمير الجيش ، عمره ٣٢ سنة . . يعمل بالخراطة . . ويقيم بقسم الساحل . . وهو من قيادات تنظيم «الجهاد» القديم . . وكانت مهمته فى ذلك التنظيم : الأمن ، والتدريب ، والحصول على معلومات عن الحراسة المقامة على السفارات الأجنبية ، والمصالح الحيوية . . وفى تنظيم «الجهاد» الجديد ، اتهمته مباحث أمن الدولة بإمارة احدى الجماعات ، وبتسليحه بحقيبتين قنابل ومتفجرات وبجمع بعض الأموال له . .

قال أمير الجيش لضابط الأمن المركزى :

ـ إن القضبان لاتمنع المؤمن من تثقيف نفسه . . وقد توسمت فيك أن تساعدنى على ذلك !

ويقول الضابط مصطفى عبد الوارث :

ـ لقد سايرته فيما طلبه منى حتى أكشف أمره . . فطلب منى العثور على كتاب الفريضة الغائبة ، ثم تطور الأمر فطلب منى أن أثقف نفسى دينيا ، وأن انقل ذلك إلى

الجنود والضباط المرءوسين لى . . ثم تطور الأمر ، وطلب منى تنفيذ بعض المهام للتنظيم الذى ارتاحت لى قياداته .

وأبلغ الضابط رؤساءه . .

وأبلغ هؤلاء بدورهم نيابة أمن الدولة العليا ، لطلب الأذن بتسجيل ما يدور من أحاديث بين الضابط والمتهم . . وفى ١٧ مارس . . أى فى نفس اليوم ، أذنت النيابة بالتسجيل لمدة ٣٠ يوما . .

وفعلا تم التسجيل خلال هذه المهلة ٦ مرات فى ١٢ جلسة .

ثم . . طلبت مباحث أمن الدولة مد فترة التسجيل لشهر آخر . . ثم لشهر ثالث ، ورابع ، وخامس . . الخ حتى ٥ ديسمبر ١٩٨٣ . . أى أن مدة التسجيل امتدت من ١٧ مارس إلى ٥ ديسمبر . . أى حوالى ٢٦٠ يوما . .

ولم تكتف مباحث أمن الدولة بطلب التسجيل لأمير الجيش فقط ، بل امتد الطلب لتسجيل أحاديث ٦ متهمين آخرين ، وسرعان ما ارتفع الرقم إلى ١٣ متهما . . ثم ارتفع إلى ٢٠ متهما . .

وفى يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٣ . تولت النيابة العامة تحقيق الواقعة برمتها . . وكان تحت يدها فى ذلك التاريخ مذكرة من مباحث أمن الدولة (٢٧ صفحة) ، تحوى مضمون مادار فى اللقاءات المسجلة بين ضابط الأمن المركزى (مصطفى عبد الوارث) والمتهمين . . وأثبتت مباحث أمن الدولة فى نهاية المذكرة ، أنها ندبت عددا كافيا من خبراء الصوت لتفريغ أشرطة التسجيل (كاسيت وفيديو) المضبوطة . . وعددها ٤٤ شريطا .

وفى جلسة ١٩ ديسمبر سألت المحكمة مصطفى عبد الوارث :

ـ ماذا حدث ؟

فقال :

ـ أثناء وجودى ضمن قوة الحراسة فى شهر مارس ١٩٨٣ ، فى مكان خدمتى خلف أقفاص المتهمين داخل القاعة ، تقرب لى المتهم مدحت مصطفى عطيه ، ثم حضر إلى المتهم عبد الرءوف أمير الجيش وعرفنى باسمه ، وتحدث معى عن قراءاتى وعن معارفه

من الأخوة المتدينين ، وقال لى : إنه يشعر أن بداخلى خيرا . . فوعدته بالجلوس معه مرة ثانية . .

أبلغت مباحث أمن الدولة بما حدث ، فطلبت منى مسايرته . .

وفى اللقاء الثانى تحدث معى عبد الرءوف أمير الجيش عن فكر التنظيم ، وهدفه ، وشرح لى بعض الإجراءات الأمنية . .

وأبلغت مباحث أمن الدولة بما حدث ، فطلبت منى تسجيل اللقاءات . . وعلمت أنه صدر إذن بهذا التسجيل ، شمل متهمين آخرين ، وعددا من المحامين . .

وقد تمكنت من تسجيل ٤٤ شريطا ، كما سجلت بعض اللقاءات (صوت وصورة) بالفيديو . . فى التسجيلات التى تمت لأمير الجيش ، صوت يفهم منه أن صاحبه من قادة التنظيم ، ويقوم بتدريب مجموعة من الأفراد على استخدام السلاح ، وأنه كان على صلة بمحمد عبد السلام فرج ، وأنه تسلم منه ٧٠ كيلو مواد متفجرة (تى . ان . تى) كان يخزنها ، وأنه كان له دور فى تحريض المسلمين وإثارة الفتنة الطائفية ، وتشجيع قيام المظاهرات . .

وفى التسجيلات التى تمت مع المتهمين الآخرين ، وأبرزهم ناجح عبد الله ، وكرم زهدى ، وأنور عكاشة ، كان بهذا المعنى . .

وسألت المحكمة الضابط :

ـ كيف ولماذا سجلت أحاديث المحامين (محمد المصرى ، وكمال عمر ، والحمزة دعبس) ؟

فقال :

ـ أثناء وجودى فى بوفيه المحكمة حضر إلى المحامى محمد المصرى وحدثنى عن مبررات قيام المتهمين بالأفعال المنسوبة اليهم ، وقال لى : إن ذلك لايخالف الشرع . . فأبلغت مباحث أمن الدولة فطلبوا منى تسجيل أى حديث يدور بينى وبينه . . وعلمت أنهم أخذوا إذنا من النيابة العامة بذلك . .

وبعد ذلك قابلت المحامى محمد المصرى وكان معه المحامى كمال عمر ودار بيننا حديث سجلته كاملا . .

أما المحامى حمزة دعبس فقد قابلته وهو خارج من المحكمة وكان جهاز التسجيل «شغال» ولم أستطع غلقه ، فتم تسجيل الحديث الذى دار بينى وبينه . .

وفيما بعد اتضح أن الضابط مصطفى عبد الوارث لم يكتف بالتسجيل للمتهمين والمحامين ، وانما امتد نشاطه لأهالى المتهمين ، حيث ثبت من الشرائط أنه سجل الحديث الذى دار بينه وبين محمد الفقى ، والد المتهم خالد محمد الفقى . .

وفى جلسة أخرى ، قال مصطفى عبد الوارث :

ـ إن عبد الرءوف أمير الجيش كلفنى بالاتصال بشقيقه ناصر الجيوشى ، أو والدته ليأخذ بعض الكتب ليقرأها ، ليصبح مثلهم أخا فى الجهاد . . وسلمنى ورقة بها عنوانه .

وقال الضابط :

ـ ولقد طلب منى المتهم جمال راشد أن أتولى تثقيف جنودى دينيا .

واتضح للمحكمة أن التسجيل دار فى ٦ جلسات . . وانه تم فى دورة المياه . . وذلك طبقا لإعترافات من قام به . .

وكانت المفاجأة الكبرى فى هذه الواقعة هى أن الضابط مصطفى عبد الوارث سجل مادار بغرفة المداولة يوم ٢٨ ابريل ١٩٨٣ . .

وفى جلسة ٢٥ فبراير ١٩٨٤ سألته المحكمة :

ـ ما هى ظروف تسجيلك لما دار بغرفة المداولة فى التاريخ المذكور ؟

فقال :

ـ كنت فى هذا اليوم أجلس مع عبد الرءوف فى دورة المياه ، أسجل له الحديث الذى يصدر منه . . ثم صدر لى أمر من اللواء حسن كاظم بمصاحبة المتهمين عمر عبد الرحمن وعاصم عبد الماجد إلى غرفة المداولة ، فصحبتهما ، ودخلت معهما حجرة المداولة كحارس عليهما . . وفاتنى قفل جهاز التسجيل وعندما تذكرت ذلك الأمر أغلقت جهاز التسجيل ، لكن بعد أن كان قد سجل بعض الكلمات . . الثابتة فى الشريط المذكور .

فيما بعد . . أثبت المحقق أنه اطلع على تفريغ الشرائط الواردة اليه من اتحاد الاذاعة

والتليفزيون . . وبتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨٤ أثبت المحقق أن ادارة المباحث العامة أخطرته بوجود شريط آخر ورقمه ٤٥ . . فأمر بإرساله إلى الخبير ليقوم بتفريغه .

وفيما بعد . .

سأل المحقق عبد الرءوف أمير الجيش :

ـ ماذا تعرف عن هذه الواقعة ؟

فقال :

ـ إننى بالفعل أعرف الضابط المدعو مصطفى ، لكننى لم أبدأ الحديث معه . . وإنما هو الذى بدأ الحديث معى . . وقال لى :

«لقد سبق أن انتقلت مع مباحث أمن الدولة للقبض على بعض الأخوة . . وأنا على علم بأنهم ليسوا إرهابيين وإنما ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية» . .

وقال لى :

«إن مباحث أمن الدولة تريد التخلص منكم ، بتلفيق مضبوطات لكم» . .

وأبدى لى قلقه وعدم اطمئنانه على نفسه ، خاصة وهو يطالب بدوره بتطبيق الشريعة الإسلامية !

وقال أمير الجيش للنيابة العامة :

ـ إن الأحاديث التى دارت بينى وبين المدعو مصطفى عن القضية لم تزد عما نشرته الصحف عنها . .

وقد أعطيته عنوانى ، فعلا ، وتوجه إلى منزلى ، وأخذ ثلاثة كتب بناء على طلبه ، ليطلع عليها ! وأدار المحقق للمتهم جهاز تسجيل إلى جواره ، فيه شريط بصوته ، ثم أطلعه على محاضر تفريغ الأشرطة التى سجلت له . .

وسأله :

ـ ما رأيك ؟

فقال أمير الجيش :

ـ إن أجزاء من الشريط بصوتى ، ولكن توجد أجزاء أخرى أجزم أنها ليست بصوتى !

وأضاف :

ـ ان الحوار الذى استمعت اليه بمحضر التفريغ مبتور ومحمول على الوجه الذى لم أكن أقصده !

وبعد أن شاهد شريط الفيديو ، قال :

ـ إننى أشك أن الصورة التى فى الشريط لى ، فهى فى دورة المياه وأنا لا أتكلم فى الدين فى دورة المياه .

وسأله المحقق :

ـ هل أعطيت الضابط ورقة بخط يدك عليها عنوانك ؟

فرد :

ـ لا . . اعطيته عنوانى شفهيا .

وقال :

ـ إن الموضوع كله تمثيلية من المباحث ، وملفق ، ويحمل الأشياء أكثر مما تحتمل ، وفى غير موضعها . .

وأمام المحقق أقر المتهم بركات محمد هريدى ، بعد أن اطلع على تفريغ الشرائط ، واستمع إلى جزء منها : أن الضابط مصطفى حضر اليه أثناء توجهه إلى دورة المياه وسأله عن سبب انشقاقه عن التنظيم ، وحاول أن يتكلم معه بخصوص فكر التنظيم وأحداث أسيوط . . وأنه أبلغ إدارةالسجن عنه فى حينه ، وأضاف : إن بعض الحوار الذى اطلع عليه دار بينه وبين الضابط ونفى تعرفه على صوته من الحوار الذى استمع اليه .

وبسؤال باقى المتهمين ، بعد أن اطلعوا على تفريغ أشرطة التسجيل ، واستمعوا إلى أجزاء منها ، قرروا أن الأصوات التى استمعوا اليها ليست لهم ، كما نفوا أن الحديث الوارد بالحوار ، صدر عنهم . .

وقرروا : «أن الضابط غير صادق ، وهو عميل للمباحث العامة التى أرادت أن تخلق دليلا» !

وجاء الدور على المحكمة لتقول رأيها . .

وقالت المحكمة (فى حيثيات الحكم) :

إن هذا الذى قدمته النيابة العامة (بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤) كدليل جديد لإدانة المتهمين يحيطه الشك من كل جانب ، وعدم الدقة فى اجرائه وعدم اتساقه مع محاضر جلسات المحكمة . . فضلا عن أن البطلان قد شاب أجزاء منه ، وجحده المتهمون ، مما يباعد بينه وبين المحكمة وثقتها فيه كدليل دون حاجة إلى مناقشة ما ورد بتفريغ هذه الأشرطة ، الأمر الذى يتعين معه طرح الدليل المستمد من هذه التسجيلات جانبا .

واستندت المحكمة فى هذا القرار على أكثر من سبب :

١ ـ إن الإذن الصادر من المحامى العام للنيابة (بتاريخ ١٧ مارس ١٩٨٣) لم يحدد (كما هو واجب ومتبع) ساعة إصداره . . كما أنه أطلق إجراء التسجيل دون أن يضع له قيدا . . مما نتج عن ذلك أن الضابط المنتدب ، ادعى أنه أجرى التسجيلات أثناء انعقاد الجلسات خلف الأقفاص فى دورة المياه ، وفى ذلك مخالفة للقرار الذى أصدرته المحكمة بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٣ بمنع كافة التسجيلات الصوتية والضوئية إلا بتصريح من المحكمة .

٢ ـ أن الضابط إدعى أنه سجل للمتهمين فى دورة المياه أثناء انعقاد الجلسات ، وهذا أمر لايتفق مع ما هو ثابت بمحاضر الجلسات من حضور المتهمين أثناء انعقادها .

٣ ـ أنه ادعى أنه أجرى التسجيلات فى دورة المياه ، وهو ادعاء كذبه المتهم عبد الرءوف أمير الجيش حينما قرر صراحة ـ بعد مشاهدة الفيديو ـ إنه لايتحدث فى أمور الدين بدورة المياه ، الأمر الذى يشكك المحكمة فى المكان الذى أجريت به هذه التسجيلات .

٤ ـ أنه ادعى أنه كان يبلغ إدارةالمباحث العامة عن كل لقاء فى حينه ، بينما الثابت من الاطلاع على محاضر الإجراءات أن هناك فاصلا زمنيا بين اجراء التسجيل ، واثباته فى المحضر .

٥ ـ أنه لفترة طويلة لم يعرف أحد مصير هذه الأشرطة ـ وهى الجسم المادى للدليل ـ إلى أن أثبت وكيل النيابة المحقق (فى محضره المؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٨٣) أنه طلب أحراز

أشرطة التسجيل ، فعرض عليه أربعة أحراز بداخلها أربعة وأربعون شريط تسجيل ، وشريطا فيديو ، وسلم هذه الأحراز دون فتحها للخبيرين اللذين ندبا لتفريغها .

٦ - إن الثابت من أقوال الملازم أول مصطفى عبد الوارث بالتحقيقات أنه أجرى تسجيل أربعة وأربعين شريط كاسيت وشريطى فيديو ، وهى الأشرطة التى أثبتها وكيل النيابة المحقق فى محضر ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ . . وإذا بالمحقق يفاجأ يوم ٢٢ يناير ١٩٨٤ بالمقدم عاطف أبو شادى (من مباحث أمن الدولة) يتصل به تليفونيا ويبلغه بوجود شريط تسجيل آخر تم بين الضابط المبلغ والمتهمين بقاعة المحكمة ، وأن عدد الأشرطة المسجلة خمسة وأربعون شريطا وشريطا فيديو - وهكذا يبين إلى أى درجة وصل عدم الدقة فى الدليل الذى تطلب النيابة العامة الأخذ به .

«تسجيلات تتم ولا يثبت أى إجراء تم نحو حفظها لحين عرضها على سلطة التحقيق ، والضابط الذى يقوم بالتسجيل يقرر أنه سجل أربعة وأربعين شريط كاسيت وشريطى فيديو وإدارة المباحث العامة تقرر على لسان ضابطها أن الأشرطة المسجلة خمسة وأربعون شريط كاسيت وشريطا فيديو» .

٧ - أن الثابت من الاطلاع على محضر الإجراءات الذى حرره المقدم محمد السعيد بتاريخ ٦ اكتوبر ١٩٨٣ أنه أثبت أن المصدر التقى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ ببعض المتهمين ، ولخص الحديث الذى دار فى هذا اللقاء ، فى حين أن الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة ، أن المحكمة لم تعقد جلسة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ ، بل نظرت الدعوى يوم الأحد ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣ ، وأجلت نظرها لجلسة الثلاثاء ٢٧ سبتمبر ١٩٨٣.

٨ - أن الثابت من اطلاع المحكمة على تفريغ الشريط (رقم ٢٧ - صفحة ٥٩٢) وجود حديث منسوب إلى الحكمدار وموجه إلى المتهمين ، ويتضمن أمرا منه بدخولهم الأقفاص ، ومن يريد التوجه إلى الدورة (دورة المياه) سيخرجه ، وأمر لكل ضابط بالخروج .

وإذا كانت هذه هى أوامر المسئول الأول عن حراسة المتهمين ، فكيف يتسنى للملازم أول مصطفى عبد الوارث الجلوس خلف الأقفاص ، وفى دورة المياه لعدة ساعات ليسجل الأحاديث .

٩ - تبين أيضا من الاطلاع على محاضر الإجراءات أن التسجيلات كانت تتم

وسؤال ناجح ابراهيم عبد الله وماجد محمد عطيفى ونبيل نعيم عبد الفتاح ومحمد خلف محمد ومدحت مصطفى عطيه وجمال راشد محمد وكمال السعيد حبيب ومحمد محمود صالح وعبد الله الحسينى عبد الغنى وخالد عبد السميع محمد يوسف واحمد محمود ابراهيم ومحمد سعد عثمان وصلاح السيد بيومى واحمد عزت مرسى ومحمد احمد عبد الرحمن وكرم محمد زهدى ومحمد عبد الرؤوف نوفل - بعد ان اطلعوا على تفريغ اشرطة التسجيل واستمعوا الى اجزاء منها - قرروا أن الاصوات التى استمعوا اليها ليست بصوتهم كما نفوا أن الحديث الوارد بالحوار صدر عنهم - وقرروا أن الضابط غير صادق وهو عميل للمباحث العامة التى أرادت أن تخلق دليلا .

وحيث أن المحكمة لا يطمئن وجدانها الى الدليل الذى قدمته النيابة العامة بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤ والمستمد من التسجيلات الضوئية والصوتية التى قام بها الملازم أول مصطفى عبد الوارث مع بعض المتهمين للأسباب الاتية :

أ - أن الاذن الصادر من المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٧ مارس ١٩٨٣ تضمن تسجيل الاحاديث التى تدور فى الاماكن العامة والخاصة لمدة ثلاثين يوما من ساعة وتاريخ صدور الاذن . فى حين ان الثابت من الاطلاع على الاذن انه لم يحدد له ساعة اصدار كما أنه اطلق اجراء التسجيل دون ان يضع له قيدا بأن يتم فى غير أوقات انعقاد الجلسات - مما نتج عن ذلك أن الضابط المنتدب ادعى أنه اجرى التسجيلات اثناء انعقاد الجلسات خلف الاقفاص فى دورة المياه وفى ذلك مخالفة للقرار الذى أصدرته المحكمة بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٣ بمنع كافة التسجيلات الصوتية والضوئية الا بتصريح من المحكمة - وكان ادعاء الضابط باجرائه التسجيلات اثناء انعقاد الجلسات خلف الاقفاص - أمر لا يتفق مع ما هو ثابت بمحاضر الجلسات من حضور المتهمين اثناء انعقاد الجلسات وكان ادعاؤه بأنه أجرى التسجيلات فى دورة المياه قد كذبه فى ذلك المتهم عبد الرؤوف أمير الجيش حينما

المحكمة ترفض دليل التسجيلات - والوثيقة من حيثيات الحكم .

لمتهمين لم يتضمن الإذن بتسجيل الأحاديث التى تدور معهم . . وعلى سبيل المثال : فى ٨ أغسطس أجرى تسجيل للمتهم محمد سعد فى حين أن النيابة العامة أذنت بتسجيل الحديث الذى يدور معه بتاريخ ٨ سبتمبر . . وحدث نفس الشىء مع متهمين آخرين منهم ناجح عبد الله ، وأنور عكاشة ، وفؤاد حنفى ، وغيرهم حيث كان التسجيل سابقا لإذن النيابة دائما . .

وهكذا يبين أن التسجيلات كانت تتم أيضا خارج نطاق الإذن الصادر من النيابة العامة مما يشوب الإجراء بالبطلان ، ولا يصحح هذا الإجراء صدور إذن تال للإجراء الباطل .

١٠ ـ ان التسجيلات شملت عددا من السادة المحامين ، منهم المحامون كمال عمر ، ومحمد المصرى ، وحمزة دعبس ، وعبد العزيز الشناوى ، ووالد المتهم مدحت الفقى .

ويبدو . .

أن مباحث أمن الدولة ، بعد أن رفضت المحكمة الأخذ بهذا الدليل ، راحت تفتش عن دليل آخر . .

ففى يوم ٥ يناير ١٩٨٤ فتح المقدم حمدى السردى ، رئيس مباحث منطقة سجون طره ، محضرا جاء فيه :

ـ أنه أثناء تفتيش الحجرة رقم ٦ بليمان طره ، المسكن فيها المتهمون عبود عبد اللطيف الزمر ، وطارق عبد الموجود الزمر وعبد الله محمد سالم ، عثر على «كشكول» يحوى بحثا فقهيا بدون عنوان ، و«كراسة» مدون بها كلام عن العلوم الإسلامية فى الدولة الأموية ، و«كراسة» عليها اسم عبد الله سالم مدون بها بحث بعنوان «اعداد وتجهيز وتخطيط يوم عمل» ، و«كراسة» بها تنظيم الجلسات بين أفراد الجماعة ، وثلاث ورقات «فلوسكاب» بها بحث بعنوان «التحالفات» وست ورقات «فلوسكاب» بها جدول يوم حركى ، وأبحاث أخرى ، وخمس ورقات فلوسكاب بها شرح لبعض أحداث وقعت يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ومن يوم ٢٧ سبتمبر حتى يوم أول اكتوبر ، وورقتى فلوسكاب بهما موضوع بعنوان : «محاولات من داخل السجن» وورقة فلوسكاب بها مقال بعنوان : التعليمات التنظيمية للمشروع التدريبى» وثلاث ورقات مدون بها بيانات عن «القرار النهائى لتوزيع بعض الأخوة على الاتجاهات المختلفة» . . وورقة كراسة مدون عليها

موضوع بعنوان «شخصى» وورقة محرر عليها بيان موجه لأعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى . .

وجاء فى نفس المحضر :

ـ وأنه أثناء تفتيش الحجرة رقم ١١ المسكن فيها المتهمون مدحت يوسف الشاذلى ، وأنور عبد العظيم عكاشة ، والسيد السلامونى ، على ست ورقات مدون عليها موضوع : «تطبيق الشريعة الإسلامية بالسودان» ونقد هذا النظام «الناقص» ، وسبع عشرة صحيفة محرر بها موضوع بعنوان «موجز لشرح واقع المسلمين» . .

وتحول المحضر مع المضبوطات إلى النيابةالعامة ، التى تولت التحقيق ، فى هذه الواقعة ، يوم ١٠ يناير ١٩٨٤ . .

وسئل المقدم حمدى السردى ، فأقر بما جاء بالمحضر . .

وسئل المتهم السيد على السلامونى عن الواقعة . .

فقال :

ـ فوجئت بتفتيش الزنزانة التى أقيم فيها مع أنور عكاشة ، ومدحت الشاذلى . . وأنا لا أعرف شيئا عن الأوراق المضبوطة .

ونفى أنور عكاشة أنه اعترف لرئيس مباحث سجون طره أن الأوراق المضبوطة تخصه .

ونفى طارق الزمر نفس الشىء أيضا . .

وقال :

ـ أنا لا يخصنى سوى البحث المحرر فى الكشكول عن الجماعة ، وقد حررته بمناسبة إنتسابى لكلية الآداب .

ولم يعترف عبد الله سالم سوى بالكشكول المحرر فيه معلومات عن عملية سرقةالذهب من أحد المحلات ، والورق المحرر به أحداث ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ، لكنه أضاف انه أكره على كتابة ذلك أثناء وجوده فى السجن ، فى اكتوبر ١٩٨١ .

وقال عبود الزمر :

ـ لم يسبق لى أن شاهدت هذه الأوراق ولا أعرف عنها شيئا .

المتهمين يحيطه الشك من كل جانب وعدم الدقة فى اجرائه وعدم اتساقه مع محاضر جلسات المحاكمة . فضلا عن أن البطلان قد شاب اجزاء منه - وجحده المتهمون على الوجه السابق ايضاحه - مما يباعد بينه وبين ثقة المحكمة فيه كدليل دون حاجة الى مناقشة ما ورد بتفريغ هذه الاشرطة - الامر الذى يتعين معه طرح الدليل المستمد من هذه التسجيلات جانبا .

بالاطلاع على القضية رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ حصر تحقيق أمن الدولة العليا تبين :

بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٤ أثبت المقدم / حمدى السردى رئيس مباحث منطقة سجون طره فى محضره أنه اثناء تفتيش الحجرة رقم ٦ بليمان طره المسكن فيها المتهمون عبود عبد اللطيف الزمر وطارق عبد الموجود الزمر وعبد الله محمد سالم - عثر على - كشكول يحوى بحثا فقهيا بدون عنوان وكراسة مدون بها احداث علوم اسلامية الدولة الاموية وكراسة عليها اسم عبد الله محمد سالم مدون بها بحث بعنوان اعداد وتجهيز وتخطيط يوم عمل وكراسة بها تنظيم الجلسات بين أفراد الجماعة وثلاث ورقات بكل ورقة بعض أسئلة وثلاث ورقات فلوسكاب بها بحث بعنوان التحالفات وست ورقات فلوسكاب بها جدول عمل يوم حركى وابحاث أخرى وخمس ورقات فلوسكاب بها شرح لبعض احداث وقعت يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ ومن يوم ٢٧ سبتمبر حتى يوم أول أكتوبر وورقتين فلوسكاب بها موضوع بعنوان محاولات من داخل السجن وورقة فلوسكاب بها مقال بعنوان التعليمات التنظيمية للمشروع التدريبى وثلاث ورقات مدون بها بيانات عن القرار النهائى لتوزيع بعض الاخوة على الاتجاهات المختلفة وورقة كراسة مدون عليها موضوع بعنوان شخص وورقة محرر عليها بيان موجه الى اعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى - كما عثر الضابط المذكور بالحجرة رقم ١١ المسكن فيها المتهمون مدحت يوسف الشاذلى وأنور عبد العظيم عكاشه والسيد السلامونى على ست ورقات مدون عليها موضوع عن تطبيق الشريعة الاسلامية بالسودان ونقد هذا النظام الناقص وسبعة عشر

جانب من قصة الأوراق التى ضبطت فى زنازين المتهمين كما ترويه أوراق القضية .

وأثبت وكيل النيابة - المحقق ، خطاب مدير مباحث أمن الدولة ، المؤرخ ٢٤ يناير ١٩٨٤ ، والذى جاء فيه : أن التحريات أثبتت استمرار عناصر التنظيم المقدمين للمحاكمة فى إعتناقهم لفكر الجهاد ، وأنهم أعدوا تنظيما داخل السجون المودعين فيها ، وفتحوا قنوات للإتصال بالعناصر المفرج عنها لتصدير الإرهاب إلى خارج السجون استعدادا للمرحلة التالية بعد المحاكمات ، وحدد مدير مباحث أمن الدولة ، فى خطابه ، الهيكل التنظيمى للمتهمين المودعين بالسجون . . وأضاف : إن الأوراق المضبوطة بالزنزانة رقم ٦ تؤكد هذه المعلومات .

وتبين للمحكمة ، من الإطلاع على تقرير قسم الأبحاث والتزييف الذى ورد اليها يوم ٢٤ مارس ١٩٨٤ : أن عينات المضاهاة (بين خط المتهمين والأوراق) قاصرة بحالتها عن الوفاء بالدليل .

وقالت المحكمة فى حيثيات الحكم :

وحيث أنه بالنسبة للمتهمين عبود وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وأنور عكاشة فقد انتهت المحكمة إلى ثبوت التهم المنسوبة اليهم ، وليست المحكمة بحاجة إلى بحث دليل جديد . . أما بالنسبة للمتهمين السيد على السلامونى ومدحت يوسف الشاذلى ، فإن الأوراق المضبوطة بالزنزانة رقم ١١ وعلى فرض أنها محررة بمعرفتهما لا تتضمن دليلا جديدا . . وبالنسبة لباقى المتهمين الوارد أسماؤهم فى خطاب مدير المباحث العامة فلم يثبت من التحقيق أن لهم صلة بمحرر الأوراق المضبوطة ومن ثم تستبعد المحكمة هذا الدليل قبلهم لعدم الاطمئنان اليه» .

و . . .

مرة أخرى .

ضجيج هادر راحت تحدثه أجهزة الأمن . . لكن . . بلا طحين .

١٢

الضرير لا يطلق الرصاص

«أنا لا أصلح وأنا ضرير لقيادة التنظيم»

د . عمر عبد الرحمن

لقيادات التنظيم

هذا الشيخ «الضرير» حوكم مرتين خلال فترة زمنية متصلة .. تصل إلى ٣٠ شهرا .. قضاها فى الاستجواب ، والتحقيق ، والسجن ، وأقفاص المحاكم .. والتعذيب ..

هذا الشيخ «الضرير» ، خرج من قضية اغتيال «أنور السادات» ، ليدخل فى قضية تنظيم «الجهاد» .. وكان ذلك منذ نوفمبر ١٩٨١ (بداية القضية الأولى) وحتى سبتمبر ١٩٨٤ (نهاية القضية الثانية) ..

وقد اتهم فى القضية الأولى بأنه «أفتى» بحل دم السادات ، بعد أن اتهمه بالكفر ، وخرج من القضية بريئا .. كالشعرة من العجين .. ودخل القضية الثانية على رأس اكثر من ٣٠٠ متهم .. فقد كان المتهم رقم واحد ..

هذا الشيخ «الضرير» هو الدكتور عمر أحمد عبد الرحمن .

00

ولد يوم ٣ مايو ١٩٣٨ ، فى قرية اسمها «الجمالية» بمحافظة «البحيرة» .. فقد بصره بعد ١٠ أشهر من ولادته .. ويبدو أن السبب كان البيئة الفقيرة التى ولد وعاش فيها (مثل الدكتور طه حسين) ولم تستطع أن تنقذ بصره .. وفى الخامسة من عمره دخل معهدا من معاهد الأكِفَّاء فى طنطا .. ثم التحق بالمعهد الدينى بالمنصورة .. فكلية أصول الدين فى القاهرة .. وقد تخرج فيها عام ١٩٦٥ .. وفى النصف الثانى من عام ١٩٦٧ حصل على الماجستير .. وفى اكتوبر ١٩٧٠ أعتقل فى سجن «القلعة» لمدة ٨



عمر عبد الرحمن يتكلم من وراء القضبان .

شهور . . وكان السبب ـ على مايبدو ـ أنه أعلن : أن الصلاة لاتجوز على جمال عبد الناصر . . وأنه منع البعض فعلا من الصلاة عليه . .

وفى مارس ١٩٧٢ ، حصل على شهادة «العالمية» . . وعمل معيدا فى أحد المعاهد الدينية . . حتى سافر إلى السعودية عام ١٩٧٧ ليدرس فى كلية البنات بالرياض . . وكان مقررا أن يعود بعد ٤ سنوات ، أى فى عام ١٩٨١ ، لكن شيئا ما مجهولا ، لا يعرفه أحد غيره ، جعله يعود قبل ذلك بعام . .

وفى سبتمبر ١٩٨١ كان مطلوبا فى قرارات التحفظ الشهيرة . .

ثم . . قبض عليه بتهمة اغتيال السادات . .

و . . بتهمة قيادة تنظيم «الجهاد» الذى اغتاله . .

00

كانت تهمة الشيخ عمر عبد الرحمن فى قضية «الجهاد» هى : قيادة التنظيم . .
أو كانت تهمته ـ كما وصفها المحامى العام رجاء العربى ـ أنه كان «أولهم» . . و «كبيرهم» و «أميرهم»

وقد جاء ذلك الوصف فى مرافعة ممثل الإدعاء أمام المحكمة . . التى جاء فيها أيضا :

«تعلم فى الأزهر لينشر العلم والمعرفة ، لكنه نشر التعصب والتزمت . . نشر التطرف . . نشر الارهاب . . نشر البغضاء بين طوائف هذا الشعب . . سخر علمه للإثم ولم يسخره للخير . . سخر الدين للعدوان ولم يسخره للإخاء والمحبة ، ساهم بعلمه على الفتنة بين المسلمين ، وهو يعلم علم اليقين أنها أشد من القتل . . فعلها متخذا من الدين ستارا يستهوى به القلوب لتنفيذ أغراضه ومآربه ، أعتقل فى عهد مضى لآثامه ثم أقاله الله من عثرته . . وبدلا من أن يسخر علمه للخير أعان بالضلال هذا الشباب على ارتكاب الشر ، فكان أن وافق هواهم فنصبوه زعيما . . ومن هذه النقطة تبدأ جرائمه» .

هذا ما قالته النيابة . .

فهل ما قالته صحيح ؟! .

00

إن أوراق التحقيق وجلسات المحكمة ، تحكى القصة من الألف إلى الياء . . وحسب تسلسل الأحداث فى هذه القصة . . فإن الدكتور عمر قضى فترة من حياته يعمل فى بنى سويف والمنيا . . وفى هذه الفترة توطدت علاقته بأمراء الجماعات الإسلامية فى الصعيد ، خاصة كرم زهدى ، وناجح عبد الله وعلى الشريف (أمراء المنيا وأسيوط وسوهاج بالترتيب) . . كانوا يسألونه الفتوى فيما يصعب عليهم من أمور الدين . . وكان يحضر مؤتمراتهم ويلقى فيها الدروس والأحاديث الدينية . . ولأنه عالم كانوا يصغون اليه . . ولأنه يشاركهم فكر الجهاد كانوا يستدعونه فى أماكن عزلتهم التى كانوا يسمونها «المعتكفات» . . ولأنه غير مبصر كانوا يأتمنونه على البنات ، والنساء . .

وعندما شكل محمد عبد السلام فرج التنظيم لم يكن يعرف الدكتور عمر . . ولم يكن عبودالزمر يعرفه أيضا . . ان محمد عبد السلام ، وعبود الزمر ، وطارق الزمر ، سمعوا عنه ، من مجموعة الصعيد فى مجلس الشورى . . فى الإجتماع (أو اللقاء) الأول لهذا المجلس . .

لقد اتفقوا على أن يكون المجلس مكونا من ١١ عضواً . . وأن تنبثق منه ثلاث لجان . . وأن يكون له «كبيرٌ» . . أو «أمير» . . أو «زعيم» غيرهم . .

واقترح كرم زهدى اسم عمر عبد الرحمن . .

وقال :

- إنه شيخ جليل . . وفقيه ، وأستاذ تفسير فى جامعة الأزهر ، ومقيم فى الفيوم .

وقال ناجح عبد الله :

- هو رجل عالم . . وتقى ، وسنه كبير ، ولا يختلف عليه أحد كأمير للتنظيم . . فهو رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين بأزهر أسيوط . . وعلى ذلك فأفكاره متطابقة مع أفكارنا . . لأنه مؤمن ، ومقتنع بأهداف التنظيم وأغراضه .[١]

ولم يستسغ البعض أن يتولى قيادة التنظيم رجل ضرير ، واعتبر فقدان البصر لا يؤهله للقيام بهذه المهمة الشاقة . .

فقال ناجح عبد الله :[٢]

(١) ص ٣٧ من أقوال ناجح عبد الله فى التحقيقات .

(٢) المصدر السابق .

- أنا لا أرى تخلف شروط الإمارة فيه لكونه مكفوفا ، لأنها لا تتطلب منه التحرك والقيام بأعمال تستلزم أن يكون موجودا .

وقال كرم زهدى :[٣]

- انه بدلا من أن يأتى هو الينا . . نذهب نحن اليه !

واستقر الرأى على عمر عبد الرحمن . .

وسافرت اليه مجموعة الصعيد لتمهد الطريق أمام عبود الزمر وعبد السلام فرج . .

وفى بيته بالفيوم . . قال له عبد السلام فرج :

- لقد اخترنا طريق الجهاد . . طريقك . .

قال الدكتور عمر :

- بل طريق الله !

فقال عبد السلام فرج :

- لم نجد خيرا منك ليكون أميرا لنا ، وزعيما علينا !

قال الدكتور عمر :

- أنا رجل ضرير ، لا أصلح لهذا العمل . . إن هذا العمل يحتاج إلى رجل مبصر حتى تكون لديه الإمكانيات على إدارةعمل الجماعة . . انكم بالقطع ستجدون من هو أفضل منى لذلك !

وأصر فرج ، والزمر ، وأمراء الصعيد على طلبهم . . وضغطوا عليه . . وبقوا على حالهم طوال الليل . .

وانتهى ذلك بصمت من الدكتور عمر . . فاعتبروا ذلك قبولا منه ، باعتبار أن السكوت علامة الرضا !

00

(٣) ص ٣٨ من أقوال طارق الزمر فى التحقيقات .

يقول عبود الزمر فى التحقيقات :(٤)

ـ لقد عقدنا ثلاثة اجتماعات لمجلس الشورى بمنزل الشيخ عمر بالفيوم وبنى سويف .. وكان أول لقاء بمنزله بهدف إبلاغه بالتنظيم ، وعرض الإمارة عليه .. وقد تمنع فى البداية ، ثم عندما ازداد إصرارنا ، سكت بما يفيد القبول .

لقد استنتج عبود الزمر من سكوت الدكتور عمر أنه قبل .. فى حين أن محمد عبد السلام فرج أقر أنه «وافق» على رئاسة التنظيم ، بعد أن «عرضوا عليه فكرة إنشاء التنظيم بغرض تطبيق الشريعة والقيام بأعمال قتالية ضد الحاكم وأعوانه ، وأنهم طلبوا منه أن يرأس هذا التنظيم ، فوافق» ..

قال عبد السلام فرج ذلك أمام النيابة العامة .. وكان ما قاله مناقضا لما سبق أن أدلى به أمام النيابة العسكرية (فى تحقيقات قضية اغتيال السادات) .. فقد قال أمام النيابة العسكرية :

«إن عمر عبد الرحمن رفض امارة التنظيم رفضا باتا رغم الحاحهم عليه بذلك ليلة كاملة . ولكنهم كانوا يستفتونه ، وكان كلامه غير ملزم لهم» .

وفيما بعد ..

اعتبرت المحكمة هذا التناقض فى الأقوال فى صالح الدكتور عمر ، فبرأته من تهمة قيادة التنظيم التى وجهتها له النيابة العامة .

00

لكن ...

لماذا احتاج التنظيم لأمير من خارجه ؟! .. ألم يكن يكفى محمد عبد السلام فرج ، مؤسسه ، ليكون الأمير والزعيم والرئيس ؟! .

يقول فؤاد أحمد حنفى :

ـ السبب هو عدم حدوث خلاف بين قيادات التنظيم وجماعاته .(٥)

(٤) ص ٢٢٦ من التحقيقات معه .
(٥) ص ٤٢ من التحقيقات معه .

ويقول طارق الزمر :(٦)

ـ مهمة الشيخ كانت تجميع مجموعات قبلى وبحرى تحت راية واحدة بالحسم فى الخلافات التى تنشأ .. وثانى شيء الرجوع اليه فى الفتاوى .. فكان يستفتى فى الأحكام الشرعية .

ويقول محمد عبد السلام فرج :(٧)

ـ مهام أمير التنظيم تتلخص فى قياس الأمور الشرعية من ناحية حلال أم حرام .. ويعنى ذلك أيضا اصدار الفتاوى فيما يتعلق بأمور التنظيم ، وجميع المشاكل التى يتعرض لها ، ويضع الحلول لهذه المشاكل .

وطبقا لهذه المهام ، وجهت النيابة العامة اليه ، تهمة التحريض (والافتاء) بقتل ونهب أموال المسيحيين .. وبقتل ونهب رجال الشرطة ..

فقرر كرم زهدى أن فؤاد حنفى سافر إلى الفيوم وسلم عمر عبد الرحمن كيلو ذهب (من ذهب النصارى الذى سرقوه) لتصريفه ، على أن يسترد منه دينه الذى أخذوه منه وقدره ثلاثة آلاف جنيه .. وقد باعه عمر عبد الرحمن فعلا واسترد دينه وقبل أن يقبض الباقى قبض عليه ..

فى حين قرر فؤاد حنفى أنه سافر إلى بنى سويف (وليس إلى الفيوم) وسلم عمر عبد الرحمن كيلو ذهب وأربعة خلاخيل (وليس كيلو ذهب فقط) وأنه باع الذهب بستة آلاف جنيه ، أخذ منها ثلاثة آلاف جنيه وأعاد الباقى (لم يقبض عليه قبل أن يأخذ باقى الثمن) .

وفيما بعد ..

اعتبرت المحكمة هذا التناقض فى الأقوال فى صالح عمر عبد الرحمن ، فحكمت ببراءته من تهمة الاشتراك فى عمليات الاعتداء على محلات الصياغ المسيحيين ، بإخفاء المسروقات وتصريفها .

وفيما بعد أيضا ، حكمت المحكمة ببراءة الدكتور عمر من تهمة إحراز السلاح ..

(٦) ص ١٢١ من التحقيقات معه .
(٧) ص ١٩١ من التحقيقات معه .

وكان أحد ضباط فرع مباحث أمن الدولة فى الفيوم (الرائد على عبد الحفيظ) قد أقر أنه علم من تحريات المباحث العامة أن عمر عبد الرحمن يخفى مسدسين لدى المتهم محمد أمين حسان ، وأنه قام بضبطهما . .

وعندما سأل القاضى الدكتور عمر عن المسدسين . .

قال :

ـ وماذا أفعل بهما وأنا ضرير !

واعتبر القاضى هذه الاجابة «اجابة منطقية » !

00

كان هناك دليل آخر على أن الدكتور عمر لم يكن أميرا للتنظيم . . كان هذا الدليل هو : أن عبد السلام فرج ، وعبود الزمر ، وكرم زهدى لم يعرضوا عليه خطة اغتيال السادات ، قبل تنفيذها . .

لقد سألوه فقط :

ـ متى يصبح الحاكم كافرا ؟

فقال :

ـ عندما لا يحكم بشرع الله !

ويبدو أنهم اعتبروا هذه فتوى منه تصلح لتطبيقها على أنور السادات ، فنفذوا خطتهم ، دون أن يخصصوا له من هو الحاكم المقصود ، وماذا سيفعلون به . .

وقد أكد ذلك طارق الزمر ـ فى التحقيقات ـ وقال :[٨]

«واحنا فى شقة الهرم ، وبعد حادث اغتيال السادات كان عبودالزمر يخرج ، فكنت أسأله ، فكان يقول لى : انه رايح يقابل الشيخ عمر عبد الرحمن . . وعرفت من عبود الزمر أنه أبلغه بموضوع الاغتيال ، ووافق على أن يستمر فى عملية قنص الأسلحة لتجميعها[٩] إلى أن يتقرر القيام بالثورة ، فى نفس الوقت تكون عملية قنص الأسلحة بغرض مقاومة الشرطة»

(٨) ص ٦٠ من التحقيقات معه .

(٩) قنص الأسلحة ، مقصود به الاستيلاء على الأسلحة من رجال الجيش والبوليس .

ويقول محمد عبد السلام فرج :[١٠]

«وبالنسبة للدكتور عمر عبد الرحمن ، فلم نبلغه بالخطة قبل تنفيذها لأنه كان فى مكان لم نتبينه ، لأنه كان مطلوبا التحفظ عليه ، ولم نكن نعلم مكانه ، ولكن عرفت بعد كده أن عبود الزمر قابله بعد الاغتيال وأبلغه بالذى حصل ، ومعرفش كان رد فعله إيه» .

وفى الشقة التى ضبط فيها عبود الزمر ، وجد خطاب موجه إلى من يدعى «الشيخ الجليل» ، يتضمن ما يشير إلى «الثورة الإسلامية» ، وحادث الاغتيال . . ويقول كاتب الخطاب : «وأنه استكمالا لهذاالعمل العظيم تستمر الثورة فى ضرب معاقل الظلم والفساد فى أقسام البوليس وغيرها» . . وكانت صيغة الخطاب تدل على أن الكلام المخاطب به يعلو مستوى الشخص المرسل منه . .

00

أثناء القبض على الدكتور عمر عبدالرحمن ، وجدت مباحث أمن الدولة فى بيته مبلغ ٢٠ ألف دولار . .

كان ذلك يوم ١٨ اكتوبر ١٩٨١ . .

وقد اتهمته النيابة العامة بتهمة الحصول على أموال من الخارج ، لدعم وتمويل التنظيم . . وكان دليلها هذه الآلاف من الدولارات . .

وسألته المحكمة :

ـ ما مصدر هذه الدولارات يا دكتور عمر ؟

فقال :

ـ إنها ـ كما قلت من قبل فى التحقيقات ـ حصيلة راتبى وراتب زوجتى أثناء عملنا بالمملكة العربية السعودية ، وقد سبق أن أثبت هذه المبالغ فى الإقرار الجمركى أثناء عودتى .

(١٠) ص ٢١ من التحقيقات معه .

ولم تستطع النيابة أن تقدم دليلا دامغا يفيد بأن هذه المبالغ أخذها من آخرين من أجل التنظيم . .

فقالت النيابة وهى تحول الدفة فى اتجاه آخر :

- إن الرائد عونى توفيق أثبت فى محضره المؤرخ ٢٤ اكتوبر ١٩٨١ أن المتهم عمر أحمد عبد الرحمن اعترف بايداعه مبالغ مالية تخص التنظيم بمنزل شقيقته !!

وسألت المحكمة :

- أين اعترف المتهم بذلك ؟!

وتكون الإجابة : فى مكان ما قبل مثوله أمام سلطة التحقيق . . أى فى السجن ، تحت قسوة وبشاعة التعذيب . .

وقد رفضت المحكمة هذا الاعتراف . . بل رفضت الأخذ بأقوال المتهم واعتبارها دليلا ضده ، لأنها تمت تحت وطأة التعذيب . . وكانت إرادته وهو يدلى بها غيرة حرة . .

وقالت المحكمة :[11]

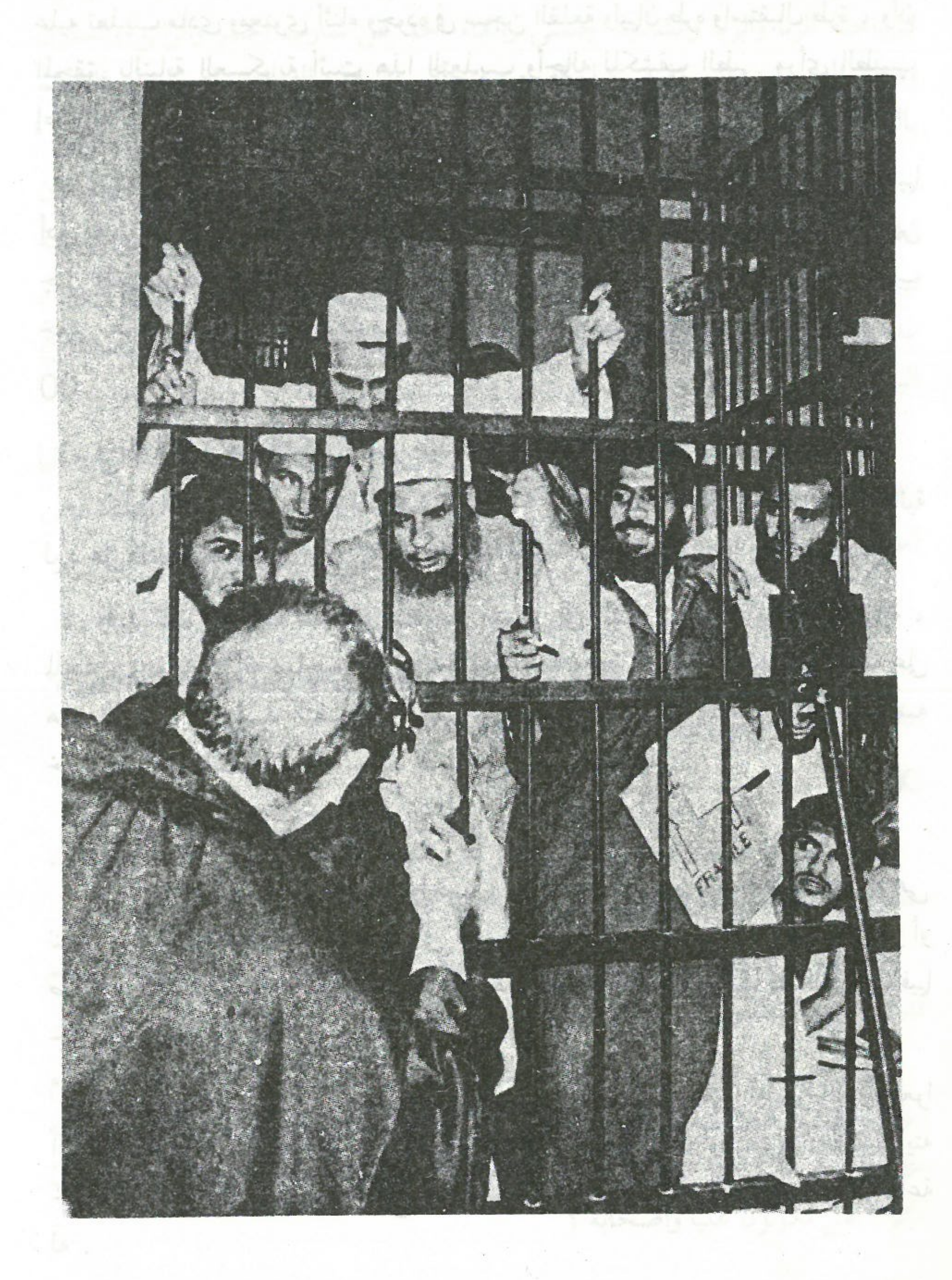
- إن هناك أكثر من دليل يثبت ان المتهم عمر عبد الرحمن قد تعرض للتعذيب البشع ، وأن ارادته لم تكن حرة ، فى الفترة ما بين القبض عليه بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٨١ إلى أن مثل أمام النيابة العسكرية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٨١ ، وأمام النيابة العامة بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ . . وهذه الأدلة هى :

١ - أنه قرر أمام المحقق بالنيابة العسكرية يوم ٤ نوفمبر ١٩٨١ انه تعرض لضغوط كثيرة تتمثل فى وقوفه من الساعة الثانية صباحا حتى العصر ، والضرب بعصا على جسمه وبالكرباج على قدميه ، وأن المحقق هدده باحضار زوجته إلى السجن ، وباحضار الكلاب لنهش جسمه والاعتداء عليه بالسب والقذف ، وتهديده بهتك عرضه ، الأمر الذى أوقع الرعب فى قلبه وأنه حدثت به اصابات بظهره وقدمه .

٢ - ما أثبته المحقق بالنيابة العسكرية (ص ٢٠٦) أنه ناظر المتهم (عمر عبد الرحمن) فوجد بظهره وفخذه من الخلف آثار كدمات واضحة .

---

(١١) حيثيات الحكم .



عمر عبد الرحمن فى حوار مع محاميه .

٣ ـ ما قرره المتهم أمام النيابة العامة بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ (ص ٤٣) انه وقع عليه تعذيب مادى ومعنوى أثناء وجوده فى سجن القلعة وليمان طره واستقبال طرة ، وأن المحقق بالنيابة العسكرية أثبت هذا التعذيب وأحاله للكشف الطبى ورأى الطبيب إصاباته .

وتنتهى حيثيات الحكم من ذلك إلى أن «هذا الاعتداء قد أثر على إرادة المتهم فيما أدلى به من أقوال نظرا لكبر سنه ومكانته العلمية والثقافية وباعتباره من رجال الدين الذين جبل المجتمع على احترامهم وتوقيرهم فضلا عن ظروفه المرضية ، وما ابتلى به من عيب خلقى هو فقد البصر . . مما يزيد من وقع آثار التعذيب على نفسيته وارادته فيعدمها» .

00

وجاء الدور على الدكتور عمر عبد الرحمن ليقول ما عنده . .

تكلم الدكتور عمر أمام المحكمة مرتين . . الأولى ليشرح فكر الجهاد . . والثانية ليرد على النيابة العامة . .

وقد كان واضحا للجميع أنه عالم متمكن فى الدين . . وأنه يسحب النيابة ، لملعبه ، وهو يدرك أنه صاحبه . . وصاحب السلطان فيه . . ولا أحد يملك براعته على هذه الأرض . . وقد التقطت النيابة الطعم . . ودخلت الملعب الذى يحكمه خصمها . . وكانت النتيجة سحب البساط من تحت قدميها . .

فى المرة الأولى التى تكلم فيها الدكتور عمر :

١ ـ إن الحكم بما أنزل الله أمر واجب ، ولازم لأن التسليم بقضية الحاكمية لله هى نتيجة بديهية وحتمية وهى الأساس فى الدين ـ لاينكرها عاقل ، كما لاينكرها كبير أو صغير ، ذلك لأن الله خالق ومالك كل شىء ، ومن كان خالقا ومالكا فله التصرف فيما خلق وفيما ملك وله الحكم وله الأمر .

٢ ـ إن المقصود بأولى الأمر فى الآية الكريمة ﴿ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾ ـ هو الحاكم المؤمن ، المطيع لله ، والرسول ، لأن ولايته خلافة ، ونيابة عن صاحب الشرع وبذلك فانه من لم يكن من غير المؤمنين فلا طاعة له .

٣ ـ الحكم بالقوانين المستوردة من دول الكفر والتى وضعها بعض رجال القانون فى

البلاد الإسلامية ولاسيما فى المواد التى فيها مخالفة صريحة لما ورد بكتاب الله وسنة الرسول كاباحة الزنا والربا والشذوذ الجنسى والغاء الحد عن شارب الخمر والزانى والسارق وقاطع الطريق ـ يعتبر كفرا ـ كما يكفر من يتحاكم إلى هذه القوانين راضيا بها ـ فالحكم بالقانون المخالف للشريعة يعد طاغوتا والحكم بغير ما أنزل الله يعد طاغوتا .

٤ ـ إن أى حكم يخالف الكتاب والسنة يكون من أحكام الجاهلية وضلالا ـ لأن الحكم إما أن يكون حكم الله وإما أن يكون حكم جاهلية ، ولا وسط بينهما ـ والجاهلية ليست محدودة بفترة من الزمان ولكنها وضع من الأوضاع وجد بالأمس ، ويوجد اليوم أو غدا والناس فى أى زمان إما أن يحكموا بشريعة الله وإما أن يحكموا بشريعة من صنع البشر .

٥ ـ إن ابن كثير يقول بكفر من خرج عن حكم الله لأن الأمر يضحى حكما بالضلال كما كان أهل الجاهلية وكما كان يحكم التتار بقانونهم المسمى «الباسق» وهى أحكام بنيت على الهوى ومن فعل مثلهم فهو كافر يجب الخروج عليه ، وخلعه .

وقال :

«إن ما أقوله ليس فكرا خاصا أو نظرية أو اتجاها لجماعة وانما هو ما استخلص من الكتاب والسنة ومن أقوال السلف الصالح» .

00

وفى الجلسة الثانية ، رد الدكتور عمر على النيابة العامة . . ومن باب التسهيل ، سنعرض ما قاله الدكتور عمر ، وما قالته النيابة على النحو التالى :[١٢]

النيابة : إن أولئك الذين رفعوا شعار الحكم لله ، وأرادوا به أن يكون الحكم لهم قد وصفهم المسلمون ، ووصفهم التاريخ الإسلامى بأنهم «خوارج» على المجتمع . .

عمر عبد الرحمن : إن الخوارج قد عرفهم العلماء بأنهم الذين خلعوا طاعة الإمام الحق وأعلنوا عصيانه ، وألبوا عليه . . فأين الإمام الحق الذى يعتبر الخروج عليه خارجا ؟ . . أين على بن أبى طالب اليوم ؟! . . وإن كنا نحن خوارج فمن تكونون أنتم ؟ هل تكونون عليا وأصحابه ؟

(١٢) سنرمز للنيابة فى هذا الشكل المبسط فى العرض بحرف «ن» وسنرمز لعمر عبد الرحمن بحرف «ع» .

هل كان على حليفا لليهود وصديقا لبيجن ؟ .. أم كان تاركا لحدود الله منفذا لعقوبات ما أنزل الله بها من سلطان ؟

ن : الإيمان بأن الحاكمية لله لايعنى تأثيم المجتمع الإسلامى فى الظروف الفكرية والاجتماعية الدقيقة التى يمر بها ؟

ع : إن مخالفة الحاكمية لله فى المجتمع ليس لها سوى معنى واحد هو أن هذا المجتمع آثم ، ضال ، بل إن المجتمع الذى تعلو فيه أحكام كفرية على أحكام الله ليس آثما فقط بل من الواجب على المسلمين التضحية والجهاد حتى تكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا .

ن : الجهاد الواجب ليس هو القتال ، فذلك مفهوم غريب على الفكر الاسلامى .. الجهاد الشامل ، جهاد النفس والشيطان ، والفقر والمرض والجهل .

ع : من أين جاءت النيابة بهذا الكلام .. هل هناك نص واحد فى الكتاب والسنة ورد فيه أن الجهاد هو جهاد المرض والفقر والجهل ؟ لعل الوحى المنزل على النيابة هو الذى أنبأها بهذا العلم الغزير الذى انفردت به دون سائر المسلمين .

ن : إن قذف مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة بأنها جاهلية تارة ، أو كافرة تارة أخرى ، أو أنها تحكم بأحكام الكفر ، حكم جائر متجن ، يخالف شريعة الرحمن .

ع : هل هذا كلام .. هل شريعة الرحمن تبيح الزنا ، والخمور والربا ؟ .. هذه شريعة الشيطان لاشريعة الرحمن .

ن : مهما كان الأمر ، فما من فرد أو مجتمع مسلم ينطق بالشهادتين يمكن رميه بالكفر .

ع : هذا الكلام ليس على اطلاقه فهناك نواقض للشهادتين من أتى بواحدة منها فقط أحبط نطقه بالشهادتين وأبطله .

ن : ولكن رجلا ، مثل أنور السادات ، نزف العمر فى حب الله ، وفى حب مصر ، لايمكن أن يكون أتى بواحدة من نواقض الشهادتين ، وبالتالى لايمكن أن يكون مصيره ، هو الذى فعلوه به .

ع : هل تعلمون من هو هذا الرجل الذى نزف العمر فى حب الله وفى حب مصر ، إنه الرجل الذى أعلن أن الأديان كلها سواء .. إن هذا الرجل جعل أحفاد القردة

والخنازير من الضالين الذين كفروا بربهم مثلهم كمثل المسلمين ، بل اتخذهم أولياء وأصدقاء وأحبابا ، فوصف السفاح اليهودى العالمى بقوله : صديقى الحميم بيجن .. إن الرجل الذى قضى عمره فى حب الله أباح فى بلده كل ما حرم الله .. إن ذلك العابد لله وصف حجاب المرأة المسلمة بأنه خيمة ، وكان من فرط حبه لله لا يستحى أن يعصى الله جهرا فيراقص النساء ويعانقهن أمام شاشات التليفزيون والقمر الصناعى ، وكل هذا فى زعمه لا يتنافى مع أخلاق القرية التى ينادى بها .

وهذا الرجل الذى نزف العمر فى حب مصر دفع البلاد إلى حافة الإفلاس المالى نتيجة الديون الخارجية الباهظة ، وأوصلها إلى الخراب الإقتصادى القائم ، واقترن حكمه المرير بفساد أخلاقى وانهيار اجتماعى لم تشهده البلاد من قبل وستظل مصر سنين طويلة تقاسى من آثاره السيئة .

كان هذا جزءاً مما دار بين النيابة والشيخ ..

وهو جزء أثبتنا فيه أن الشيخ سحب النيابة إلى ملعبه .. وتفوق عليها ..

لقد خرجت النيابة عن دائرة الاتهامات والقانون والأدلة ، فلم تصمد طويلا أمام خبرة الشيخ ، وبراعته ، وتخصصه !

وساهمت النيابة فى أن تعلن المحكمة : أن الفكر مهما كان لايجرم ..

وساهمت بعدم تركيزها على الجوانب القانونية والأدلة الموضوعية ، فى أن تعلن المحكمة براءة الشيخ ـ الدكتور عمر أحمد عبد الرحمن من كل التهم المنسوبة اليه !

وكانت هذه هى البراءة الثانية .. بعد براءته من تهمة الإفتاء باغتيال السادات ، فى القضية التى كان المتهم الأول فيها : خالد أحمد شوقى الإسلامبولى .

١٣

الصقر فى قاعة المحكمة

«أستنكر مؤامرات الغدر والخيانة ضد الرئيس جمال عبد الناصر»

إقرار بخط يد

الشيخ صلاح أبو اسماعيل

أشهر شاهد «نفى» فى القضية كان الشيخ صلاح أبو إسماعيل . .

استغرقت شهادته ثلاث جلسات . . ناقشه خلالها رئيس المحكمة المستشار عبد الغفار محمد . . وممثلو الادعاء (مثل : رجاء العربى وصهيب حافظ وماهر الجندى) . . والمحامون (مثل : عبد الله سليم ، وسيد عبد العزيز ، وكمال خالد ، وأحمد مجاهد ، والحمزة دعبس ، ومحمود النادى ، ومختار نوح) . .

والشيخ صلاح أبو إسماعيل من قيادات الإخوان المسلمين الذين يوصفون بالصقور . . وهو من المؤمنين بتطبيق الشريعة الإسلامية بواسطة السلطة التشريعية . . أى البرلمان الذى يسمى فى مصر : «مجلس الشعب» . .

عمره وقت «الشهادة» فى المحكمة كان ٥٦ سنة . .

وقد بدأت علاقته بالإخوان المسلمين منذ أن كان طالبا فى الأزهر ، حيث كان يتردد على مقرهم العام بالحلمية . . ولكنه رغم ذلك ، ورغم مجالسته للشيخ حسن البنا ، إلا أنه رفض فى ذلك الوقت الإنضمام للإخوان المسلمين . . وكان السبب - كما يقول - «إعتزازى بأزهريتى» . . فقد منعه هذا «الإعتزاز» من أن ينضوى «كطالب أو كعالم أزهرى تحت لواء الإخوان المسلمين» . .

ولا نعرف ما العلاقة بين هذا «الإعتزاز» الأزهرى الذى يتحدث عنه الشيخ صلاح أبو إسماعيل وبين عدم دخول الإخوان . . وخاصة أنه انضم بعد الثورة - وكان لايزال طالبا أزهريا - إلى جماعة الإخوان ؟! . .

يقول الشيخ صلاح أبو اسماعيل :[1]

«فلما قامت الثورة ، وكنت لأزال طالبا ، وحلت جميع الأحزاب ، وأبقت جماعة الإخوان المسلمين ، وأعادتهم من جديد إلى النشاط ، بدأت أفكر . . .

هنا . . ومن كلام الشيخ نعرف السبب . .

إن السبب هو تصور الشيخ أن النظام الجديد (الثورة) مع الإخوان . . ومع نشاطهم . . وضد باقى الأحزاب . . أى أن الإخوان هم حزب «السلطة» الجديدة ، القوية . . وهذا ما أغراه بالتفكير فى الإنضمام اليهم ، والتنازل بسرعة عن «إعتزازه» بأزهريته . .

ويضيف :[2]

إنه استمع إلى المرحوم الأستاذ عبد القادر عودة ، الذى قال كلمة غيرت فكره ، وغيرت سلوكه بالنسبة لموقفه من الإخوان . .

قال عبد القادر عودة :

«نحن نعيش فى بلد دستورى ، والغالبية فى البلاد الدستورية هى صاحبة القرار ، فإذا استطعنا أن نحشد الشعب ، أو غالبيته تحت شعار : لايحكم إلا بالقرآن ، فإننا نقول للدولة هذه هى الغالبية ، وذلك وضعها الدستورى فحكموا القرآن» . .

ثم راح الرجل ، يشيد بدور الأزهر «كمؤسسة تعليمية لاغنى عنها ، ولابد منها» . .

كانت هذه الكلمات هى التى أقنعت الشيخ صلاح أبو إسماعيل - كما يقول - بالعدول عن رأيه والإنضمام إلى الإخوان . .

ومن الواضح أن الشيخ صلاح أبو اسماعيل لم يحسب بدقة علاقة الثورة بالإخوان . . إذ أنه بعد أن انضم إلى الجماعة ، وقع حادث المنشية (عام ١٩٥٤) واعتقل من ضمن الإخوان الذين اعتقلوا . . وأعتقل مرة أخرى عام ١٩٦٥ أيام سيد قطب .

تخرج الشيخ صلاح أبو اسماعيل من جامعة الأزهر فى نفس العام الذى اعتقل

(١) شهادته أمام المحكمة .
(٢) المصدر السابق .

فيه . . وبعد الإفراج عنه عين أستاذا للتربية الإسلامية واللغة العربية فى وزارة التربية والتعليم . . ثم نقل إلى الأزهر . . وفى عام ١٩٧٢ أصبح مديرا لمكتب شيخ الأزهر . . وفى عامى ١٩٧٦ ، و١٩٧٩ دخل إنتخابات مجلس الشعب تحت شعار : «اعطنى صوتك لنصلح الدنيا والدين» . . وفى الدورة الأولى له فى البرلمان قدم مشروعات بقوانين لإقامة الحدود ، وتطويع وسائل الإعلام لأحكام الله ، ورعاية حرمة شهر رمضان وعدم الجهر بالفطر نهارا ، وتنقية الشواطىء من العربدة . .

وخلال تلك السنوات كانت هناك علاقة قوية بين الشيخ أبو إسماعيل والجماعات الإسلامية (التى تطورت بعد ذلك إلى التنظيمات الراديكالية وكان آخرها تنظيم الجهاد) . .

وهو يقول :[3]

«كنت ألتقى بشباب الجماعات الإسلامية . . فقلت لهم من أين أتيتم ياشباب ؟ . . آباؤكم وأمهاتكم يخافون عليكم فلا يمكن أن يكون البيت منبعا لكم . . ووسائل الإعلام تغريكم لتغير ما أنتم عليه ، فلا يمكن أن تكون وسائل الإعلام منبعا لكم . . والدولة لا تشجع نشاطكم . . والشريعة الإسلامية مغربة . . والقرآن مهجور . . فمن أين أتيتم ؟! . لست أرى لوجودكم منبعا إلا قول الله سبحانه وتعالى :

«ياأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين ، يجاهدون فى سبيل الله ، ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم» .

«وأذكر أن ذلك كان أيضا فى خطاب لى على سلم مسجد «القائد ابراهيم» فى رمل الإسكندرية فى ابريل ١٩٨١ . . وقد قرر الشباب أن يعتصموا بالصيام نهارا حتى لايشاركوا فى عربدة الشواطىء[4] وأن يجتمعوا على لقاء إسلامى ليلا . . وانتظم هذا اللقاء ما يقرب من مائة ألف شاب ، اعتصموا بالله ، واعتصموا بمكارم الأخلاق . . وأحبوا الله ورسوله حتى لقد دعيت من وزارة الداخلية لأذهب إليهم فى المعتقلات مبصرا وداعيا ، فاستنكرت أن أعظ قوما بين الجدران أنا فى حاجة إلى موعظتهم وكلهم طهر

(٣) المرجع السابق .
(٤) لاتبدأ «عربدة الشواطىء» - على حد تعبير الشيخ ابو اسماعيل - عادة قبل شهر مايو .

ونقـاء وتقوى(٥) . . فطلبت من وزارة الداخلية أن تفتح لهم الأبواب ليخدموا فى جو الحرية أهدافهم المقدسة لأن المعتقلات ليست مكانهم » .

00

أمام المحكمة قال الشيخ صلاح أبو اسماعيل :

«ان اليأس قد غلبنى فى مجلس الشعب السابق من عدم جدوى المحاولات فى تطبيق الشريعة الإسلامية مع زملاء أناديهم فيستجيبون ثم يعدلون . . ومجلس الشعب بحكم الدستور يستطيع أن يفرض على الحكومة ما يشاء . .

إلى أن كان يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ . . وكانت وسائل إعلامنا تحدث الجماهير عن لقاء مرتقب بين السادات وبيجن على قمة جبل «موسى» فى سيناء ، ثم فوجئنا بأن بيجن فى صلافة وعنجهية وغطرسة ، تجاهل الموعد ، ولم يحضر ، ولم يعتذر ، ويحتم الإتجاه إلى اصطناع غطاء لهذه الفضيحة فإذا رئيس مجلس الشعب يفاجئنا بأنه يقترح على المجلس الموقر أن يوافق على تكوين لجنة عامة لتقنين الشريعة الإسلامية ، وأحسست وقتها أن هذه المفاجأة السارة لم تكن إلا غطاء للطعنة الصهيونية التى وجهت إلى رئيس مصر . . لكننى رحبت بالفكرة وتعلقت بها ، وقلت لعل هذا الطريق الجديد يوصلنا ، بعد أن فشلت محاولات الوصول عن طريق وزارة العدل وعن طريق تقديم مشروعات القوانين»(٦)

لكن . .

لم تمر عدة شهور على إقتراح رئيس مجلس الشعب ، حتى أعلن السادات فى مارس ١٩٧٩ ، كلمتـه الشهيرة : «لاسياسة فى الدين ولا دين فى السياسة» . . وفى الشهر التالى (إبريل ١٩٧٩) جاء قرار حل مجلس الشعب ، رغم أن ٩٥٪ من أعضائه وافقوا على «كـامب ديفيد» وصفقـوا للصلح مع إسرائيل . . وفى شهر يوليو ١٩٧٩ استغل

---

(٥) عندما قال الشيخ أبو إسماعيل هذا الكلام ، قاطعه المتهمون بالهتاف الشهير لهم : «فى سبيل الله قمنا نبتغى رفع اللواء . . ماالحزب قد عملنا ، نحن للدين فداء . . فليعد للدين مجده ، كى ترى الدنيا الضياء» .

(٦) يقـول الشيخ صلاح أبـو إسـماعيـل أنه حاول تقديم إستجواب لوزير العدل أحمد سميح طلعت لعدم تقديمه مشروعـات قوانـين الشريعة باسم وزارته .. ولكن الحكومة رفضت هذا الاستجواب ، وتحايلت عليه باجراء تعديل وزارى فى مايو ١٩٧٧ ، لم يخرج بمقتضاه سوى وزير العدل أى أنه أخرج من الوزارة ليسقط الاستجواب ـ المصدر شهادة أبو إسماعيل أمام المحكمة .

السادات فرصة غياب المجلس ، وأصدر القانون الجديد للأحوال الشخصية . . الذى أثار غضب معظم علماء المسلمين ، واعتبروه مخالفا للشرع والدستور . .

ويضيف الشيخ أبو إسماعيل :

ـ اننى فى نوفمبر ١٩٧٧ ، دعيت لإفتتاح المركز الإسلامى فى لوس أنجلوس ، وهنـاك وجـدت ثورة عارمـة من الطلاب المسلمين ـ العرب ، بيدهم جريدة اسمها «المصرى» يصـدرهـا محررون مصريون (مهـاجـرون من الأقبـاط) على رأسهم فؤاد القصاص فى ولاية «كاليفورنيا» . . إستضافوا وزير الإعلام الأسبق عبد المنعم الصاوى وكـان هنـاك فى اكتـوبـر ١٩٧٧ ، (وراح الطلاب المسلمون ـ العرب) يحملون عليه لتصريحه الذى نشر بالمانشيت العريض (الذى نشر فى جريدة المصرى) وقال فيه : «لن تطبق الشريعة الإسلامية فى مصر» .

وهالنى ما أسمع من وزير لايملك حق التشريع ، وتراءى لى واجبى فى محاسبته ، فأحضرت أعدادا من الجريدة ، وتسجيلا صوتيا ، وقدمت إستجوابا للوزير فى نفس العام ، ولما كانت التهمة قد ألصقت به ، فقد أخرجوه من الوزارة فى سرية كاملة ، تغطية لهذه الفضيحة ، وإسقاطا للاستجواب .

00

وأمام المحكمة اعترف الشيخ أبو إسماعيل بأكثر من حقيقة . . لكل منها مغزاها :

١ ـ أنه حاول من خلال استجواباته فى مجلس الشعب «إدانة الثورة» منذ قيامها ، لأنها على سبيل المثـال لا الحصر : ضربت الإخـوان المسلمين ، والقضاء الشرعى ، والأزهـر ، وأوقاف الأزهر ، والمساجد ، والمعاهد الدينية . . أى أنه حاول من خلال موقعه فى البرلمان رد الصاع صاعين للثورة ، وهو ما يتسق مع موقف الإخوان ـ عموما ـ من الثورة بعد رحيل عبد الناصر .

وكان موقف صلاح ابو اسماعيل هذا مفاجأة لكل من عرفوا اعجابه القديم بجمال عبد الناصر ، وتأييده المعلن والقديم له . .

وتمد أثبتت النيابة العامة هذا الإعجاب والتأييد فى حافظة مستندات ضخمة إلى المحكمة ، نختار منها :

صورة ضوئية (بالفوتوكوبيا) لتظلم مقدم منه إلى مفتش المباحث العامة بالجيزة ، مؤرخ يوم ٦ اكتوبر ١٩٦٢ ، يطلب فيه رفع اسمه من قائمة المعزولين عن مباشرة حقوقهم السياسية وذلك باسم الثورة على الظلم «وباسم المبادىء السامية التى رفعها ورفع لواءها جمال عبد الناصر»

وصورة ضوئية لمذكرة محررة على الالة الكاتبة عليها توقيعه ، يتحدث فيها عن موقفه من أحداث الثورة خلف جمال عبد الناصر ، وأسباب انضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين ، وانتهى إلى طلب أن ينال موافقة الاتحاد القومى على إشتراكه فى الإنتخابات .

وصورة ضوئية من اقرار غير مؤرخ يتضمن العبارة التالية: «أنا المعتقل صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم ، أستنكر مؤامرات الغدر والخيانة ضد الوطن المفدى والرئيس جمال عبد الناصر . .» .

وصورة ضوئية من طلب مقدم منه مؤرخ ٢١ أغسطس ١٩٦٢ ، يستأذن فيه مفتش المباحث العامة بالجيزة أن يسافر إلى بلده «بهرمس» مركز إمبابة ، مرة كل أسبوع لوعظ أهل بهرمس وإرشادهم .

وصورة ضوئية لخطاب محرر بخط اليد بتوقيعه ، مؤرخ ٢٢ يناير ١٩٥٤ وموجه إلى مدير إدارة السجون الحربية . .

ان هذه المستندات تثبت أن الشيخ صلاح أبو اسماعيل الذى نذر نفسه فى مجلس الشعب ، لادانة الثورة ، فعل المستحيل لكى يصل اعجابه بها إلى قادتها . .

٢ ـ الحقيقة الثانية التى أقرها الشيخ «الجليل» أمام المحكمة هى : أن الرغبة (فى أى شىء) إذا جاءت من رئيس الدولة لقيت إحتراما من الأعضاء (فى مجلس الشعب) . . وهذا ما جعله يؤيد عبد الناصر وهو حى ثم يهاجمه وهو ميت ، وما جعله يدخل البرلمان فى عهد أنور السادات ، ويعمل تحت لواء نظامه وهو حى ، ثم يهاجمه وهو ميت . . وهذا ما جعله يبرق إلى الرئيس حسنى مبارك ثلاث مرات ، «لينتشرف بلقائه» وذهب إلى القصر الجمهورى وترك رغبته هناك . . وقابل المشير أبوغزالة ، وحمله رغبته للرئيس . .

ويقول :

١٢- ان الازهر سعى ويسعى الى المطالبة بتقنين الشريعة الاسلامية منذ عام ١٩٦٧ وانه يدعو الان كل المسئولين الى استصدار التقنينات التى تم اعدادها .

ز- تعقيب النيابة العامة والشيخ عمر احمد عبد الرحمن والدفاع الحاضر مع المتهمين :

تعقيب النيابة العامة :

قدمت النيابة العامة - فى تعقيبها على اقوال الشيخ / صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم - حافظة مستند احتوت على :

١ - صورة ضوئية لتظلم مقدم من صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم الى مفتش المباحث العامة فرع الجيزة مؤرخ ٦ أكتوبر ١٩٦٢ يطلب فيه رفع اسمه من قائمة المعزولين عن مباشرة حقوقهم السياسية وذلك باسم الثورة على الظلم وباسم المبادىء السامية التى رفع لواءها جمال عبد الناصر.

٢ - صورة ضوئية لمذكرة محررة على الالة الكاتبة عليها توقيع منسوب الى الشيخ /صلاح محمد عبد الرحيم - يتحدث عن موقفه من احداث الثورة خلف جمال عبد الناصر وأسباب انضمامه الى جماعة الاخوان المسلمين وانتهى الى طلب ان ينال موافقة الاتحاد القومى على اشتراكه فى الانتخابات.

٣ - صورة ضوئية من اقرار غير مؤرخ يتضمن العبارة الاتية : (أنا المعتقل صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم استنكر مؤامرات الغدر والخيانة ضد الوطن المفدى والرئيس جمال عبد الناصر ...) .

٤ - صورة ضوئية من طلب مقدم من صلاح ابو اسماعيل مؤرخ ٢١ أغسطس ١٩٦٢ الى مفتش المباحث العامة بالجيزة يستأذن فيه ان يسافر الى بلده بهرنس مركز امبابة مرة كل اسبوع لوعظ اهل بهرنس وارشادهم .

تلخيص لخطابات صلاح أبو اسماعيل للمباحث العامة والتى يعلن فيها اعجابه بثورة يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر - حيثيات الحكم .

إن برقيته تضمنت - إن لم تخنه الذاكرة - ما يأتى :

«مصر سفينتنا جميعا ، ونحن حريصون على سلامتها ووصولها إلى بر الأمان ، وفى الشريعة الإسلامية حلول للمشكلات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية» . .

«أرجو أن تأذنوا لى بلقائكم لأضع هذه الحلول الإسلامية بين يديكم لعلها تظفر بعنايتكم» . .

ولايزال الشيخ «المقاتل» ينتظر الرد . .

إن مغزى هذه الحقيقة لا يختلف عن مغزى الحقيقة الأولى ، وهو أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل يتمسح بكل سلطة ، وحدوده فى المعارضة لا تمتد اليها ، وصوته المرتفع لايوجه إلا إلى الحكام الذين فارقوا عالمنا إلى العالم الآخر .

واللهم لاشماته . .

00

وفى المحكمة دار الحوار التالى بين القاضى والشيخ :

س : هل ترى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مرة واحدة أم بالتدريج ؟

ج : مضى واحد وثلاثون عاما على قيام الثورة حتى الآن ولازالوا يزعمون التدرج ، ولم تصر الأمور إلا إلى ما هو أسوأ فيما يختص بموازين الإسلام ، وأنا أطالب بتطبيق شرع الله أعلم علم اليقين أن مصر تعيش أزماتها الإقتصادية ، وأنها تعيش أزماتها العسكرية وأزماتها الإجتماعية ، ومن أجل هذا نطالب بتطبيق الشريعة لأن الله سيفتح علينا ويبارك فيما نملك !

س : هل يمكن فى ظل الظروف الإقتصادية الحالية لمصر تطبيق حد السرقة ؟

ج : نعم سيدى . . تماما . . فهناك توجيهات الإسلام فيما يتعلق بكفالة الفقراء ، المحتاجين . . وإذا جاع انسان فهو مضطر ، والضرورات تبيح المحظورات (أما) إذا جاء شبعان مستغن واعتدى على مالك ، فقد ثبت ياسيادة الرئيس أنه مهما عوقب بالقوانين الوضعية فلن يصلح ولن تنجح القوانين فى إقتلاع جريمة السرقة من قلبه كما لم تنجح من قبل .

س : ما هى الوسيلة التى تراها لتطبيق أحكام الكتاب والسنة ؟

٥ - صورة ضوئية من محضر ضبط مؤرخ ٢٠ يناير ١٩٥٥ بمعرفة اليوزباشى / محمود احمد محمود سأل فيه صلاح محمد عبد الرحيم ابو اسماعيل عن حالته الاجتماعية والماليه ونشاطه الدينى .

٦ - صورة ضوئية لخطاب محرر بخط اليد بتوقيع منسوب الى صلاح ابو اسماعيل مؤرخ ٢٢ يناير ١٩٥٤ وموجه الى مدير ادارة السجون الحربية .

كما قدمت النيابة العامة - تعقيبا على ما أثاره الشيخ صلاح ابو اسماعيل محمد عبد الرحيم اثناء سؤاله عن موقف السلطة التشريعية من تقنين احكام الشريعة الاسلامية - خطابا مرسلا اليها من مستشار رئيس مجلس الشعب مؤرخا ٨ يونيه ١٩٨٣ يتضمن الاجراءات التى اتخذها مجلس الشعب لتقنين احكام الشريعة الاسلامية منذ عام ١٩٧١ حتى شكلت فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٨ لجنة لدراسة الاقتراحات بمشروعات قوانين بتطبيق الشريعة الاسلامية وأن الشيخ / صلاح ابو اسماعيل تولى رئاسة لجنة التقاضى - وأورد مستشار رئيس مجلس الشعب فى خطابه السالف بيان رئيس مجلس الشعب فى جلسة اول يونيه ١٩٨٠ بخصوص جهود لجان تقنين الشريعة وردا على ما أثاره الشيخ / صلاح ابو اسماعيل من تشكيك فى جدية العمل وان صفوة من علماء الازهر وأساتذة القانون تابعت أعمال اللجان الفنية وان اللجان التى اضطلعت بهذه الرسالة واصلت عملها دون توقف حتى انجزت عملها - وأن الامر عرض على مجلس الشعب فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيه ١٩٨٢ فقرر تشكيل لجنة خاصة لوضع خطة عمل بمتابعة اعمال اللجان الفرعية - وأشار خطاب مستشار رئيس مجلس الشعب الى بيان رئيس مجلس الشعب بتاريخ أول يوليه ١٩٨٢ الذى أوضح فيه تفصيلا التشريعات التى تم انجازها وهى مشروع قانون المعاملات المدنية ومشروع قانون الاثبات ومشروع قانون التقاضى ومشروع قانون العقوبات ومشروع قانون التجارة البحرية ومشروع قانون التجارة وانهى رئيس مجلس الشعب بيانه بضرورة تهيئة المناخ الاجتماعى

المحكمة تشير إلى خطابات أبو اسماعيل إلى مدير السجن الحربى - حيثيات الحكم .

ج : الوسيلة تتعلق بموقف رئيس الدولة وحده ، فتلك مسئوليته بين يدى الله .

س : ما هى الوسيلة فى نظر الإخوان المسلمين لتطبيق شرع الله ؟

ج : القرآن دستورنا !

س : أليس فى منهاج الإخوان تقرير الخروج على الحاكم إذا خرج على شرع الله ؟

ج : لم أفهم ذلك .

س : أليس فى كتاب الله وسنته ما يجيز قتال الحاكم وأعوانه للوصول إلى تطبيق شرع الله ؟

ج : أجمع الفقهاء سلفا وخلفا على أن الإمامة يعنى رياسة الدولة لاتنعقد لكافر وأجمعوا كذلك على أنه لو طرأ الكفر على رئيس الدولة وجب عزله وأصبح الناس فى حل من بيعته . والخلاصة أن الحاكم لايطاع لذاته وإنما يطاع لطاعته لله ورسوله .[٧]

س : هل لديك معلومات عن فكر الجهاد داخل مصر أو خارجها ؟

جـ : لم يتح لى أن أسمع عن هذا الفكر إلا من خلال طرف واحد ينشر له كل شىء ، ويذاع له كل شىء ، وأبحث عن وجهة نظر الطرف الآخر فلا أجدها ، ولا أعلمها . .

وإن بدا منها شىء جاء مبتورا ، كما نقرأ عن شهود الإثبات ، ونجهل عن شهود النفى .[٨] من أجل ذلك أتوقف عن الحكم لأن الحكم على الشىء فرع عن تصوره ، وليس عندى تصوره . . وأنا لا اكفر الحاكم إلا إذا جحد ما أنزل الله ، أما إذا خالف ما أنزل الله دون أن يجحده فهو فاسق ظالم .

ودار بين الدفاع والشيخ الحوار التالى :

س : ما موقف الإسلام فى نظركم مما تناوله كتاب «الفريضة الغائبة» من آراء ، ومن أفكار ؟[٩]

جـ : الإسلام هو العمل والقول ، عمل الجوارح ونطق اللسان . . وإذا ارتكب

---

(٧) هتف المتهمون هنا : «الله أكبر . . الله أكبر . . فيرتفع صوت الأزهر» ثلاث مرات .

(٨) هتف المتهمون هنا : «الله مولانا ولا مولى لهم» ثلاث مرات .

(٩) هذا السؤال والأسئلة الأخرى حتى الهامش القادم للأستاذ عبد الله سليم .

المسلم ذنبا من الذنوب بأن خالف نصا فى الكتاب أو السنة لايكون بذلك خارجا عن الإسلام مادام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتثال له . . وفقط يكون عاصيا وآثما لمخالفته فى الفعل أو الترك . .

وقد رأيت من قراءة «الفريضة الغائبة» ورد المفتى عليه ان هناك اتفاقا بينهما فى تأثيم الحاكم المخالف للقرآن والسنة ، ورأيت أن الحاكم أهدر الحدود وأقر التعامل بالربا ولم يجرم كثيرا مما جرمه الإسلام . . وراح يحكم بهواه مقررا أنه لاسياسة فى الدين ولا دين فى السياسة ، ورأيته يجترىء على الدين الإسلامى حين قدم قانون الأحوال الشخصية (رقم ٤٤ لسنة ٧٩) كما رأيناه يسجن أخيرا علماء المسلمين ويتوعدهم بأنه لن يرحمهم ، فى الوقت الذى ينادى فيه ببناء مجمع للأديان فى سيناء على أرض مصرية ، ورأيناه يطبع العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا (اليهود) . . ويزعم أنه حريص على الأرض والسيادة .

لقد اتفق الكتاب ورد المفتى على إدانة من هادن اليهود وهم يحتلون بلاد المسلمين ، وأدان من تخلى عن مناصرة مسلمى أفغانستان ، فبينهما وفاق على ذلك كله . . ولا أجد خلافا فى موضع الجهاد على أنه فريضة ماضية ليوم القيامة . . هذا الأمر أقره كتاب «الفريضة الغائبة» وأقره المفتى كذلك .

ثم أسأل المفتى عن نقطة كان عليه ألا يكتمها . . فقد فهمت من كتاب «الفريضة الغائبة» أنه وإن كان الجهاد فريضة مؤكدة شرعا ، فإنها غائبة عن واقعنا بقرار من ساستنا . . فهى موجودة فى ديننا على أنها فريضة ، وهى غائبة عن واقعنا ، بدليل أن الرئيس السابق أعلن : «أن حرب اكتوبر ستكون آخر الحروب» . . فهى غائبة عن سياساتنا لاعن ديننا . . ذلك ما فهمته من الكتاب ثم من الرد عليه . . وأنا أسجل على المفتى انه لم يعترف بغيابها عن الواقع رغم اقراره لها فى العقيدة .

كما آخذ على كتاب «الفريضة الغائبة» أنه اعتبر القتال بالسيف سببا مشروعا لدخول الناس فى الإسلام . . والله تعالى يقول : «لا إكراه فى الدين» ، ويقول : «ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين»

س : هل قام الأزهر بواجبه المفروض شرعا قبل توجيه الشباب إلى أصول دينه والعمل على نشره ـ بالإذاعة والتليفزيون ؟

جـ : إن الدولة صارت تختار لمشيخة الأزهر أسلس الشيوخ قيادا ، والذى تكتشف

أنه ليس كذلك تقيله . . وللأزهر نشاط دينى كبير ، لكن تتجاهله أجهزة الاعلام الرسمية . . إن كل أمر يعلق على الأزهر يشترط له أن تسند إدارته إلى الذين يخشون الله ولا يخشون أحدا غير الله . . وهذا النوع غير موجود رسميا «وحسبنا الله ونعم الوكيل» والخلاصة . . أن الأزهر حاول أن يؤدى رسالته للشباب ، فلم يمكن وفرض عليه أن يسكت فسكت .

س : هل ترون سيادتكم أن تغيير إختيار شيخ الأزهر من الانتخاب بين هيئة كبار العلماء كما كان يجرى فى الماضى إلى التعيين بقرار جمهورى هو من سلسلة حرب الدولة للإسلام ، والمسلمين ؟

جـ : الذى يملك قرار التعيين لشيخ الأزهر يملك قرار العزل لشيخ الأزهر وهو ولى الأمر .

س : بصفتكم عضوا فى المجلس التشريعى (مجلس الشعب) ما رأيكم فى هذا المجلس ؟[١٠]

جـ : هذه السلطة التشريعية يتبلور فيها الإنتماء الحزبى ، فهى طاعة لكل ما يطلب منهم باسم الإلتزام الحزبى بصرف النظر عن أن تكون هذه الطاعة فى المعصية أو المعروف . . ولقد ترتب على ذلك أنهم حملوا ظلما كبيرا لضمائرهم بكل مقياس فى الإسلام .

س : ما رأيكم فى تخلف معظم الأعضاء البارزين عن حضور جلسات المجلس التشريعى مثل سيد مرعى ، وعثمان أحمد عثمان ، وحسن كامل ؟

جـ : إذا أتيح أن أسألهم ، سأجيب عن هذا السؤال .

س : ما حكم الإسلام من حرية الفكر والرأى ؟[١١]

جـ : الإسلام يقدس الحرية . . إن مصادرة الفكر لايمكن أن يستقيم معها إنسان فى المجتمع . . ولا المجتمع نفسه !

---

(١٠) السؤال للمحامى كمال خالد ـ كذلك الأسئلة التالية له حتى الهامش القادم .

(١١) أحمد مجاهد المحامى .

س : هل وصل إلى علمك أن السلطات منعت الصلاة فى الخلاء فى جميع أرجاء الجمهورية يوم عيد الأضحى سنة ١٩٨١ ؟[١٢]

جـ : نعم . . كان معنا اللواء نبوى إسماعيل فى مجلس الشعب واستقدم زعماء الشباب ودعاهم إلى الصلاة فى الأزهر وحذرهم من الصلاة فى عابدين !

س : بماذا تعلل الاعتقالات التى تمت بعد أحداث المنصة ؟

جـ : أعتقد أن التوسع فى هذه الاعتقالات سبب لما تعودناه من الدولة فى مصر . . تذكر أنه قد إغتيل كنيدى فلم تعتقل أمريكا أحدا ، وتذكر أن أحداثا حدثت من قبل كمقتل عمر بن الخطاب فى المحراب فلم يعتقل أهل المدينة ، وكذلك قتل عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، فما اعتقل برىء . . ولكن مصر لها سماتها الخاصة .

س : ما تعليلك لإستخدام العنف من جهة سلطات الأمن لكل نشاط اسلامى ؟

جـ : ليس عندى من تعليل لهذا سوى الإصرار على ضرب الروح الإسلامية ظلما وعدوانا .

س : هل تعلم بتحويل بعض مساجد الجامعات إلى أغراض أخرى ، مثل مسجد طب القصر العينى ؟

جـ : تحول مسجد طب القصر العينى إلى غرض غير مسجدى ، كذلك المكتبة الإسلامية فى كلية الطب بالقصر العينى ، بعد أن حول المسجد إلى غير مسجد ليتاح فى الكلية للحفلات الصاخبة أن تقام بعد ضرب الجماعات الإسلامية .

○○

عند هذا الحد من الحوار بين الشيخ والدفاع ، إرتفع صوت من داخل القفص ، يطالب بحقهم فى مناقشة الشاهد فى بعض القضايا الفقهية التى تمس قضيتهم . .

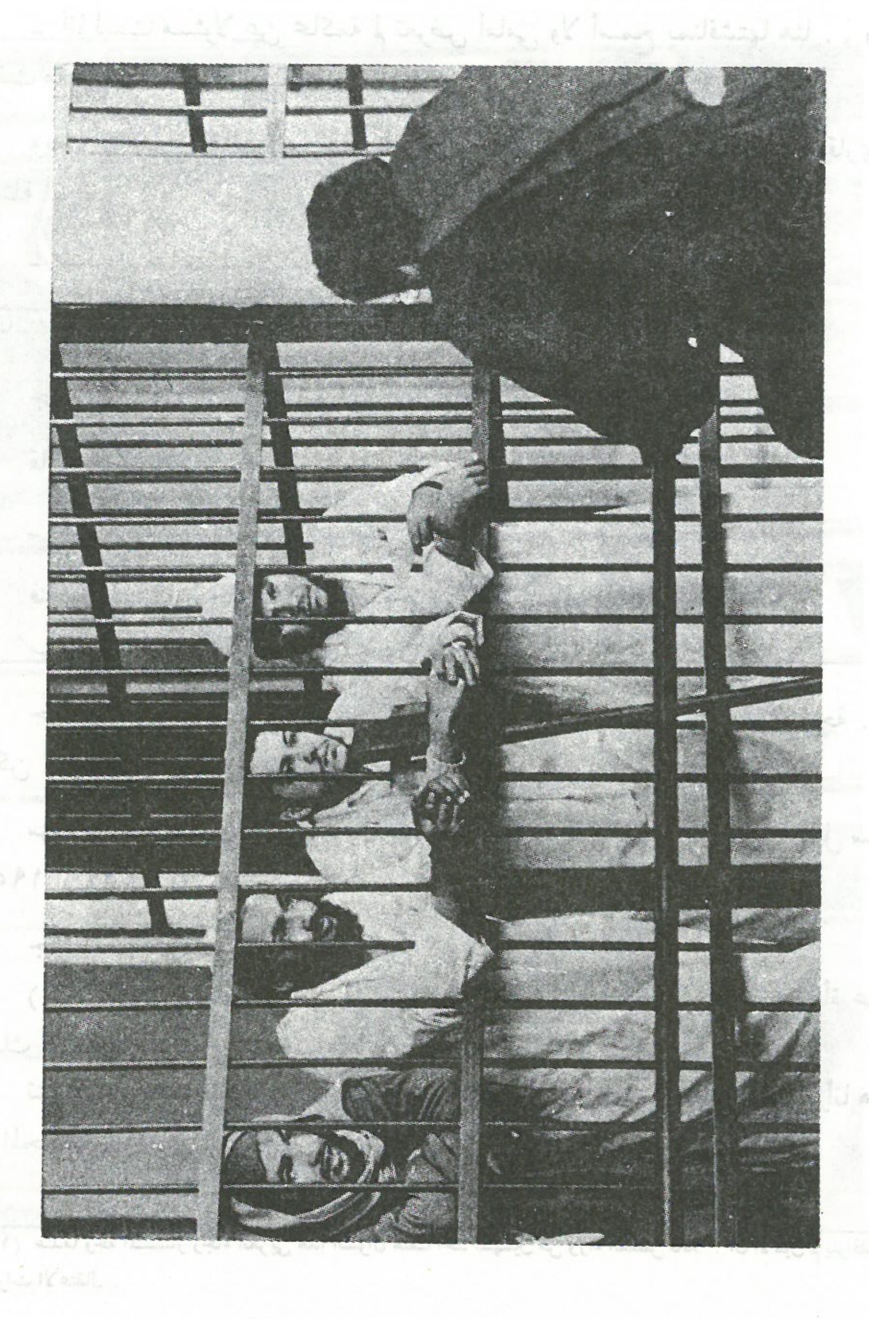
فقال رئيس المحكمة للمتهمين :

ـ اكتبوا الأسئلة وأنا أوجهها باسمكم !

لم يرد أحد من المتهمين . .

---

(١٢) قمر موسى المحامى ، واسئلته ممتدة حتى الهامش القادم .



الدفاع ينقل أسئلة المتهمين إلى المحكمة .

وخيم الصمت قليلا ، علامة على رفض المتهمين لإقتراح المحكمة . .

فقال رئيس المحكمة :

ـ بلاش أنا .

ثم ضحك وضحك الجميع . . وهدأ توتر كان على وشك الوقوع . .

وأضاف :

ـ يمكن إختيار أحد المحامين لقراءة الأسئلة والاطمئنان على أنها لا تضر أحدا منكم ! أشار المتهمون إلى مختار نوح ـ المحامى ليتولى هذه المهمة . . فتوجه إليهم «ليتسلم الأسئلة ويقرأها ويوافق على سلامتها وإمكانية توجيهها» . .[١٣]

وبعد أن تسلم مختار نوح المحامى الأسئلة من المتهمين ، واقترب من المنصة ، قال له رئيس المحكمة :

ـ تفضل !

وبدأ الحوار التالى بين الشيخ والمتهمين :

س : فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل . . ناس هاجموا منزلى بالسلاح ، فهل من حقى دفعهم ومنعهم دفاعا عن نفسى ومالى وأهلى ؟

جـ : تأمل يابنى . . إذا كان هؤلاء الناس مباحث أمن الدولة فاستسلم وأمرك لله . . لأن المقاومة حينذاك ستجعلك كالذبابة فى بيت العنكبوت ولعلها عاصفة قد تمر . . أما إن كان هؤلاء من غير رجال الدولة فقاومهم ما استطعت لذلك سبيلا .

س : إذا منع مسلم من أداء سنة مؤكدة ، ماذا يفعل فى حالة المنع ؟

جـ : إذا قهر على المنع وأرغم عليه وأكره ، فإنه يباح له ، أن يستجيب مرغما لمقتضى المانع . . فالمكره لا إثم عليه إن كفر مرغما بلسانه دون قلبه ، وإن استطاع أن ينفلت من الإكراه فليفعل .

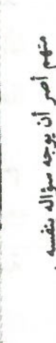
س : ما حكم الإسلام فيما انتهى إليه حكم المحكمة العسكرية فى الشهيد خالد الإسلامبولى ورفاقه ؟[١٤]

---

(١٣) انظر كتاب «الشهادة» ـ دار الاعتصام .

(١٤) كان الحكم الاعدام رميا بالرصاص لخالد الاسلامبولى وحسين عباس ، والاعدام شنقا لعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل ، ومحمد عبد السلام فرج .





منهم أصر أن يوجه سؤاله بنفسه .

المحكمة : نرفض توجيه السؤال . .

ويضيف رئيسها :

ـ أنا لست مسئولا عن محاكمة لم تعرض أمامى ولا أسمح بمناقشتها هنا . . ولو كانت معروضة أمامى ما امتنعت !

وبعد أن انتهى القاضى من هذه العبارات . . قال لمختار نوح ـ المحامى ، وقارىء أسئلة المتهمين :

ـ شكرا . . انتهت الأسئلة !

00

جاء الدور على النيابة العامة لمناقشة الشاهد . .

قال القاضى :

ـ النيابة تتفضل بمناقشة الشاهد .

فتقدم المستشار رجاء العربى . . وجرى الحوار التالى بينه وبين الشيخ :

س : هل لك صلة بأى من المتهمين فى هذه القضية ؟

جـ : كثيرا ما تلقيت دعوات منهم فى كلياتهم وجامعاتهم فى ندوات مفتوحة . . ولكن . . لا قرابة بينى وبين واحد منهم .

س : ألم تتعرف على المتهم الأول عمر عبد الرحمن ؟ ألم تتقابل معه فى المعتقل سنة ١٩٥٤ أو ١٩٥٦ ؟(١٥)

جـ : نعم تشرفت بمعرفته قبل اليوم ؟

(خيم الصمت والترقب على قاعة المحكمة وأحس الجميع أن هناك مفاجأة على وشك أن تنفجر) . .

تشرفت أول مرة بلقاء الدكتور عمر عبد الرحمن ، أول أمس ، يوم الثلاثاء وأنا هنا فى المحكمة ، وهو فى القفص . .

(١٥) عندما وجه المستشار رجاء العربى هذا السؤال هتف أحد المتهمين من وراء القفص قائلا : أن الاثنين لم يتوافقا فى سنوات الاعتقال .

س : هل يبرر تراخى صدور القوانين الجنائية والمدنية الجارى اعدادها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية القول بتكفير الحاكم ؟

جـ : نحن قلنا فى هذا أن الحاكم الذى حكم بغير ما أنزل الله هو بالقطع فاسق ظالم بنص القرآن أما أن يكون كافرا فذلك يتوقف على موقفه القلبى من أحكام الله ، فإن اعتقد صحتها وهو يخالفها ، فهو فاسق ظالم ، وإن اعتقد أنها لاوزن لها ولا قيمة فهو كافر فاسق ظالم . . الحكم عليه بالكفر متوقف على العلم باتجاهه القلبى وعلم ذلك عند ربى .

س : ومن الذى يحكم بكفرالحاكم عند ذلك ؟

جـ : يحكم بكفر الحاكم عند ذلك من يتولى استتابته ، يعنى من يطلب منه أن يتوب إلى الله . . فإن استجاب وتاب واستغفر وأناب فهو مؤمن . . وإن خالف مع هذه الدعوة تطبيق أحكام الله فهو كذلك عاص ودرجة هذا العصيان إنه ظالم فاسق مالم يجحد أحكام الله ، فإن رفض التوبة وجحد شرع الله ، فهو كافر . . وهذا كلام العلماء بالإجماع .

س : هل يقع عبء ذلك على كل مسلم ؟ أم يشترط فى المسلم الذى يكفر الحاكم أن يكون على درجة معينة من العلم ؟

جـ : إن النبى صلى الله عليه وسلم يقول : «من رأى منكم منكرا فليغيره» وكلمة «من» لفظها مفرد ومعناها عام .

س : ورد بأقوالك ما يفيد أنك سحبت البيعة عن الرئيس السابق ـ ما الذى فعلته تنفيذا لها وما هو حكم الشرع فى ذلك ؟

جـ : أقصد بهذه العبارة أنه استباح لنفسه أن يفسر بجهالة مطبقة دين الله بغير الحق ، ودين الله ليس ملكا للحاكم ، إنه عقيدة فى قلوبنا نفتديه بأعناقنا ، وما كنت أستطيع أن أفعل شيئا أمام قوته وقهره غير أنى قدمت استجوابا له ، لم يجرؤ على مواجهته ، فقلت فى ردى على بيان الحكومة إن هذا الرجل تضارب فقال مرة أن عمر بن الخطاب قدوته ، وعمر نزل القرآن برأيه فى حجاب النساء وتحريم الخمر وغير ذلك ، فإن يكن عمر قدوته فأين هو من هذه القدوة ؟ وقبلات أئمة الكفر على وجوه بعض النساء البارزات فى مصر ، والخمر تملأ البارات ذات التصاريح الرسمية ، إلى غير ذلك ؟

ثم إنه أعلن أن أتاتورك قدوته ، وأتاتورك علمانى اقتلع الإسلام من تركيا ، وقوض الخلافة الإسلامية ، ولسنا نعرف للتناقض صورة أبشع من هذه الصورة بين بطليه عمر ابن الخطاب ومصطفى كمال أتاتورك ، فإن أخطأه الصدق فى أن عمر بطله فبطله هو الآخر بدليل أنه أعلن علمانية صريحة فى قوله لادين فى السياسة ولا سياسة فى الدين .

وما كان مجال استجوابى غير هذا . .

وحكم الشرع يدعونى إلى الإيجابية فى إنكار المنكر . .

وقد . . فعلت . .

س : ورد بكتاب «الفريضة الغائبة» أن قتال القريب وهو الحاكم أولى من قتال العدو البعيد مثل الصهيونية والإستعمار ، فما هو رأيك فيه ؟

جـ : أنا لا أعتبر الحاكم عدوا إلا إذا كفر كفرا بواحا عندى فيه من الله برهان ، فأنا لا أقر هذا الكلام . . ولا أتردد فى مقاتلة الصهيونية الباغية والإستعمار الجاثم على الصدور . . ولكن . . لى وقفه مع الحاكم الذى يعطل فريضة الجهاد . . مثلا .

س : قررت بجواز قتال «الذمى» المقاتل للمسلمين ، فعلى من يقع عبء قتاله ؟ وما أسلوب هذا القتال إن كان ؟

جـ : القتال عمل من أعمال السيادة تتولاه الدولة إن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر .

س : قررت أيضا بالنسبة للجهاد ، ترشيد الجهاد وبضوابطه الشرعية ، فما المقصود بكلمة ضوابطه الشرعية ؟

جـ : المراد بها أن يقاتل المقاتل لتكون كلمة الله هى العليا ، وأن نضرب عدو الله وعدونا ، وهذه كلمة تتسع لكل من اعتدى علينا .

س : هل يتضمن القرآن الكريم أو السنةالشريفة أى نص يوجب قيام الخلافة الإسلامية ؟

جـ : نعم . . قال (صلى الله عليه وسلم) : «إذا كنتم ثلاثة فأمروا عليكم واحدا» ومن باب أولى إن كنا اكثر وإذا وجب ذلك فى السفر فأولى أن يجب فى الحضر .

ويمتد حوار النيابة والشيخ إلى بحور الفقه والشريعة العميقة . .

وعندما تنتهى النيابة . .

تشكر المحكمة الشاهد . . الذى ينسحب من قاعة المحكمة وسط هتافات المتهمين !

00

وفيما بعد . .

شكل شيخ الأزهر (الشيخ جاد الحق على جاد الحق) لجنة للرد على أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة . .

وكانت اللجنة مكونة من وكيل الأزهر ، والمستشار القانونى لشيخ الأزهر ، وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، وأستاذ ، ومدرس بكلية أصول الدين .(١٦)

وفيما بعد . .

رد الشيخ صلاح أبو إسماعيل على ما جاء فى رد اللجنة عليه . .

وقد كان الأخذ والرد بين الأزهر والشيخ حول : كيف بلغ الرسول شريعة الله . . النصوص الصريحة والتأويلات المخالفة . . العلاقة بين الراعى والرعية . . طاعة الحاكم وحدودها . . الفرق بين الإسلام والإيمان . . متى يكون الإنسان مسلما . . حقيقة الكفر . هل يجوز تكفير المسلم . . الجهاد ووسائله ووسائل تغيير المنكر . . حقيقة الإستخلاف فى الأرض . . الشروط الواجب توافرها فى الأمير . . مهام الدعوة للعلماء المؤهلين . . الرأى الشرعى فى كامب ديفيد .

كان الأخذ والرد بينهما محملا بنصوص القرآن ، وأحاديث السنة ، وأقوال الفقهاء ، والعلماء والمجتهدين . .

وحاول كل طرف أن يوظف كل هذا لصالحه . .

---

(١٦) حسب قرار شيخ الأزهر ، شكلت اللجنة من الدكتور محمد السعدى فرهود رئيسا ، أما أعضاؤها فهم : د . محمد الأحمدى أبو النور ، ود . أحمد عمر هاشم ، ود . مصطفى غلوش ، والمستشار عبد العزيز هندى .

وحاول كل طرف أن يثبت أنه على حق . .

حاول كل طرف أن يقول : أنا هنا . . وغيرى هناك !

. . والسلام . . ختام !

١٤

صفقة البابا والرئيس

«لابد من العدول عن التفكير فى تطبيق الشريعة الإسلامية»

من توصيات مؤتمر الاقباط
فى الاسكندرية

كان البابا «شنودة» هو الغائب ـ الحاضر فى هذه القضية . .

لم يدخل بجسده مبنى ولا قاعة المحكمة . .

لكن . . دخلت سيرته . .

إن المحامين اعتبروا «بعض» تصرفاته مبررا لما ارتكبه «بعض» من المتهمين ، تحت يافطة : «الفتنة الطائفية» . . اعتبروا «بعض» تصرفاته دافعا لما تجرأ عليه هؤلاء الشبان الصغار والكبار الذين يقفون وراء القفص الحديدى . .

فهل كان عندهم حق ؟!

لقد مات البابا «كيرلس» فى سنة ١٩٧١ ـ قبل أقل من العام على ولاية السادات ـ وانتخب البابا شنودة خليفة له . . أى أن هناك نوعا من «الصدفة» القدرية ، جمعت بين جلوس السادات على كرسى الحكم ، وجلوس شنودة على الكرسى البابوى . . وقد جرت هذه «الصدفة» الكثير من المصادمات والاحتكاكات والحزازات بين الرجلين . . وجاءت برياح لا تشتهيها سفينة «الوحدة الوطنية» المصرية . .

إن الاسم المسجل فى شهادة الميلاد للبابا «شنودة» هو : «نظير جيد» . . وقد ظل يعرف بهذا الاسم وهو يدرس فى كلية الآداب ، وهو يخدم فى القوات المسلحة كضابط إحتياط ، وهو يمارس أشهر هواياته : الصحافة والكتابة والشعر . . لكنه تخلص من هذا الاسم بعد ترسيمه أسقفا للتربية الكنسية . . تحت اسم الأنبا شنودة . . ثم البابا شنودة بعد ذلك . .[1]

---

(١) أسقف التربية الكنسية مسئول عن مدارس الأحد وكليات اللاهوت .

ومما لاشك فيه أن البابا شنودة كان مختلفا منذ اللحظة الأولى لبزوغ فجره ، وسطوع نجمه .. فقط ربط ما جاء فى الكتاب المقدس بما يجرى فى الحياة اليومية .. واعتبر الكنيسة مؤسسة تعنى بالدين والدنيا .. لا بالدين فقط .. وساعدته بلاغته وثقافته وخبرته القديمة فى الصحافة ، على أن يجذب اليه الآلاف من شبان وفتيات الكنيسة ، وأن يكون «معبودهم» والنجم الذى يهتدون به ويسيرون وراء خيوط الضوء المنبعثة منه .. وضاعف من هذا الإعجاب درس «الجمعة» الذى كان يلقيه على الأجيال الجديدة ، والذى كان يصوغ فيه تعاليم المسيح ، صياغة عصرية .. جذابة .. وسلسة .

وأذكر أن أحد أصدقائى دعانى لحضور أحد دروس الجمعة فى كاتدرائية العباسية .. وذهلت من العدد الضخم الذى يملأ القاعة الفسيحة .. وذهلت أكثر عندما سمعت الأنبا شنودة يتحدث عن الطلاق فى الإسلام .. والحكمة فى منعه فى المسيحية ..

ولا شك أن الرجل لفت إنتباهى .. حتى أننى سارعت باجراء حوار صحفى معه ، بعد أن أصبح «البابا» .. واستمر الحوار ثلاث ساعات كاملة ، ولم يدر حول الاستشهاد والرهبنة فى المسيحية ، وإنما دار حول قضايا العصر وعلاقة المسيحية بها ..[٢] وكانت مفاجأة لى ، ولغيرى ، أن الأنبا «شنودة» لم يكن حذرا وهو يعبر الخط الفاصل بين الوعظ والسياسة .. على أن المفاجأة سرعان ما تبخرت بالنسبة لى ، بعد أن عرفت أن البابا شنودة ، كان قبل إنتخابه ، وقبل رحيل البابا كيرلس ، يؤمن بأن الراهب لا يكفيه التعبد فقط ، وإنما لابد له من القتال أحيانا .. الأمر الذى جعله يخرج على تعاليم البابا كيرلس المتسامحة ، فكان أن قرر البابا كيرلس نفيه إلى دير وادى النطرون .. لكن سرعان ما رجع البابا كيرلس فى قراره ، وأعاد الأنبا شنودة إلى الكنيسة بعد عاصفة الاحتجاج التى أثارها مريدو الأنبا شنودة فى وجه البابا العجوز .

00

بعد أن جلس البابا شنودة على الكرسى البابوى فى العباسية ، تسربت بعض الأخبار عن ارتياح الرئيس السادات لذلك ..

(٢) نشرت الحديث فى مجلة «روز اليوسف» - يناير ١٩٧٨ وكان الأول من نوعه مع البابا شنودة حتى ان بعض وكالات الأنباء نقلت فقرات منه .

وكان مصدر هذا الارتياح - كما ظهر فيما بعد - وزير داخليته الذى كان على علاقة وثيقة ، وقديمة بالبابا شنودة ..

لكن .. لم تمر عدة شهور حتى كانت أولى الأزمات تشتعل بين الرجلين .. وكان ذلك بسبب كنيسة قامت بدون ترخيص فى «الخانكة» .. أراد رجال الشرطة إزالتها .. وأصر البابا شنودة على أن يقيم فيها الرهبان والأساقفة صلاتهم حتى ولو انتهى الأمر لقتلهم بالرصاص ..

وقد كانت هذه الأزمة أولى حوادث ما سمى بعد ذلك بالفتنة الطائفية ..

وكانت هذه الأزمة حديث الناس فى مصر ..

وقد نجح السادات فى إطفاء الأزمة بزيارته الشهيرة للمقر البابوى ، والتى صلى خلالها صلاة الظهر بالمقر البابوى ، ومن خلفه رجال «المجمع المقدس» وعلى رأسهم البابا شنودة .. لكن .. فى هذه الزيارة أيضا وصف البابا شنودة السادات بأنه «قائدنا وزعيمنا وأبانا وراعينا» .. ورد السادات على هذه التحية بمنح البابا الحق فى بناء ٥٠ كنيسة ، بعد أن كان الرقم ٢٥ كنيسة فى عهد جمال عبد الناصر .

وفى عام ١٩٧٢ جاءت الأزمة الثانية تسعى ..

أحال النائب العام فى ذلك الوقت إلى فضيلة شيخ الأزهر ، الدكتور محمد الفحام تسعة منشورات مسيحية . تنقسم - كما يقول الشيخ صلاح أبو اسماعيل مدير مكتب شيخ الأزهر ساعتها - إلى أنواع ثلاثة :[٣]

«نوع يخدم المعتقدات المسيحية» .. وهو نوع قال عنه الشيخ أبو اسماعيل إنه لم يعترض على ماجاء فيه ، وانما اعترض فقط على توزيعه خارج الكنائس «باعتبار أن توزيعه - خارج الكنائس - يثير المسلمين الفاهمين ، وقد يفتن غيرهم من عامة المسلمين عن الحق فى عقائد المسلمين» .

والنوع الثانى : «منشورات تجىء بآية من القرآن غير صحيحة بعد تحريفها لكى تؤكد معتقداتهم التى لايقرها القرآن» .. وهذا النوع كان فى رأى مدير مكتب شيخ

(٣) شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة .

الأزهـر ، يعـد نوعا من العدوان على القرآن ومفاهيم الإسلام ، واقترح بالنسبة له : «محاسبتهم على المساس بمقدساتنا وتحريف القرآن الكريم» . .

والنـوع الثـالث : «منشورات تأتى بآية قرآنية صحيحة ، ولكنهم ينشرون معها تفسيرا غير إسلامى ليوهموا الناس أن القرآن دعم ما يعتقدونه» . .

وكان الإقتراح العام فى هذه الواقعة . . «إصدار بيان يتناول هذه المنشورات تناولا علميا موضوعيا يوضح أثرها فى الرأى العام» . .

لكن . . الشيخ أبو إسماعيل صاحب هذا الإقتراح يقول : إنه لم يترتب عليه ، أو على غيره ، شىء !

وعلى ما يبدو . . كان السبب وراء رفض الدولة لهذا الإقتراح ، هو شهر العسل بين البابا ، والرئيس السادات . . والتعاون الوثيق بينهما فى إنجاح رحلات الرئيس السادات إلى الولايات المتحـدة الأمريكية . . فبعد أول رحلة للرئيس السادات لمقابلة الحاكم الجديد فى البيت الأبيض ، جيمى كارتر بشهر ، استجاب البابا لدعوة رسمية لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية . . كانت زيارة الرئيس فى مارس ١٩٧٧ ، وكانت زيارة البابا فى إبريل التالى له . .

وكان واضحا أن هذا الإتفاق الذى تم بين الرئيس والبابا «تحت الترابيزة» صفقة خاصـة بينهـما . . بمقتضـاهـا تترك الـدولة للبابا حرية الحركة خارج مقره . . وينال السادات بركته وتأييد رعاياه فى المهجر ، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى وصل عدد الكنائس التابعة للكنيسة القبطية ، فيها إلى ٧٤ كنيسة . .

وعلى ما يبدو كان البابا قد أخذ نصيبه فى هذه الصفقة مقدما . . قبل أن يدفع ما عليه فى رحلته للولايات المتحدة فى ابريل ١٩٧٧ . .

فقد وافق السادات على عقد مؤتمر للأقباط فى الإسكندرية يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ وقبل يوم واحد من انتفاضة(١٨ ، و١٩ يناير) . وكان هذا المؤتمر الأول من نوعه خلال اكثر من نصف قرن . . وقد جاء فى مقدمة البيان الصادر عنه : إن «الضـرورات دعت لعقده فى هيئة مؤتمر لممثلى الشعب القبطى فى الإسكندرية» . . وسبق هذا الاجتماع ،

لقاءات تحضيرية مع البابا شنودة فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ (قبل شهر بالضبط) فى مقره بالكاتدرائية «المرقصية» بالعباسية . .

وقال بيان المؤتمر :

ـ إن الجميع وضعوا «نصب أعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر : أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية فى مصر» . . «والأمر الثانى : الأمانة الكـاملة للوطن المفدى الذى يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته ، حتى أنه لايوجد شعب فى العالم له إرتباط بتراب أرضه وقوميته مثل إرتباط القبط بمصر» . .

وركـز البيان على عدة موضـوعـات ، بحثهـا المؤتمر ، كانت بمثابة ضوء أحمر لما سيحدث بعد ذلك . . منها : «حرية العقيدة» . . «حرية ممارسة الشعائر الدينية» . . «حـماية الأسرة والـزواج المسيحى» . . «المساواة وتكـافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين فى الهيئات النيابية» . . «التحذير من الإتجاهات الدينية المتطرفة» . . «الغاء مشروع قانون الردة» . . «حرية نشر الفكر والتراث القبطى» . . «الغاء القوانين العثمانية التى تقيد حق بناء الكنائس» . . و . . «العدول عن التفكير فى تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية» . .(٤)

وحتى ينجح المؤتمر فى تنفيذ قراراته ، قرر إعلان الصيام فى الفترة من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ . . واعتـبر نفسـه فى حالـة إنعقاد دائم إلى أن تستجيب السلطة إلى مقترحاته . . وساهم فى حملة الضغط هذه أقباط مصر الذين يعيشون فى الخارج . . فقد انهالت برقياتهم فوق رأس مجلس الشعب ، ترفض ما تصوره أصحابها من سوء معاملة إخوانهم فى المسيحية .

ووصلت نيران الإستفزاز القادمة من الإسكندرية (رغم البرد والنوات والأمطار) إلى مشيخة الأزهر فى قلب القاهرة الفاطمية . . وقرر شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الرد بمؤتمر إسلامى مضاد . . وقد عقد هذا المؤتمر فى يوليو من نفس العام . . وكانت عباراته واضحة . . صريحة . . تخلو حتى من المجاملات القديمة التى ، اشتهر بها الناس فى مصر . . «أى قانـون أو لائحـة تعارض تعاليم الإسلام كأنها لم تكن» . . «الشريعة الإسلامية موجودة ومستمرة قبل أن يوجد البرلمان نفسه» . . «تأييد الرئيس السادات فى

(٤) لمزيد من التفاصيل ـ راجع «خريف الغضب» ـ الجزء الخامس

دعوته لتطهير أجهزة الإعلام من المواد غير الإسلامية ، وتطهير أجهزة الدولة من الملحدين» .

لكن . .

رغم ذلك . . بدا واضحا أن الصفقة السرية بين البابا والرئيس لم تتأثر . . ولم تهتز . . ولم يتغير وضعها . . وإن بقيت الفتنة أشبه بالنار تحت الرماد . .

ففى يونيو ١٩٧٩ ، سمح للبابا شنودة أن يحاضر بصفته الرسمية ـ الدينية ، الرأى العام ، لأول مرة فى أماكن عامة مثل : «الجمعية الجغرافية» و«جمعية الإقتصاد والتشريع» . . وكان ذلك إبان إنتخابات مجلس الشعب . . وكان موضوع المحاضرة : «العدالة الإجتماعية فى المفهوم المسيحى» . . وكان رئيس الندوة الشيخ أحمد حسن الباقورى ، رئيس جمعية الشبان المسلمين . . وأدار الحوار فيها الدكتور جمال العطيفى وزير الإعلام الأسبق . .

ويقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل الذى حرص على حضور المحاضرة :(٥)

ـ إن الأنبا شنودة تكلم ثلاث ساعات ، فمس الإسلام مسا قاسيا فى ثلاث نقط من أحكامه . . ولا أحب الإشارة إليها !

كانت هذه النقاط الثلاث هى : موقف المسيحية من تحريم الطلاق ، والرق ، وتعدد الزوجات . . وهى أشياء يبيحها الإسلام بشروط . راعى فيها طبيعة النفس البشرية ، وتوازن واستقرار المجتمع . .

ويضيف الشيخ أبو إسماعيل :

ـ وقد فوجئت بالشيخ أحمد حسن الباقورى يقول فى مستهل تعليقه على محاضرة الأنبا شنودة : «والله لكأنى أستمع إلى رجل من رجالات السلف الصالح يتحدث عن العدل فى الإسلام» . . وانتفضت فى مجلسى ، وطلبت الكلمة ، ورددت الرد الموضوعى ، وقلت للأنبا شنودة : يجب أن تحتفظ برأيك فى الإسلام فلا تعلنه إلا فى الكنائس ، بين شعبك وجمهورك ، أما أن تخوض فى مقدساتنا على هذا النحو فإنى أسجل عليك أنك معتدٍ على الوحدة الوطنية ، لأنك تضعنا بين مسالمة لك على حساب

(٥) شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام المحكمة .

الدين ، وذلك مستحيل ، أو رد عليك على حساب الوحدة الوطنية وهما أمران أحلاهما مر ! !

ومرة أخرى إرتفعت ألسنة نيران الإستفزاز بين المسيحيين والمسلمين . . علنا . .

ومرة أخرى لم يؤثر هذا الحادث على الصفقة السرية بين البابا والرئيس !

ففى نفس العام . . عام ١٩٧٩ ، نشرت جريدة «المصرى» التى يصدرها مهاجرون أقباط فى لوس أنجلوس فى أمريكا(٦) برقية من البابا شنودة إلى مجلس الكنائس العالمى ، قال فيها :

«أكدت لنا السلطات المصرية أنه لا تغيير فى القوانين المعمول بها حاليا فى مصر . . اطمئنوا ليس هناك ما يزعج ، بركاتنا معكم . .

وفى ٢٦ مارس ١٩٨٠ ، ألقى البابا شنودة خطابا ، عارض فيه فكرة «أن تكون الشريعة الإسلامية أساسا لقوانين تطبق على غير المسلمين ، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية» . . ويضيف هيكل : «وربما كان البابا على حق فى هذه الملاحظة بصفة عامة ، لكنه كان من المؤكد أنه كانت هناك عناصر بين الأقباط تحاول ـ عن طريق صلاتها الدولية ـ أن تجد ولاءات لها خارج الوطنية المصرية . أى أن الخطأ فى الواقع كان موزعا بين المسلمين والأقباط»(٧)

وفى هذا الخطاب الغاضب أعلن البابا شنودة أن صلوات «عيد القيامة» لهذه السنة لن تقام . . كنوع من الإحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات . . وقرر أنه سوف يعتزل لبعض الوقت فى أحد الأديرة ليصلى من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط . . ورفض أن يتقبل كل رجال الكنيسة التهانى بعيد القيامة من أى مسئول رسمى تبعث به الدولة إليهم . .

كان واضحا من هذه التطورات أن البابا كسر الإتفاق بينه وبين الرئيس ، وأنهى الصفقة السرية بينهما . .

فقد صعد الأزمة فى الداخل إلى مداها . .

(٦) يحرر هذه الصحيفة فؤاد القصاص وهو مسيحى هاجر من دمياط إلى أمريكا .

(٧) هيكل ـ خريف الغضب ـ الطبعة السابعة ص ٤٥١ .

وترك أقباط الخارج ـ خاصة فى أمريكا ـ يبالغون فى تصوير تردى الأوضاع فى مصر . .

وقرر السادات أن يدخل فى مواجهة مع البابا شنودة . .

ففى خطاب رسمى ، يوم ١٥ مايو ١٩٨١ ، أعلن السادات : أن البابا شنودة يريد أن يكون زعيما سياسيا للأقباط فى مصر . . وأعلن : انه يريد إنشاء دولة للأقباط فى صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط . .

ثم قال السادات :

ـ إنه كان على وشك إتخاذ إجراءات رادعة فى هذا الموضوع ، لولا خطاب وصله من فتاة قبطية صغيرة ، وصفها بأنها «ابنته» ، تطلب منه فيه الصبر ، والسماح ، وطول البال . .

وبحركة من حركاته المسرحية أخذ السادات يقرأ سطور الخطاب على الملأ . .

«يا أبى ، إننى أشعر أنك غاضب ، وأنا أقدم روحى فداء لك ، وأتمنى لو استطعت أن أضيف بكل سنوات ما تبقى من عمرى إلى عمرك لكى تعيش دائما لنا» . .

وبعد أن انتهى السادات من قراءة الخطاب ، قال :

«حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتى القبطية غيرت رأيى وقررت العدول عما كنت قد انتويته» . .

وفيما بعد ، سئل السادات عن الإجراء الذى كان سيتخذه ، ورجع فيه بسبب هذا الخطاب ، فقال :

ـ كنت سأطرد البابا !

وعندما قيل له : إن ذلك ليس من سلطته ، قال :

ـ كنت سأطرده باستفتاء شعبى !

وفيما بعد ، قيل إن أحد الأسباب الهامة وراء غيظ السادات من البابا ، رفض البابا السماح للمسيحيين بالذهاب للقدس ، كجزء من قرارات التطبيع مع إسرائيل . .

وقال : «أنا لا أريد أن يكون أقباط مصر هم خونة الأمة العربية» . . «وبالتالى فأنا لا أرى الوقت مناسبا الآن لاستئناف سفر الحجاج الأقباط إلى القدس» .

00

وفى يونيو ١٩٨١ وصلت حوادث الفتنة الطائفية فى مصر إلى القتل . . سقط ١٠ قتلى فى الزاوية الحمراء وجرح أربعون ، وتم ضبط ٤٣ قطعة سلاح .

وبعد هذه الأحداث الدامية سافر السادات إلى الولايات المتحدة ، وهناك قوبل بمظاهرات الأقباط المصريين ، واعلاناتهم الغاضبة . . وأحس السادات بالغيظ ، وتضاعف هذا الغيظ لفشل مهمته فى اقناع الرئيس الأمريكى الجديد رونالد ريجان بأهميته فى منطقة الشرق الأوسط . .

وتحول هذا الغيظ إلى شياط ، وتحول الشياط إلى قرارات سبتمبر الشهيرة . .

وكان من أبرز الذين شملتهم هذه القرارات : البابا شنودة !

إن البابا شنودة كان فى دير وادى النطرون يوم ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، عندما حاصرت قوات الأمن المركزى الدير وفى هذا اليوم أعلن السادات سحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا ، وبتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء تتولى مهام البابا .

ثم . .

لا يمهل القدر السادات الوقت المناسب للإنتقام من البابا شنودة . . ويُقتل السادات . . ويحاكم تنظيم «الجهاد» بهذه الجريمة ، وغيرها . .

ويجد المحامون فيما فعله البابا شنودة بمفرده ، وما فعله مع السادات ، فرصة لإقناع المحكمة بسلامة دافع المتهمين . .

لقد قال المحامون : إن البابا شنودة تناسى أنه فى دولة إسلامية . . وأعلن استنكاره وسخريته من الشريعة الإسلامية . . وحرض على الفتنة الطائفية . . وأن المتهمين ـ مع غياب الدولة وتأخرها فى اتخاذ الاجراءات المضادة لذلك ـ قرروا أن يلعبوا هذا الدور الذى يدعوهم إليه دين الله ، وشرع الله . .

وقدم الدفاع إلى المحكمة ـ لتأييد كلامه ـ صورة ضوئية من الحكم الصادر عن محكمة القيم بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٢ فى التظلم رقم ٢٢ لسنة ١١ ق ـ قيم ، والمرفوع من الأنبا شنودة الثالث فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ والقاضى بقبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا .[٨]

(٨) حيثيات حكم قضية الجهاد .

«وثبت من الإطلاع على أسباب الحكم أن مساعد المدعى العام الإشتراكى ، قدم للمحكمـة حافظة مستنـدات طويت على مذكرتين من مباحث أمن الدولة تتضمنان مسوغات إصدار القرار المتظلم منه ـ وأن المستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم منذ أن تولى الكرسى البابوى عام ١٩٧١ عمد إلى تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر ، وحرض على كراهية النظام القائم ، وأضفى الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغل الدين لتحقيق أهداف سياسية ، واثارة الطائفة القبطية . .

«ثم أوضحت المحكمة ما ورد بالمذكرتين من تصرفات الأنبا شنودة الثالث ـ على وجه التفصيل ـ ومنها مناشدته أبناء الطائفة بزيادة النسل انطلاقا من أن مصر أساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون وناشدهم الاهتمام بالتبشير للدين المسيحى ـ ومناداته بتعبئة الرأى العام الخارجى المسيحى ضد السلطات والنظام فى مصر للتدخل والضغط على المسئـولـين لمنـع تطبيق الشريعـة الإسلامية ، واتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة رئيس الجمهـورية للولايات المتحـدة بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط ، واتخـاذه قرارا باعـلان الصوم الإنقطاعى تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الـردة ، وتشكيل لجنة للرد على نشـاط لجنـة المطبوعات الإسلامية ، ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية ، وايعازه بعقد مؤتمر عام لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الـدستـور[٩] للضغط على المسئولين واشعارهم برفض الشعب المسيحى ذلك التعديل وإعتراضه على تطبيق الشريعة الإسلامية ـ وتهديده بأنه فى حالة عدم موافقة المسئولين بشأن الضمانات التى طلب ادخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور ، سيجعلها دما للركب من الإسكندرية إلى أسوان» .

وقدم الدفاع إلى المحكمة العدد رقم ٣ ، و ٤ ـ السنة السابعة ، من مجلة «الأقباط» الصادرة فى سبتمبر ١٩٨٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية . .

وتقول المحكمة فى حيثيات الحكم :

. . «وتبين من الاطلاع على صفحات هذا العدد أنه ورد به عدة مقالات ورسوم كاريكـاتـورية تهاجم تطبيق الشريعـة الإسـلامية ، كما تهاجم الجمـاعـات الـدينية ـ الإسلامية ، وتنتقد تصرفات رئيس الجمهورية السابق والسلطة التشريعية . .

(٩) المادة الثانية من الدستور تنص على ان الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

«ومن هذه المقالات ـ مقال بقلم المحامى «سليم نجيب» بعنوان «خواطر قبطية» ، تحدث فيه عن الشريعـة الإسلامية وآثارها على الأقباط ، وورد فى المقال : أن شعار لاسياسة فى الدين ، ولا دين فى السياسة ، هو شعار يطلقه السادات كلما ارتفع صوت الأقبـاط مطالبا بحقوقهم الشرعية التى كفلها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وأن نظام مجلس الشورى فى مصر سيحرم الأقباط من المشاركة فى الحياة السياسية . .

«ومقال آخر بقلم المحامى «رمسيس جبراوى» بعنوان «ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد» تحدث فيه عن الاسترقاق ، وانتقد تطبيق الشريعة الإسلامية وقوانين الحدود الشرعية . .

«وفى مقال ثالث بعنوان «مصر للمصريين» تحدث كاتبه عن ضرورة المواجهة» .

وقدم المحامون ، صورة ضوئية من البيان العالمى عن حقوق الإنسان فى الإسلام والصادر فى ١٩ سبتمبر ١٩٨١ . .[١٠]

وتقول المحكمة فى حيثيات الحكم :

«ان هذا البيان أوضح أن حقوق الانسان فى الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم أو قراراً صادراً عن سلطة محلية أو منظمة دولية ، وانما هى حقوق ملزمة بحكم مصدرها الالهى ـ لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها .

«ومن هذه الحقـوق ، حق الحياة ، والحـرية ، والمساواة ، والعدالة ، والمحاكمة العـادلـة ، والحـماية من تعسف السلطة ، والحـماية من التعذيب ، وحماية العرض ، والسمعة واللجوء وحقوق الأقليات ، والمشاركة فى الحياة العامة ، وحرية التفكير والتعبير والاعتقاد ، وحق الحرية الدينية والدعوة والبلاغ ، والحقوق الإقتصادية ، وحق حماية الملكية وحق العامل وواجبه وحق الفرد فى كفايته من مقومات الحياة وحق بناء الأسرة وحقوق الزوجية وحق التربية وحق حماية الخصوصيات وحق حرية الارتحال والإقامة . .

«وورد فى البيان تحت بند حقوق الأقليات : أن الأوضاع الدينية للاقليات يحكمها المبدأ القرآنى (لا اكراه فى الدين) وأن الأوضاع المدنية والأحوال الشخصية للأقليات تحكمها شريعة الإسلام ، إن هم تحاكموا الينا «فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض

(١٠) صدر هذا البيان عن المؤتمر الإسلامى العالمى الذى عقد فى لندن فى سبتمبر ١٩٨١ .

عنهم فلن يضروك شيئا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط» . . فإن لم يتحاكموا الينا كان عليهم أن يتحاكموا إلى شرائعهم مادامت تنتمى عندهم ـ لأصل الهى ـ «وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه» ، «وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون بعد ذلك» . .

«وورد فى البيان تحت بند حق الحرية الدينية : لكل شخص الإعتقاد وحرية العبادة وفقا لمعتقده «لكم دينكم ولى دين» .

OO

فيما بعد . .

عاد البابا شنودة إلى مكانه . .

وبدا واضحا أنه استوعب الدرس الذى مضى . .

ففى عشية عيد القديس مكسيموس ، يوم الأحد ٢٤ يناير ١٩٨٢ ، أرسل البابا شنودة توجيها إلى أبنائه فى المهجر «كهنة وشعبا» بمناسبة الزيارة الأولى للرئيس حسنى مبارك لأوروبا وأمريكا ، قال فيه :

«إن هذه الزيارة لها أهميتها الكبيرة لخير مصر وسلامتها ولحل مشكلات الشرق الأوسط» . .

وقال :

«ولاشك أن الرئيس مبارك سيقابل منكم بكل حفاوة وترحيب يليقان برئيس دولتنا الذى أمرنا الكتاب المقدس أن نحبه ، ونخضع له ، وأمرتنا الكنيسة أن نصلى من أجله فى كل قداس وفى كثير من طقوسنا» . .

OO

وكأن . .

الأرض قد انشقت وابتلعت الفتنة الطائفية . .

وعاد على ظهرها السلام . .

وعادت المحبة . .

١٥

المتهم الحقيقى .. خارج القفص

«شروط الاجتهاد لاتتوافر فى المتهمين ماعدا الدكتور عمر»

المحكمة

فى حيثيات الحكم

كان موقف الدفاع فى قضية «الجهاد» موقفا عصيبا . .

ماذا يقولون ، والمتهمون أغلبهم اعترف بما نسب إليهم . . وهناك قتلى وجرحى بالعشرات قتلوا برصاصهم . . وهناك أحراز تثبت أنهم سرقوا ، ونهبوا ، وجمعوا الأسلحة والقنابل والمتفجرات . .

إنه نفس الموقف الحرج الذى وجد فيه محامو المتهمين بقتل السادات أنفسهم فيه ، تقريبا . . فكان أمامهم حلان : الأول : توجيه ضربات قانونية للإجراءات . وتوجيه ضربات تحت الحزام لإقناع المحكمة بسلامة دافع ونية المتهمين وهم ينفذون ما نسب اليهم . . وكان هذا يستلزم منهم تحويل القضية من قضية إنقلاب ضد نظام الحكم . . إلى قضية الحكم نفسه . . من قضية الخروج عن «الشرعية» إلى قضية «الشرعية» نفسها . .

وكان هذا - بالضبط - الأسلوب الذى لجأ اليه محامو المتهمين بقتل السادات ، حيث طعنوا - أولا - فى الإجراءات ، ثم حولوا القضية - أخيرا - إلى قضية محاكمة السادات نفسه وعصره . .[1]

وقد وصل المحامون فى قضية «الجهاد» إلى حد إعتبار ما فعله المتهمون «انتفاضة شعبية إسلامية» . . وإعتبار خروجهم على «السلطان» حقا من حقوق المسلم تمنحه له

---

(١) كان عدد كبير من المحامين فى قضية اغتيال السادات يدافعون عن المتهمين فى قضية تنظيم «الجهاد» .

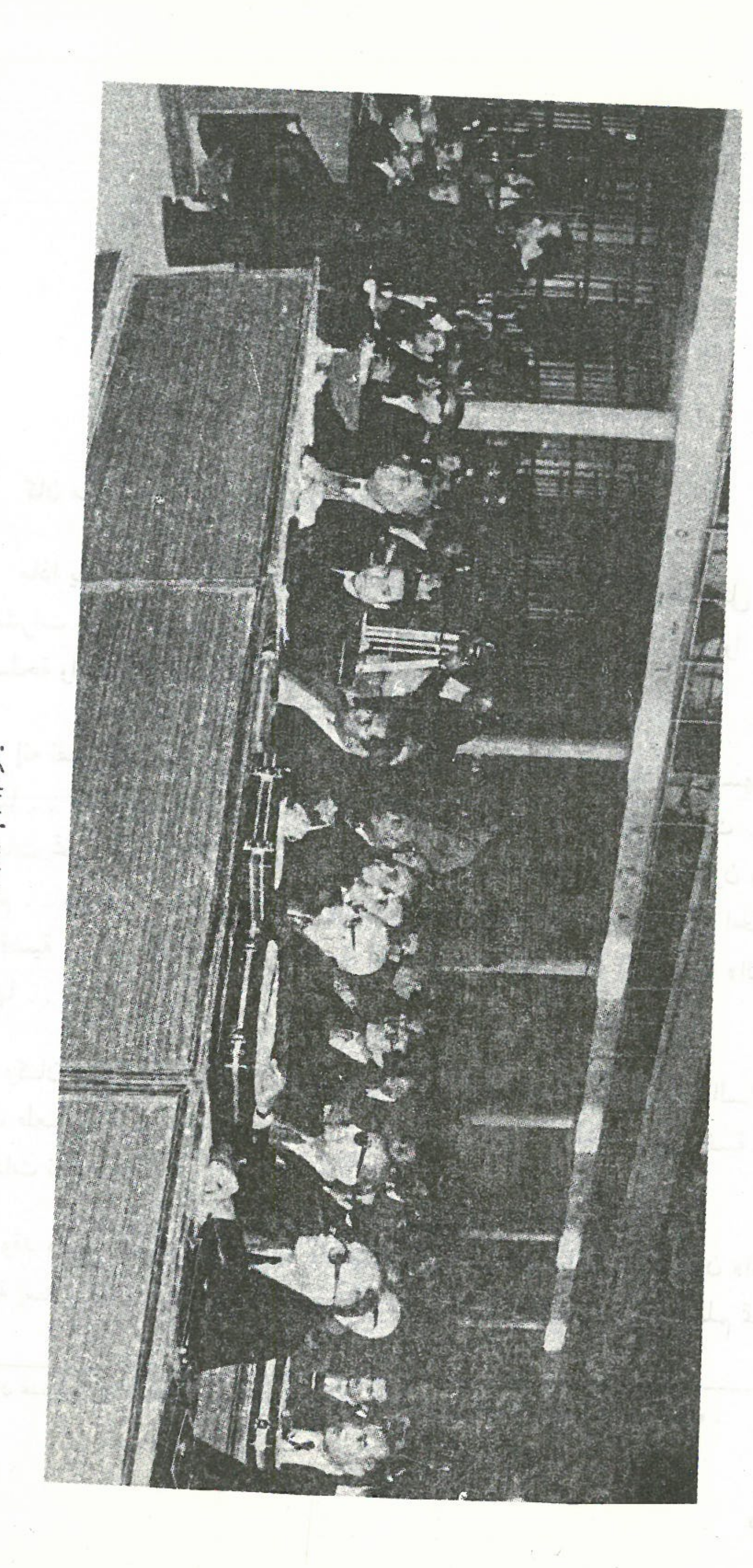
الشريعة الإسلامية فى مثل الظروف التى خلقها الرئيس السابق أنور السادات فى المجتمع المصرى . .

إنه ـ أى السادات ـ كان ديكتاتوريا قلبا وقالبا . . وكان كلامه عن الديمقراطية مجرد كلام فى الهواء . . كانت الديمقراطية فى عهده ديمقراطية «شكلية» ، دفعت الشباب إلى العمل «السرى» بعد أن سدت أمامهم كل الطرق العلنية ، الشرعية . .

وهو قد استخدم أجهزة الأمن فى تزوير حجم وجوده «الشرعى» كحاكم . . من خلال الاستفتاءات «المزورة» ، التى كان يصدقها ـ رغم معرفته بكذبها ـ وكان يتعامل على أنها حقيقة ، وأن ٩٩٪ على الأقل من المصريين ـ حسب تلك الاستفتاءات ـ يحبونه ، ويعبدونه ، ولا يترددون فى أن يفدوه «بالروح والدم» . . أما الواحد فى المائة الآخرين فأولئك هم «الأراذل» من «الحاقدين» و«المنحرفين» . .

وهو قد عاش ـ فى بلد فقير ـ عيشة الملوك والأباطرة والسلاطين فى القرون القديمة . . حيث كان الحاكم يملك بلاده وما عليها . . وقد جعلته هذه المعيشة ، يتعامل بمنطق المالك لكل شىء . . فالشعب ليس شعب مصر وإنما «شعبه» هو . . والجيش ليس جيش مصر ، وإنما «جيشه» هو . . التاريخ له يزيفه كما يشاء . . والآثار له يهديها لمن يشاء . . وثروات البلاد له يغرف منها كما يشاء ، لمن يشاء . . وقد جعلته هذه المعيشة يصرف ملايين الجنيهات من المصاريف السرية على حياته الشخصية . . استراحاته . . متعته . . وعلاقاته الشخصية والعائلية .

وهو قد وصل فى هذا التصور إلى حد أنه أثناء زيارته الثانية لإسرائيل (حيفا ـ سبتمبر ١٩٧٩) قال لمناحم بيجن : إنه مستعد أن ينقل مياه النيل عبر سيناء لكى تروى مزارع المستوطنات الجديدة فى صحراء النقب . . وعندما فوجىء الصحفيون الإسرائيليون بهذا التصريح ، أبدى دهشته من استغرابهم ، وقال : «ولم لا ؟ هناك إمكانيات كبيرة ، وهناك آمال كبيرة ، ثم إن القدس التى ستصل مياه النيل عندها طبقا لهذا الاقتراح مدينة مقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة . وأى شىء أروع من إمداد حجاج القدس من الأديان الثلاثة بزمزم جديدة من مياه النيل» . . ورغم ذلك لم يقبل مناحم بيجن هذا الكلام ، وقال للسادات فى خطاب رسمى : «السيد الرئيس ، إن مبادئنا ليست للبيع مقابل مياه النيل . إن أمن إسرائيل وأهمية القدس بالنسبة لشعبها كلها ليست قضايا للبيع فى مقابل مياه النيل» . وهو قد تصور نفسه نبيا جديدا بعث فى



هيئة الدفاع أمام المحكمة .

هذا العصر ، حتى أنه فكر فى مشروع مجمع الأديان على أرض سيناء (مسجد وكنيسة ومعبد) . . وتمنى بشكل درامى - مؤثر ، أن يدفن بالقرب منه ، بعد عمر طويل . .

وهو قد فتح الأبواب على مصراعيها - باسم الانفتاح الاقتصادى - لأكبر عمليات نهب تتعرض لها دولة فى القرن العشرين . . فجاء التجار ، والسماسرة ، والأفاقون يبيعون الوهم ويمصون الدم ، ويخلفون وراءهم القصص والفضائح ، التى راح المصريون يتسلون بها فى سهراتهم الخاصة عوضا عن سخافة سهرات التليفزيون . . فكانت فضيحة «البوينج» الأمريكية . . وكانت فضيحة «الأتوبيسات» الايرانية . . وكانت فضيحة حديد التسليح الأسبانية . . وكانت فضائح رشاد عثمان ، وعصمت السادات وغيرهما من أنصاف الموهوبين الذين لعبوا بالبيضة والحجر وكسبوا الملايين فى لمح البرق . .

وهو بفضل سياسته الاقتصادية الاستهلاكية المتهورة ، جعل مصر تستورد ٧٠٪ من غذائها ، بعد أن كانت تصدر جزءاً منه . ورفع ديونها - غير العسكرية - إلى ١٩ مليار جنيه بعد ١٠ سنوات من حكمه فقط ، وجعل ربع الدخل القومى يذهب لجيوب ٥٪ فقط من السكان وعلى الناحية الأخرى كان ربع السكان يعيشون على ٥٪ من الدخل القومى . . وجعل فى مصر حوالى ربع مليون مليونير على الأقل . . حققوا فى أيام ما كان يحققه غيرهم من مليونيرات الغرب ، ومليونيرات ما قبل الثورة فى سنوات طويلة . . وذلك فى الوقت الذى يعيش فيه حوالى مليون مصرى فى المقابر ، يشاركون الموتى مثواهم الأخير .

ورغم ان المحامين لم يكونوا فى حاجة للتدليل على صدق هذه الحقائق ، فانهم قدموا إلى المحكمة عددا من الصور الفوتوغرافية ، نشرت فى صحف : «أخبار اليوم» و«الأهرام» و«مايو» ومجلة «اكتوبر» . . وكانت أبرز هذه الصور تلك التى التقطها مصور أخبار اليوم للسادات وهو يقف على يديه ويرفع ساقيه إلى أعلى ، وهو يرتدى الشورت ويمارس تمارين الصباح . . وصورة أخرى له وهو يتريض فى مساحات الحدائق الشاسعة التى تحيط باحدى استراحاته الفاخرة . . وصورة ثالثة وهو يحلق ذقنه . .

وقدم المحامون عدداً آخر من الصور والمقالات ، نشرت للسادات ، وعنه فى مجلات أجنبية متنوعة ، منها «باري ماتش» و«البلاى بوى» ، و«التايم» . . وكانت مجلة «بارى ماتش» الفرنسية بالذات على رأس هذه المجلات التى اهتمت بالحياة الخاصة للرئيس السادات ، وصورته وهو فى غرفة نومه ، وفى حمامه ، وفى ملاعبه الرياضية . .

وتعاملت معه كما تتعامل مع نجوم السينما ، وملوك الموضة ، ورجال المال والأعمال . . ولعل أشهر الصور التى نشرت للسادات على صفحات تلك المجلة ، صورة له وهو يقف واضعا «عصاه» تحت ابطه ، ومن خلفه الأهرامات ، وقد علقت المجلة على الصورة قائلة : «هكذا يعيش آخر الفراعنة فى مصر» .

وقدم المحامون نسخة من كتاب «خريف الغضب» للتدليل على ما فعله السادات بمصر . . وقدموا نسخة من كتاب «السلام الضائع» للتدليل على تفريطه فى حقوق مصر وهو يتفاوض مع الإسرائيليين ويوقع معهم معاهدة السلام .

لقد حاول المحامون أن يقنعوا المحكمة - بشتى الطرق - بأن هناك دوافع «وجيهة» أدت بالمتهمين إلى ارتكاب الجرائم المنسوبة اليهم (على فرض صحتها) . .

أى أنهم حاولوا التأثير على المشاعر والعواطف ، بعد أن أحسوا أن مواد القانون المجردة سوف تقتص من موكليهم . .

والمعروف أن القانون لايعترف بالبواعث ، أو الدوافع ، مهما كانت حسنة . . أى أن الدافع النبيل لاينفى ولا يلغى القصد الجنائى . . فقتل مريض ميئوس من شفائه بقصد تخليصه من آلامه ، مثل أى جريمة قتل أخرى ، تبدو دوافعها أقل إنسانية من هذا الدافع . .

وبعبارة أخرى : الغاية لاتبرر الجريمة .

لكن . . رغم ذلك «للباعث دور أساسى فى توجيه القاضى حين يستعمل سلطته التقديرية فى تحديد العقاب - ذلك أنه يكشف عن مقدار الخطورة التى تنطوى عليها شخصية الجانى - فمن يدفعه إلى جريمته باعث نبيل هو بغير شك أقل خطرا على المجتمع ممن يدفعه إلى الجريمة نفسها باعث سىء . ومن ثم كان الباعث النبيل حاملا للقاضى على الهبوط بالعقاب فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الباعث السىء حافزا له على تشديد العقاب فى الحدود نفسها»[٢]

ويبدو أن المحامين قد نجحوا فى إقناع المحكمة بوجود «دوافع» و«بواعث» للمتهمين ، يجب أن تؤخذ فى الحسبان وهى تنظر القضية ، وتصدر أحكامها . .

فقد قالت حيثيات الحكم :

---

(٢) انظر حيثيات الحكم فى القضية .

ان «المحكمة ترى لزاما عليها وهى تفصل فى هذه القضية أن توضح الحالة التى كان عليها المجتمع المصرى قبل الأحداث (التى وقعت) لا كمبرر تستشف منه المحكمة الباعث على ارتكاب الجرائم موضوع هذه الدعوى فقط ، ولكن لتكون الصورة واضحة ، جلية حتى لا يتكرر فى المستقبل ماحدث ، وقد يؤدى إلى انهيار تام بالمجتمع المصرى» .(٣)

وراحت المحكمة ترسم صورة المجتمع المصرى قبل الأحداث ، من واقع التحقيقات ، وأقوال الشهود ، والمستندات ، وقالت بما معناه :

ان هذه الصورة غاب فيها «شرع الله» . . والأدلة على ذلك «قاطعة» . . ولا حاجة لتكرارها . .

وهذه الصورة تمتلىء بمظاهر وملامح وتفاصيل غير إسلامية بالمرة . . ملاهٍ ترتكب فيها الموبقات . . مصانع لانتاج الخمور مرخصة رسميا . . محال لبيع وشرب الخمور . . نساء سافرات . . أجهزة اعلام تنشر وتذيع مالا يتفق مع شرع الله . .

وهذه الصورة تخلو من علماء المسلمين . . أهل الذكر الذين أمرهم الله سبحانه وتعالى بالتدخل فى الوقت المناسب لانقاذ المجتمع من الظواهر التى قد تدمره . .

ان هؤلاء العلماء لم يبحثوا فكر الجهاد ، رغم انتشاره بين الشباب ، ورغم أن أجهزة الأمن قد سبق لها ضبط تنظيمين أحدهما عام ١٩٧٧ ، والآخر عام ١٩٧٩ ، ينادیان بهذا الفكر . . «كما أنه معروف لسلطات الأمن أن الجماعات الإسلامية اقتنعت بدورها بهذا الفكر قبل الأحداث» . . ورغم ذلك لم يجمع علماء المسلمين على رأى واحد ـ يتفق مع شرع الله ـ فى هذه الأفكار قبل الأحداث أو بعدها .

وفى هذه الصورة : شباب حائر . . ضائع . . مضطرب . . بلا حلم ، وبلا واقع ، وبلا مستقبل . . كل القيم أمامه منهارة أو مهددة بالانهيار . . كل النظريات التى يسمعها ويقرأ عنها مشكوك فيها . . كل الأبطال الذين مروا فى التاريخ ، قيل له عنهم إنهم مصابون بالجنون والشذوذ . . شباب لايجد ما يستوعبه . . ولا يجد من يوجهه التوجيه الدينى الحكيم ، فعادوا بلا وعى ، وبلا دراية إلى كتب السلف ، رغم ما شاب

(٣) المصدر السابق .



المستشار عبد الغفار محمد رئيس المحكمة .

هذه الكتب من إسرائيليات(٤) . . «ولم يحاول علماء المسلمين جمع هذه الكتب وبحث ما بها من إسرائيليات ومحاولة حذفها وتنقيحها لتصل إلى يد شباب المجتمع خالية من الأفكار المدسوسة على الإسلام» . (٥)

وفى هذه الصـــورة . . فقر . . وتخلف . . وبشر يملكون كل شىء . . وبشر لايملكون أى شىء . . فى الصورة حالة المعاناة التى يعيشها الشعب المصرى . . والتى قالت عنها المحكمة : إنها معاناة «شديدة» . . فهناك من «يسكن القبور ولايجد قوت يومه ، بينما آخرون جمعوا ملايين الجنيهات فى سنوات معدودة» . . و«أن رئيس الجمهورية السابق كان يعيش فى حالة بذخ بين قصور واستراحات» لا حصر لها . .

وتوقفت المحكمة ـ وهى ترسم هذه الصورة ـ عند أحداث سبتمبر ١٩٨١ ، والتى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ ، وأدت إلى تحفظ رجال الأمن على ١٥٣٦ شخصا .

إن هنـاك مقدمات حقيقية لهذه الأحداث . . وهناك مقدمات قالها السادات ، واستند عليها ، وهو يتخذ ذلك القرار الشاذ . .

المقدمات الحقيقية تؤكد أن السادات فقد شرعيته كحاكم بعد أن خاصم كل القوى والطبقات الاجتماعية فى مصر (خاصم الناصريين بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . . وخاصم الماركسيين بعد طرد الخبراء السوفيت واندفع إلى أحضان الأمريكان . . وخاصم الفقراء بتحيزه للأغنياء . . وخاصم أنصار القومية العربية بتحيزه للإسرائيليين . . وخاصم الجماعات الإسلامية لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية . . وخاصم المسيحيين بهجومه على البابا شنودة . . وخاصم المعارضة بسخريته الدائمة لها

أما المقـدمـات التى قالهـا السادات فكانت : اشتعال نيران الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين . .

وكانت آخر أحداث تلك الفتنة وأسوأها . . تلك التى وقعت فى حى الزاوية الحمراء فى يونيو ١٩٨١ . .

لقد أظهرت تحقيقات وزارة الداخلية أن سبب الأحداث كان خلافا بين جيران ،

---

(٤) شهد بذلك الشيخ صلاح أبو اسماعيل أمام المحكمة .
(٥) حيثيات الحكم .

ومن كل ذلك يبين بوضوح ان المحكمة ملزمة قانونا بتطبيق القوانين الوضعية .

وازاء هذا الالتزام القانونى ومع الايمان الكامل بوجوب تطبيق شرع الله ـ لا يسع المحكمة الا ان تقرر أنها مضطرة شرعا الى تطبيق القانون الوضعى ـ للاسباب السابق بيانها .

الموضوع الخامس ـ أن علماء المسلمين الذين أبدوا رأيهم فى المنهج الفكرى للمهتمين لم يتفقوا على رأى :

الحقيقة الخامسة التى استقرت فى يقين المحكمة من واقع اطلاعها على مفردات القضية أن علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعا ـ لم يتفقوا على رأى واحد فيما اثير من آراء حول المنهج الفكرى للمهتمين وذلك على التفصيل الاتى :

تناولت النيابة العامة اثناء استجوابها المتهمين مناقشتهم فيما أبدوه من آراء شرعية ومصدر هذه الآراء وكانت اجاباتهم واحدة أن معلوماتهم هى وليدة قراءاتهم فى كتب السلف .

قدمت النيابة العامة للمحكمة تقريرا حرره مفتى جمهورية مصر العربية والذى عين شيخا للازهر فيما بعد الشيخ جاد الحق على جاد الحق . تضمن هذا التقرير ردا على ما ورد بكتيب الفريضة الغائبة من آراء شرعية .

تناولت النيابة العامة فى مرافعاتها الجانب الفكرى للمتهمين بالرد والتحليل مستندة الى آراء فقهاء لم تذكر أسماءهم .

ومن جهة اخرى استمعت المحكمة الى اقوال الشيخ عمر احمد عبد الرحمن بناء على طلبه وموافقة الدفاع الحاضر معه كعالم مسلم .

كما استمعت المحكمة الى اقوال الشيخ / صلاح ابواسماعيل محمد عبد الرحيم كشاهد نفى بناء على طلب الدفاع الحاضر مع المتهمين .

سرعان ما تطور إلى مشاحنات ومصادمات ، دخل فيها الدين طرفا ، ودخل فيها السلاح كطرف آخر . . فسقط القتلى والجرحى . . وكاد الدم أن يصبح «للركب» .

وقد انتهت نتائج الحادث بسلام . . لكن . . السادات بدأ يعى حقيقة كانت غائبة عنه ، وهى ان الجماعات الدينية لم تعد فى صفه ، وأنها تستعد للقضاء عليه وعلى حكمه . . وقد دفعته هذه الحقيقة الجديدة للتعامل معها ، ومع من حولها بمنطق : يا أنا يا هم . . أو يا قاتل يامقتول ! ولم يكن من السهل أن يعترف السادات بهذه الحقيقة المرة ، التى كان اعلانها فيه كثير من اللوم له ، بعد ما فعله لتلك الجماعات الإسلامية . . فقرر أن يلعب بورقة الفتنة الطائفية وأن يدارى كل خططه وقراراته خلفها . .

لم يشأ السادات أن تهدأ الفتنة الطائفية ، حتى يستطيع أن يضرب ضربته ، التى اختار لها ٣ سبتمبر كساعة صفر . .

وقد كان واضحا أن السادات قد رسم ذلك فى ذهنه قبل هذا التاريخ بشهرين على الأقل . . لكنه على مايبدو كان يتحين الفرصة المناسبة . . فقبل رحلته الأخيرة للولايات المتحدة (الأسبوع الأول من أغسطس ١٩٨١) قال :

«ان هؤلاء المجانين يشبهوننى بشاه ايران . إن هناك حملة ضدى فى الولايات المتحدة هدفها أن تظهر أن مصيرى سوف يكون مثل مصير الشاه» .

وكان السادات يقصد «بالمجانين» فى هذا التصريح : الصحافة والتليفزيون فى الولايات المتحدة .

وأثناء رحلته الأخيرة إلى واشنطن ، قال لرؤساء تحرير الصحف الحكومية : انه سوف يقوم بحملة «تطهير» واسعة بعد عودته إلى القاهرة . .

وقال لهم أيضا : إن بوسعهم التخلص من أى عناصر مشاغبة عندهم باضافة أسمائها إلى قوائم الحملة التى ستقوم بها وزارة الداخلية[6]

ولم تكن الرحلة إلى واشنطن على مزاجه هذه المرة . . فقد استقبلته أجهزة الاعلام أسوأ استقبال . . وأصابوه بالكمد وهم يسألونه عن المتاعب الداخلية ، والفتنة

(٦) هيكل ـ خريف الغضب

الطائفية . . وأضيف للكمد الاعلامى غم طائفى ، بعد أن نشرت صحيفتا «الواشنطن بوست» و«النيويورك تايمز» اعلانا على نصف صفحة عن الوضع الذى يعيش فيه الأقباط فى مصر . . وبعد أن خرجت المظاهرات ضده من قبل الأقباط المصريين فى الخارج ، وبعد أن أحس أن الرئيس الأمريكى الجديد «رونالد ريجان» يعطى لهذا الموضوع أهمية أولى فى جدول الأعمال .

وعاد السادات إلى مصر محبطا . .

ودفعه هذا الإحباط لمزيد من التعجل لتنفيذ ضربته الانتقامية ، و«تطهير» مصر من خصومه . . وكان قرار ٣ سبتمبر . . وكانت اعتقالات الجماعات السياسية والدينية المختلفة . .

وكانت الخطوة الأولى فى طريق الخلاص منه . .

كان المعتقلون سمك . . لبن . . تمر هندى . . ومع ذلك ادعى السادات أنهم جميعا كانوا وراء أحداث الفتنة الطائفية . .

لقد أدى هذا القرار إلى مقتل السادات . . وأدى أيضا إلى تحرك تنظيم «الجهاد» إلى تنفيذ مخطط الثورة الإسلامية الشعبية . .

وقد أكدت المحكمة هذا الكلام . .

فقالت فى حيثيات الحكم :

و« . . الثابت من الأوراق ، وعلى لسان بعض المتهمين بالتحقيقات أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ عجل بتنفيذ مخططهم» .

«ولاتجد هذه المحكمة تعليقا على هذا القرار خيرا مما دونته أسباب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ من محكمة القضاء الادارى . .[7]

«فقد جاء فى أسباب هذا الحكم ـ أن البادى أن رئيس الجمهورية اتخذ القرار الذى أصدره فى ٣ سبتمبر ١٩٨١ بعد انقضاء فترة ليست بالقصيرة على أحداث الزاوية الحمراء التى وقعت فى شهر يونيو سنة ١٩٨١ والتى استطاعت الشرطة السيطرة عليها ـ وقامت

(٧) كان هذا الحكم ينص على وقف تنفيذ القرار المذكور بعد الطعن فيه ، وكان ينص على الافراج عن المتحفظ عليهم والذين لم يكن قد أفرج عنهم .

النيابة العامة بواجبها نحوها فوضعت الأمور فى نصابها ـ وبذلك فإن واقع الحال يبين أنه اتخذ هذا القرار فى وقت كانت فيه أحداث الفتنة الطائفية التى أشار اليها قد أحيط بها ومن ثم ينتفى ركن حالة الضرورة التى تخول لرئيس الجمهورية التدخلَ وفقا لنص المادة ٧٤ من الدستور باتخاذ اجراءات وقرارات سريعة واستثنائية لمواجهة خطر داهم ، جسيم ، يهدد الوحدة الوطنية أو يمس سلامة الوطن ..

وفضلا عن ذلك فلقد كان فى كل القوانين القائمة ما يكفى لمواجهة الأحداث والاضطرابات التى وقعت وكذلك للنظر فى أمر ما نسبه رئيس الجمهورية فى خطابه إلى أحزاب الأقلية ، وإلى الجماعات الإسلامية ، وإلى بعض الشخصيات المدنية المسلمة ، والمسيحية .. فالقوانين القائمة تكفل الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها ضد ما يهدد وحدتها الوطنية من أخطار وبالتالى فان القرار المطعون فيه لايمكن أن يعتبر ـ بحال ـ عملا من أعمال الضرورة ـ كما أن القرار المطعون فيه خالف صريح نص المادة ٤١ من الدستور التى تنص على عدم جواز القبض أو تقييد الحريات فى غير حالة التلبس إلا بأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، تستلزمه ضرورةالتحقيق وصيانة أمن المجتمع وفقا لأحكام القانون ـ وأنه لم يرد فى أوراق الدعوى أى دليل على أن المتحفظ عليهم ضبطوا فى حالة تلبس أو أنه أجرى معهم تحقيق سابق على التحفظ ، حتى يتضح منه أن هذا التحفظ كان اجراء لازما .

«كما أن التحفظ تم بقرار من رئيس الجمهورية وهو على رأس السلطة التنفيذية ، معتديا بذلك على اختصاص محجوز للقضاء بحكم الدستور ..

وانتهت المحكمة فى أسبابها إلى ان «القرار المطعون فيه قد أقيم حسب ظاهر الأمر فى الدعوى على غير سند من واقع يبرره أو ضرورة تدعو اليه» .

هذه هى الصورة التى رسمتها المحكمة التى نظرت قضية «الجهاد» لحال المجتمع المصرى قبل أن ينفذ المتهمون خطتهم ..

هذه هى الصورة التى استندت اليها المحكمة وهى تؤكد ـ مع المحامين ـ ان هناك دوافع أدت بالمتهمين إلى إرتكاب الجرائم المنسوبة اليهم ..

لكن ..

رغم ذلك .. لم تعط المحكمة للمتهمين الحق فى أن ينفذوا فتواهم الدينية ، لأنهم فى رأيها لا تتوافر فيهم جميعا ـ فيما عدا الدكتور عمرعبد الرحمن ـ شروط الاجتهاد ..

وقبل أن تعلن المحكمة شروط الاجتهاد فى الإسلام ، أقرت بأن «باب الاجتهاد فى الأحكام الشرعية قد سد بعد القرن الثالث الهجرى» . أى منذ نحو ١٣٠٠ سنة تقريبا .. وهى فترة زمنية «رهيبة» لم يستطع فقهاء المسلمين أن يفتوا فى كل ما مر بها من منجزات ، ومواقف .. ومشاكل .. خاصة تلك التى نعيشها فى الربع الأخير من القرن العشرين ، مثل : غزو الفضاء .. تنظيم الأسرة .. بنوك الأعضاء البشرية .. أطفال الأنابيب .. شهادات الاستثمار .. السينما .. التليفزيون .. فن الباليه .. تماثيل الميادين .. الصورة الصحفية .. الخ ..

لقد كان هناك دائما جماعة من أهل الاجتهاد ، يرجع اليهم المسلمون ، وحكامهم ، فيما «يطرأ» من الحوادث ، وما يجد من معاملات ، وتصرفات .. لكن . هذه الجماعة لم تعد موجودة .. وفات على غيابها حوالى ١٣ قرنا من الزمان .. فتراكمت الحوادث ، وتراكمت المعاملات ، والتصرفات ، ولم تجد من يفتى المسلمين بشأنها .. فوقع الاضطراب .. ووقع الشك . وارتفع صوت كل من هب ، ودب ..

والاجتهاد يحتاج إلى عالم ، فقيه ، متمكن فى الدين .. يكون على علم تام بأحكام القرآن وبالأصول التشريعية العامة التى قررها .. ويكون على نفس العلم بالسنة ، وما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أحكام وتشريعات وأقوال .. ويكون قادرا على جمع وفهم ما أجمع عليه المجتهدون من قبله .. ويكون قادرا على القياس .. وفاهما لآداب اللغة العربية وأسرار بلاغتها ونحوها ..

وهذه شروط شديدة الصعوبة .. لكنها فى نفس الوقت ضرورية حتى تزدهر عند المجتهد «ملكة» التشريع .. و«ملكة» استنباط الأحكام ..

وتضاف لهذه الشروط الصعبة ، شروط أصعب .. منها الاستقلال .. والخلق .. والبعد عن الهوى .. وعدم الخوف من حاكم ظالم أو سلطان جائر ..

وهذه الشروط ، ولا أغلبها ، لم تتوافر لدى المتهمين الذين أفتوا بقتل الحاكم ، وتكفير المجتمع ، واستباحة أموال وممتلكات الغير من أهل الكتاب ..

فليس هناك دليل واحد على أن أيا منهم ـ باستثناء الشيخ عمر عبد الرحمن ـ توافرت لديه الوسائل والمؤهلات التى تدفعه إلى أن يستنبط الأحكام الشرعية ..

وقد اعترف أغلبهم فى التحقيقات :

ـ ان معلوماتهم الدينية كان مصدرها الوحيد كتب السلف !

وهو مصدر لايفى بالغرض ، ولا يقرب منه . .

بالإضافة إلى أن هذا المصدر ـ كما قال الشيخ صلاح أبو اسماعيل أمام المحكمة ـ قد اخترق بواسطة أفكار المستشرقين ، وتعرض لغزو الإسرائيليات . .[٨]

ولاحظت المحكمة ، ان كل المتهمين ـ ماعدا الشيخ عمر عبد الرحمن ـ لم يحصلوا على أى مؤهل دراسى يعطيهم حق الاجتهاد . .

وهذا صحيح بالقطع ، فرئيس التنظيم (محمد عبد السلام فرج) مهندس كهربائى . . ومساعده (عبود الزمر) (ضابط مخابرات حربية) وباقى أعضاء مجلس الشورى أما طلبة فى الكليات ، وإما تركوا الدراسة لم يكملوها ، واما حديثو التخرج من بعض الكليات العملية كالطب ، والهندسة ، والعلوم ، والصيدلة . .

ويؤيد هذه الحقيقة التى استقرت فى يقين المحكمة ، شاهد النفى فى القضية : الشيخ صلاح أبو اسماعيل . . الذى قال فى احدى الجلسات :[٩]

«ان لكل مسلم حق الرجوع إلى المراجع ـ ولكن ليس لكل ما نظر أن يقول لأنه نظر» . . أى أنه ليس كل من يقرأ ، يفتى . . وليس كل من آطلع أصبح مجتهدا . . وليس كل من حفظ القرآن وبعض الأحاديث النبوية أصبح فقيها . . وعالما . .

لكن . .

رغم ذلك ، تعطى المحكمة بعض العذر لأولئك الشبان الذين وقفوا أمامها وراء القفص لشهور طويلة . .

فهم اضطروا لقراءة كتب السلف لأن كتب الخلف تنطق عن الهوى . . وهم نصبوا أنفسهم فقهاء لأن الدولة والصحف وباقى أجهزة الإعلام ، قصرت فى حقهم . . وهم ادعوا العلم بالدين لأن لا أحد فى المدارس والجامعات يقول لهم ما هو الدين . .

أى انهم معذورون رغم أنهم مذنبون . .

ولا يتوقف توجيه اللوم ـ من المحكمة إلى المجتمع والدولة والنظام ـ عند هذا

(٨) شهادة الشيخ صلاح أبو اسماعيل بجلسة ٢٤ مايو ١٩٨٤ .
(٩) الجلسة السابق الإشارة اليها .

الحد . . وإنما يمتد إلى الناس . . كل الناس الذين يدينون بالإسلام . . والذين لايسعون إلى تطبيق شريعته . . شريعة الله . .

إن مصر ـ كما يقول القاضى ـ دولة إسلامية منذ رفع عمرو بن العاص راية الحق فوق ربوعها . . ومنذ حلت الشريعة الإسلامية محل القوانين الرومانية . . وما ورد فى المادة الثانية من الدستور : من أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ـ هو تقرير لأمر واقع .

ومن هذا المنطلق ـ كما يقول القاضى أيضا ـ فإن الشريعة الإسلامية واجبة التطبيق وعلى كل مسلم أن يعمل من جانبه على تطبيق أحكامها سواء أكان حاكما أو محكوما . . فالحكم بما أنزل الله هو أمر واجب ولازم ـ بغير حاجة إلى اجتهاد ـ فالتسليم بقضية الحاكمية لله هو نتيجة بديهية وحتمية وهى أساس فى الدين لاينكره عاقل ، ذلك أن الله خالق ، ومالك لكل شىء ، ومن كان خالقا ومالكا فله التصرف فيما خلق وفيما ملك وله الحكم وله الأمر . .

نفس الكلام الذى قاله عمر عبد الرحمن يقوله القاضى . .

ويضيف :

إن أى إنسان مهما كانت قدرته لايستطيع ولا يجرؤ أن يشرع للمجتمع خيرا مما شرع الله له . . ففى تطبيق شرع الله ، ووجوب فرض الزكاة قضاء على المعاناة التى يعيش فيها أى مجتمع . . وفى تطبيق شرع الله وتنفيذ ما أمر به من حدود قضاء على الفساد والإفساد فى أى مجتمع . . وفى تطبيق شرع الله قضاء على النفاق والمنافقين فى أى مجتمع . . وفى تطبيق شرع الله تحديد لحقوق وواجبات «الأقليات» من أهل الكتاب . .

وكانت كلمة «الأقليات» التى استخدمها القاضى وهو يصوغ هذا الكلام ، كلمة غريبة على الأذن المصرية ، لم تتعود سماعها أو قراءتها من قبل . .

فلم يحدث من قبل أن استخدم أحد تعبير «الأقلية» المسيحية . أو . «الأقلية» غير المسلمة . .

ولم يحدث من قبل أن استخدم أحد تعبير «الأغلبية» المسلمة . . أو «الأغلبية» غير المسيحية . .

كانت كلمة «الأقليات» التى استخدمها القاضى مفاجأة . . وكانت الأولى من نوعها فى التاريخ الحديث للشعب المصرى . .

وبعد هذاالكلام الذى قاله وصاغه القاضى عن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر ، لم يكن فى حاجة لإثبات هذه الحقيقة . . إلا انه رغم ذلك ، قال :

«وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من :

١ ـ دعوة علماء الأزهر المسئولين (فى الدولة) إلى المبادرة باستصدار التقنينات التى تم اعدادها ومراجعتها ، والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية .

٢ ـ نداء ممثل النيابة العامة ـ وهى الأمينة على المجتمع ـ فى مرافعته الختامية أمام المحكمة بجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤ ـ نداءه أولى الأمر ، والمسئولين باصدار تلك المشروعات من القوانين التى انتهى بحثها واعدادها وفق أحكام الشريعة الغراء .

٣ ـ أن النيابة العامة ـ لم تقدم للمحكمة ـ وحتى قفل باب المرافعة دليلا على أن مشروعات القوانين التى قدمتها ، والتى بدأ مجلس الشعب منذ عام ١٩٧١ اجراء الدراسات بخصوصها ـ قد سنت وأصبحت تشريعا يلزم تطبيقه .

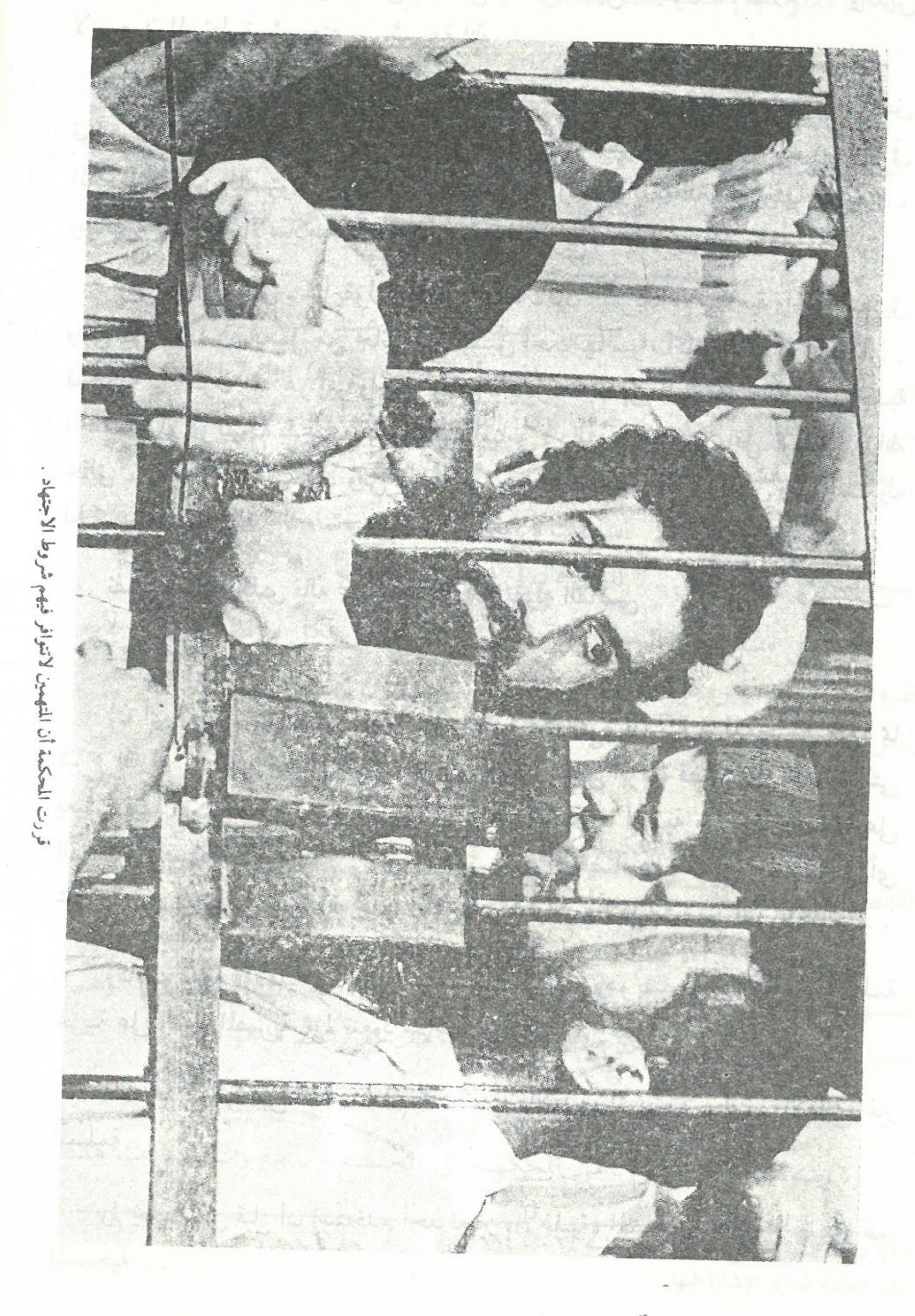
٤ ـ ان النيابة العامة ـ لم تقدم للمحكمة ـ وحتى قفل باب المرافعة ردا على ما أثاره الدفاع من وجود مظاهر فى المجتمع المصرى لاتتفق مع أحكام الشريعة الغراء ـ من ملاهٍ ترتكب فيها الموبقات مرخص بادارتها من الدولة ـ إلى مصانع خمور مرخص بانشائها من الدولة ، إلى محال لبيع وتقديم الخمور مرخص بادارتها من الدولة ـ إلى وسائل اعلام سمعية ومرئية ومقروءة تذيع وتنشر مالا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، إلى سفور للمرأة يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمى وهو الإسلام .

ولاجدال بعد هذه الأدلة القاطعة على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية ـ أن يكابر مسلم ويدعى أنها مطبقة لأنه مصرح بأداء العبادات . .

«كما انه لاجدال أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فورا فيها عودة إلى تطبيقها ، وقضاء على ما شاب المجتمع المصرى من فساد وإفساد» . .[١٠]

---

(١٠) حيثيات الحكم .



قررت المحكمة أن المتهمين لاتتوافر فيهم شروط الاجتهاد .

ويمتد عتاب القاضى إلى القانون . .

وربما . .

إلى نفسه أيضا . .

انـه ملزم قانـونـا بتـطبيق الأحكـام الوضعية . . وغير قادر على تطبيق الأحكام الشرعية . . فهو قاض يحكم بالقانون المعمول به ، لا بالقانون الذى يعتبره الكمال . .

ان الـدستور ينص على ان الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، لكنه لايقول اكثر من ذلك ، ولا يحدد المذهب الشرعى الذى يجب تطبيقه . .

كما أن الدستور يقضى باستقلال السلطة القضائية ، وبأن هذه السلطة تتولاها محاكم متعددة الأنواع والدرجات ، تصدر أحكامها وفق القانون (الوضعى) و (المحدد) و (المقرر من البرلمان) . .

وهذه المحاكم جاءت لتحل محل المحاكم الشرعية . . وكانت المحاكم الشرعية (من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٨٩٧) مسئولة عن كافة الاختصـاصـات والمنازعات المدنية والشخصية . . ثم . . أصبـح اختصـاص المحـاكم الشرعية قاصرا على الأحـوال الشخصية للمسلمين بعد إنشاء القضاء المختلط ، والقضاء الأهلى . . ثم . . ألغى ما تبقى من إختصاص لهذه المحاكم . . وأصبحت حتى الأمور الشخصية من إختصاص القضاء العادى . .

باختصار . .

لاعلاقة للقانون الموجود فى مصر ، بالشريعة الإسلامية ، شكلا ، وموضوعا . .

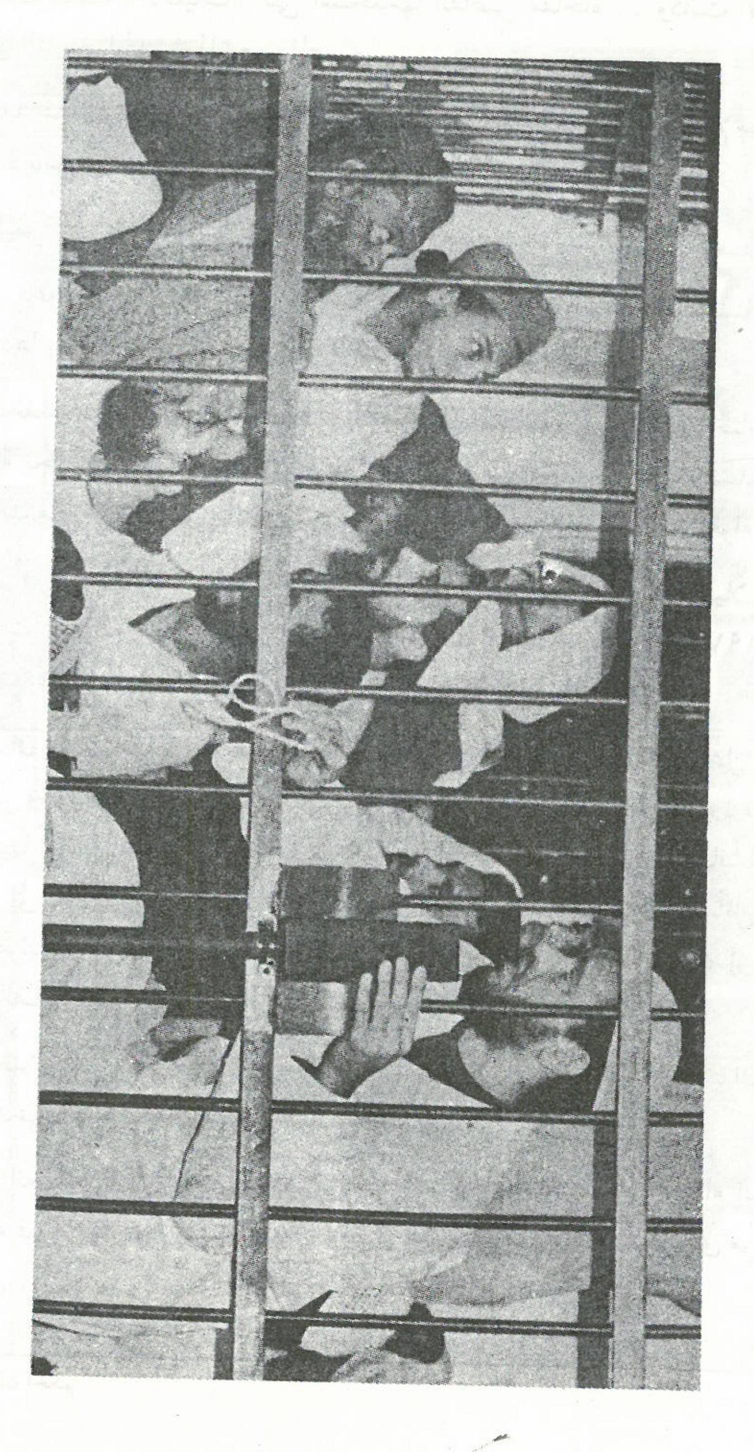
ولا مفر أمام القاضى من أن يطبق هذا القانون حتى ولو كان متحمسا له . . فهو ملزم بذلك . . ولا حيلة له . .

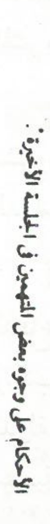
أو هو ـ كما قال ـ مضطر شرعا إلى تطبيق القانون الوضعى !

وبعد . .

هذه المقدمات التى طالت حانت لحظة الحكم . .

كانت جلسة النطق بالحكم هى جلسة يوم الأحد ٣٠ مارس ١٩٨٤ . .
وفى هذه الجلسة هتف المتهمون من وراء القفص أشهر هتافاتهم :





الأحكام على وجوه بعض المتهمين فى الجلسة الأخيرة.

«الله مولانا ولا مولى لهم . .

«الله مولانا ولا مولى لهم . .

«الله مولانا ولا مولى لهم . .

وبعد أن دخل القاضى ، المستشار عبد الغفار محمد ، ومعه العضوان المستشاران كمال فؤاد ، وإبراهيم عبد السلام ، ساد الصمت وأطبق على صدور الجميع . .

وصرخ الحاجب :

ـ محكمة !

ووقف الجميع ، ثم جلسوا . .

وبدأ القاضى فى تلاوة الأحكام . .

وكانت المفاجأة الكبرى : لا إعدام . .

لا إعدام ، رغم عشرات القتلى الذين سقطوا ، وعشرات الجرحى الذين ترك الاعتداء عليهم أثرا على أغلبهم حتى الآن . .

وكان واضحا أن القاضى أخذ هذا القرار بعد أن عجزت أدلة الأمن والنيابة عن الصاق تهمة القتل بأشخاص بعينهم . . وبعد أن رفضت المحكمة الأخذ باعترافات المتهمين التى ثبت أنهم أدلوا بها تحت وطأة التعذيب . . وبعد أن رفضت المحكمة الأخذ بتحريات مباحث أمن الدولة ، وبتسجيلاتها مع المتهمين وراء أقفاص المحكمة . .

ان القاعدة المعتادة التى تسير عليها أجهزة الأمن فى قضايا الانقلاب على نظام الحكم هى جمع اكبر عدد من الأدلة ، بشتى الوسائل والطرق ، وهى فى سبيل ذلك قد تلجأ إلى التلفيق ، فتكون النتيجة هى فضح الأدلة المزيفة ، والملفقة ، والتشكيك فى باقى الأدلة الحقيقية ، وضعف موقف النيابة ، وتقوية موقف المتهمين . .

وهذا ما حدث بالفعل فى هذه القضية . .

أرادت أجهزة الأمن أن تكحل القضية فأعمتها . .

يضاف إلى ذلك ما سبق أن قاله القاضى ، وعرضنا له منذ قليل ، عن دوافع المتهمين ، وتطبيق الشريعة ، وأنور السادات . .

وكانت المفاجأة الثانية : براءة ١٩١ متهما ، على رأسهم المتهم الأول عمر عبد الرحمن . . وإذا كان عدد المتهمين فى القضية هو ٣٠٢ متهما ، فإن نسبة الذين برأتهم المحكمة منهم تزيد على ٦٣٪ . . بالضبط ٦٣ر٢٤٪ . . وهى نسبة كبيرة جدا فى مثل هذا النوع من القضايا التى تتعلق بأمن الدولة وإستقرار النظام . .

وقد استندت المحكمة فى براءة هذا العدد الضخم من المتهمين إلى تضارب الأقوال فى تحقيقات النيابة العامة . . وإلى أن أغلب هذه الأقوال جاء بعد تعذيب شديد . . وإلى أن تحريات المباحث العامة لايعتد بها . .

وإذا كان هذا العدد الأكبر من المتهمين بريئا ـ كما أقرت المحكمة ـ فلماذا قدموا اليها . . وإذا كان مذنبا ، والأدلة غير كافية لإقناع المحكمة بذلك ، فمن المسئول ؟! وإذا كان هؤلاء أبرياء . . فهل هناك مذنبون لم تصل اليهم الأيدى ؟!

ان من الثابت (من استقراء كافةالقضايا المشابهة منذ السبعينيات) أن هناك دائما عددا من إعضاء التنظيمات الدينية ، السرية الراديكالية ، لم يكن يقبض عليهم ، فى كل مرة كان تنظيمهم يفضح ، ويقدم للمحاكمة . . والثابت أيضا أن هؤلاء الأعضاء غير المقبوض عليهم كانوا يشكلون نواة تنظيمات جديدة تواصل رسالة وأهداف وخطط التنظيمات المقبوض على زعمائها . .

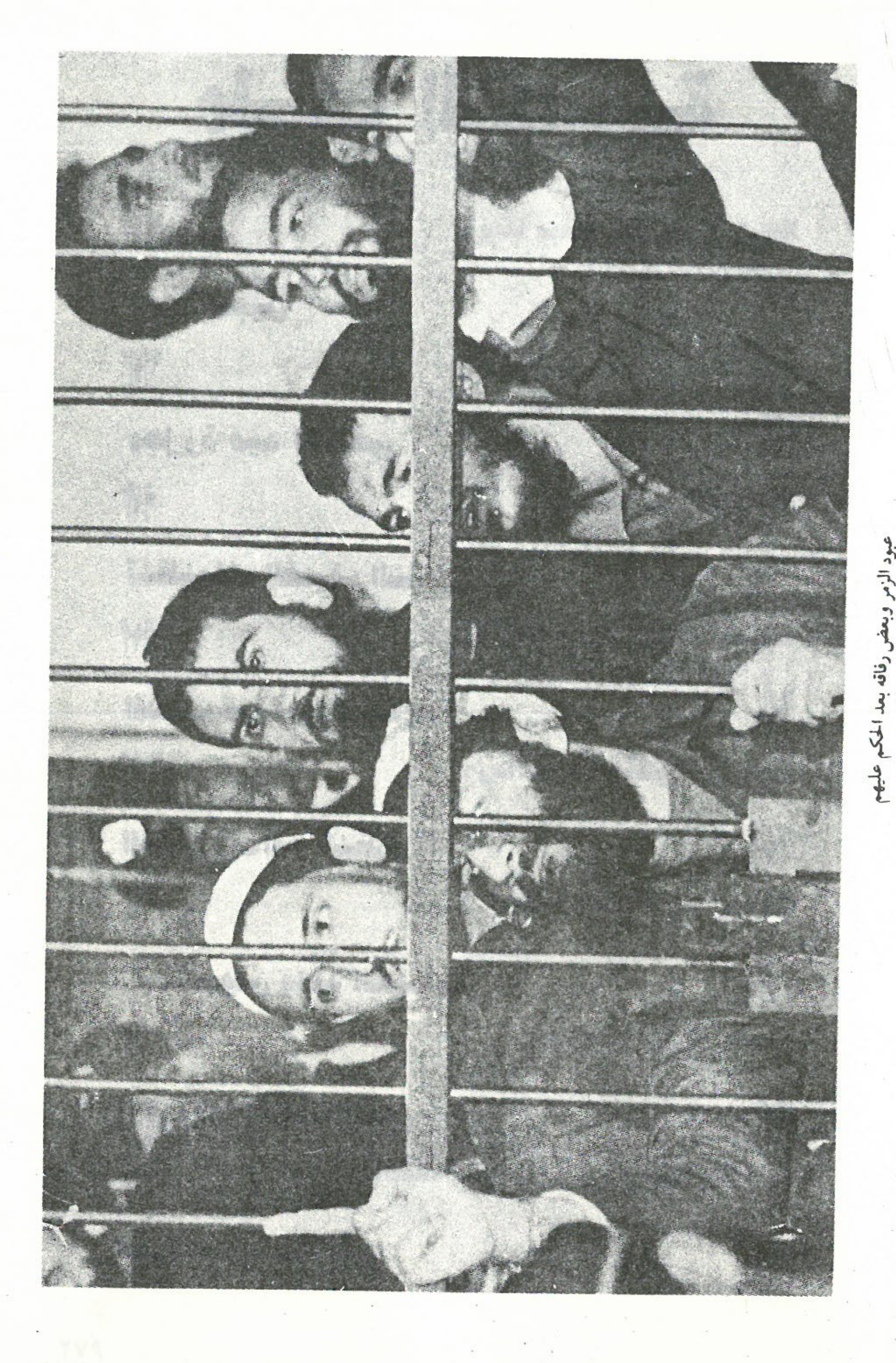
فمن تنظيم الجهاد المقبوض على قيادته عام ١٩٧٧ بالاسكندرية خرج تنظيم الجهاد الثانى لمحمد عبد السلام فرج ، وخرج تنظيم الجهاد الثالث لمحمد سالم الرحال . .

ومن تنظيم شكرى مصطفى (التكفير والهجرة) خرج تنظيم حلمى عبد المغيث (الأمر بالمعروف) وكان حلمى عبد المغيث الساعد الايمن لشكرى مصطفى ، ولم يعرف ذلك الا بعد سنوات طويلة . .

ومن الطبيعى بعد ذلك . . أن يكون هناك أعضاء لم يقبض عليهم فى تنظيم «الجهاد» الذى وقفت قيادته أمام محكمة أمن الدولة . . وأن يكون هؤلاء نواة لتنظيمات جديدة ، تلعب نفس الدور ، وتعيد الكرة من جديد . .

ان من المذهل أن يقبض على أبرياء ، ويترك متهمون بعيدا عن العيون ، يخلقون جيلا جديداً ـ اكثر خبرة وأقل خطأ ـ من هذه التنظيمات . .

ولم تكن مفاجأة بعد ذلك أن يحكم على عبود الزمر بالأشغال الشاقة المؤبدة ، هو



عبود الزمر وبعض رفاقه بعد الحكم عليهم

ونــاجــح عبـد الله ، وفؤاد حنفى ، وعـلى الشريف ، وعصـام دربـالـة ، وعـاصم عبد الماجد ، ونبيل المغربى ، وصلاح بيومى ، وأسامة السيد قاسم ، ومحمد طارق ابراهيم . .

وتراوحت باقى الأحكام ، على باقى المتهمين ، بين خمس عشرة سنة ، وسنتين ، أشغالا شاقة . .

وأضيف إلى ذلك . .

١ ـ الزام المتهمين الـذين حكم عليهم فى جريمتى تخريب الأمـوال العـامة ، والتسبب فى انقطاع الخطوط التليفونية ـ بدفع قيمة الأشياء التى خربوها والتعويض عن الخسارة .

٢ ـ حل تنظيمى محمد عبد السلام فرج ومحمد سالم الرحال .

٣ ـ مصادرة المبالغ المسلمة تحت شراء سلاح ، والأوراق ، والمحررات الخطية والخرائط المطبوعة والرسوم الكروكية والسيارات المستخدمة فى حوادث أسيوط وغيرها ، والأسلحة النارية والذخيرة وغيرها . .

٤ ـ رد باقى المضبوطات من المشغولات الذهبية لأصحابها

٥ ـ تقدير مبلغ ١٠٠ جنيه أتعاب محاماة .

و . . .

رفعت الجلسة !

وانتهت قضية العصر !

ملف القضية

رقم الايداع ١٩٨٥/٧٥٢٢

